ASH-SHURA
الشورى
الشورى - العدد ١٥٠ - صفر ١٤٣٥هـ

وزير التجارة والصناعة تحت قبة الشورى

الوزارة لن تسمح بأي غش أو اتفاق لرفع أسعار السلع أو احتكارها

استراتيچية وطنية للشباب

الشورى يطالب بهيئة مستقلة للإشراف على المشروعات الحكومية

مقترح لتعديل نظام الحراسة الأمنية المدنية الخاصة

تحتاري

تخافي

تؤجّلي

سارعي بالكشف المبكر عن سرطان الثدي واستمتعي بحياة صحية بإذن الله

مركز عبداللطيف للكشف المبكر
Abdullatif Cancer Screening Center
2007
1428هـ

الأيام العالمية للتوعية
بسرطان الثدي
١٤ – ٢٩ أكتوبر

للحجز : 01 2935945 - 01 2935942

للتبرع الشهري بقيمة ١٢ ريال لبرنامج الكشف المبكر أرسل ٢ إلى الرقم 5070

مجلس الشورى.. دور رقابي فاعل لدعم مسيرة التنمية

الرقابة على أجهزة الدولة التنفيذية من المهام الرئيسة للعمل البرلماني، ومجلس الشورى يمارس مهامه الرقابية من خلال الآليات التي ينص عليها نظامه ، وتتمثل تلك الآليات في عدة وسائل هي : مناقشة التقارير السنوية التي تقدمها الأجهزة الحكومية و اقتراح ما يراه حيالها ، ومناقشة الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية و إبداء الرأي نحوها ، وطلب حضور المسئولين الحكوميين لمناقشتهم في الأمور التي تدخل ضمن اختصاصهم ، إلى جانب طلب تزويد المجلس بما لدى الأجهزة الحكومية من وثائق وبيانات.

ومجلس الشورى له الحق في طلب حضور أي وزير أو مسؤول جهاز حكومي تحت قبة الشورى وفق ما تنص عليه المادة الثانية والعشرين من نظام المجلس، بهدف مناقشته في كل ما يدخل ضمن اختصاصات وزارته أو جهازه الحكومي، والاستيضاح منه عن الأمور المتعلقة بأداء الجهاز الحكومي الذي يرأسه، وإتاحة الفرصة لأعضاء المجلس في توجيه ما لديهم من استفسارات بخصوص الأمور التي وقفوا عليها أثناء مناقشة تقرير أداء وزارته.

يوم الثلاثاء ٢١ صفر ١٤٣٥ هـ كان المجلس على موعد مع معالي وزير التجارة والصناعة الدكتور توفيق بن فوزان الربيعة تحت القبة، حيث دار نقاش مع معاليه اتسم بالصراحة والشفافية، أعضاء المجلس ومن مسؤوليتهم الوطنية، طرحوا الأسئلة التي تدور في أذهان المواطنين، وتلامس القضايا، والمشكلات التي يعانونها .. المساهمات العقارية المتعثرة، حماية المستهلك، الارتفاع المستمر للأسعار، إجراءات استخراج السجلات التجارية..

الوزير وبشفافيته المعهودة أجاب على أسئلة الأعضاء واستفساراتهم، وأحاطهم علماً بإنجازات الوزارة، ودورها في حل الكثير من المساهمات المتعثرة، واسترداد أموال المساهمين في تلك المساهمات.

إن نص المادة الثانية والعشرين من نظام مجلس الشورى لم يضع حدوداً لنطاق النقاش مع المسئول الحكومي ، إذ إنها لم تشتمل على أي قيد متعلق بطبيعة النقاش الذي يتم مع المسئول سوى نصها على أنه ليس للمسئول حق التصويت. فنظام يفسح مجالاً رحباً لأعضائه في مناقشة المسؤول والاستفسار منه عن الصعوبات والمعوقات التي لها تأثير سلبي على أداء الجهاز الحكومي الذي يرأسه، ليضع الصورة واضحة وجلية أمام المجلس، وهو يدرس ويناقش التقارير السنوية للوزارة، أو الجهاز الحكومي الذي يرأسه، بما يساعد المجلس في اتخاذ القرارات التي تسهم في الارتقاء بآداء، الأجهزة الحكومية، ودعم مسيرة التنمية.

أسرة التحرير

ASH-SHURA
الشورى

إن مجلة (الشورى) والشركة الناشرة حريصتان على دقة المعلومات الواردة في هذه المجلة وتبذلان الجهود من أجل التحقق من صحتها إلا أنهما لايتحملان مسؤولية أي من النتائج أو التصرفات المستندة إلى هذه المعلومات.

جميع المعلومات والآراء ووجهات النظر الواردة في المجلة هي مسؤولية مصادرها وغير ملزمة لـ (الشورى) أو الشركة الناشرة.

إن مجلة الشورى تهدف إلى إلقاء الضوء على أعمال مجلس الشورى ودوره في خدمة الوطن و المواطن.

للتواصل والمشاركات
shuramagazine@hotmail.com

تحت القبة ٦

وزير التجارة والصناعة تحت قبة الشورى
الوزارة لن تسمح بأي غش أو اتفاق لرفع أسعار السلع أو احتكارها

شهد قطاع التجارة عدداً من التطورات أبرزها تسهيل إصدار السجل التجاري حيث أصبح إلكترونياً في بعض المناطق، وسرعة توثيق العلامات التجارية في مدة لا تستغرق أكثر من سبعة أيام، كما أن الوزارة أسهمت في اختصار مدة قضايا الأوراق المالية إلى ٢٠ يوماً بدلاً من عام، أما قضية الشيكات بدون رصيد، فقد كان للوزارة موقفاً حازماً وحملة توعوية لاقت نجاحاً كبيراً، وتم التشهير بعدد من المخالفين.

قرار وأصداء ٤٦

الاستراتيجية الوطنية للشباب

مثلت الإستراتيجية الوطنية للشباب التي أقرها مجلس الشورى خلال جلسته العادية التاسعة والستين التي عقدها يوم الاثنين الموافق ١٤٣٤/٢/٢٧هـ أهمية خاصة كونها تتعلق بفئة الشباب الذين يشكلون النسبة الأعلى في المجتمع السعودي، حيث أن متوسط نمو الشباب في المملكة هو الأعلى على مستوى العالم، ولكونها من أهم الخطوات التي تتناول رعاية هذه الفئة من ناحية التشريعات والمبادرات والبرامج التي تراعي حاجاتهم وظروفهم، ودورهم في الدفع بمسيرة التنمية وخدمة المجتمع.

أ.د. محسن بن علي فارس الحازمي

دراسة ٥٤

أضواء على الجوانب التشريعية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ومجالاتها

يحتفل العالم باليوم العالمي للمعاقين في الثالث من شهر ديسمبر من كل عام، ومن أبرز ما يتم التركيز عليه في هذه المناسبة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والواجبات المترتبة عليهم من جهة، وعلى المجتمع من جهة أخرى.

مجلس الشورى

المشرف العام
د. فهاد بن معتاد الحمد
مساعد رئيس مجلس الشورى

رئيس التحرير
د. محمد بن عبد الله المهنا

مدير التحرير
علي بن عبد الله الخضير

هيئة التحرير
منصور بن محمد العساف
محمد بن عبد الله الشيباني
فيصل بن محمد الشدي
عادل بن زامل الحربي

التصوير
سالم الحمدان
عبد الهادي القحطاني
خالد الزهراني

ردمد
ISSN: ١٣١٩ - ٩٨٤٦
موقع المجلس على شبكة الإنترنت
www.shura.gov.sa

المراسلات باسم رئيس التحرير
على العنوان التالي:
مجلس الشورى- الرياض
الرمز البريدي ١١٢١٢
المملكة العربية السعودية

الناشر
دار روف

المملكة العربية السعودية
هاتف: ٤٧٨١١١١
فاكس: ٢٩٢٠٠٧٧
info@darroaf.com

٥٨
حوار
اللواء طيار/ عبد الله السعدون
تجربة الشورى من أجمل محطات حياتي

من الدراجة إلى الطائرة... هكذا عنّون أول كتاب يحكي سيرته الطويلة من الطفولة والمدرسة والكلية العسكرية، إلى أن طار للولايات المتحدة، لدراسة المجال العسكري وتعلم الطيران، ليعود إلى أرض الوطن، حاملاً تجربة ثرية للبدايات الأولى إلى أن تم تعيينه عضوًا في مجلس الشورى في دورتيه "الخامسة والسادسة".

٦٢
تحقيق
سيارات الأجرة .. العشوائية والفوضى .. الخلل في التنظيم أم في الرقابة

سيارات الأجرة وخدماتها العشوائية، وتنظيم هذا القطاع المهم، وأهمية سعودته، كونه واجهة حضارية للبلد، خصوصاً في المطارات، كانت عنواناً لتحقيق مجلة "الشورى" حيث تناولت هذا الموضوع، وسلطت الضوء عليه واستكشفت خفاياه وخباياه مع مسئولين وممارسين سعوديين لهذه المهنة التي يسيطر عليها الوافد الأجنبي.

تحت القبة:
القياس والتقويم كشف مخرجات التعليم العام ١٤
الشورى يطالب الزراعة ببرامج لرصد الأمراض الحيوانية ١٧
الأعضاء يرفضون تقرير اللجنة الخاصة بمقترح نظام مكافحة البطالة ٢٦

في هذا العدد
التثقيف الصحي ٦٤
حصاد الشهر ٦٨
مجتمع الشورى ٧٤
متابعات برلمانية ٧٨
من الذاكرة ٨٠

المقالات
أ.د. فهد بن ناصر العبود ١٣
أ.د. جبريل العريشي ٤٥
أ.د. فدوى أبو مريفة ٥١
د. عبد الله العسكر... شوريات ٨٢

وزير التجارة والصناعة تحت قبة الشورى

الوزارة لن تسمح بأي غش أو اتفاق لرفع أسعار السلع أو احتكارها

أوضح معالي وزير التجارة والصناعة الدكتور/ توفيق بن فوزان الربيعة أن الوزارة لديها ثلاثة قطاعات تدخل في نطاق مسؤولياتها الرئيسة، هي: (قطاعات الصناعة والتجارة والمستهلك)، مشيراً إلى أن الوزارة بدأت في العديد من الإجراءات التي تستهدف دعم القطاع الصناعي وجعله جاذباً للمستثمرين الصناعيين، حيث جرى تقليص فترة إصدار التراخيص الصناعية إلى ثلاثة أيام بدلاً من الفترة التي كان يستغرقها إصدار التراخيص في السابق التي تمتد عدة شهور وربما تصل إلى سنة، كما تم التحول إلى التراخيص الإلكترونية التي توفر على المستثمر الجهد والإجراءات ليصل إليه الترخيص في مكانه دون أن يضطر لمراجعة الوزارة أو فروعها.

وأضاف: "كما تم تسهيل إجراءات الإعفاء الجمركي وصدوره خلال أسبوعين بعد أن تم تحويله إلى الكتروني في حين كان يحتاج في السابق إلى عدة شهور، كما تم تفعيل المتابعة الصناعية، حيث تم استحداث إدارة للمتابعة الصناعية تزور كل المصانع المسجلة بمعدل مرتين سنوياً، وتوثق المعلومات عن المصنع الكترونياً، إلى جانب إنشاء هيئة لتعزيز الصادرات غير البترولية وتم تفعيل شفافية طلبات توفير العمالة".

جاء ذلك في مستهل العرض الذي قدمه الدكتور/ الربيعة تحت قبة الشورى لدى حضوره الجلسة "الثامنة والستين" التي عقدها مجلس الشورى يوم الثلاثاء ١٤٣٥/٢/٢١هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور/ عبد الله بن محمد ابن إبراهيم آل الشيخ.

وكشف وزير التجارة والصناعة لأعضاء المجلس عن ارتفاع مساحات الأراضي الصناعية خلال السنوات السبع الماضية إلى (١٦٠) مليون متر مربع، وإنشاء المزيد من المدن الصناعية لتصل إلى (٣٢)مدينة صناعية في مختلف مناطق المملكة.

وعن قطاع التجارة قال معاليه: "إن القطاع شهد عدداً من التطورات أبرزها تسهيل إصدار السجل التجاري حيث أصبح إلكترونياً في بعض المناطق، وسيكون كذلك في جميع المناطق بنهاية هذا العام، كما أن توثيق العلامات التجارية أصبح لا يستغرق أكثر من سبعة أيام، مضيفاً أن الوزارة أسهمت في اختصار مدة قضايا الأوراق المالية إلى ٢٠ يوماً بدلاً من عام، وكذلك بالنسبة لقضية الشيكات بدون رصيد حيث كان للوزارة موقفاً حازماً وحملة توعوية لاقت نجاحاً كبيراً وتم التشهير بعدد من المخالفين".

ووعد معالي الدكتور/ الربيعة أن لا يكون هناك أي سجل تجاري ورقي بنهاية العام ١٤٣٥ هـ، موضحاً أن الاتجاه الآن للسجل الإلكتروني المتاح لكل الجهات ذات العلاقة.

وأفاد أن الوزارة أنشأت وكالة خاصة بالأنظمة واللوائح مدعمة بكفاءات متخصصة أسهمت في الرفع بمجموعة من الأنظمة مثل نظام الشركات الذي سيعرض على مجلس الشورى قريباً.

وأشار إلى قيام الوزارة بتوحيد الأنشطة الاقتصادية بحيث يكون لكل مؤسسة نشاط تجاري واحد، كما تعمل الوزارة على توحيد أرقام المنشآت بحيث تضمن تبادل المعلومات بين الجهات ذات العلاقة.

وكشف معاليه عن العمل على تفعيل حوكمة الشركات، وتصنيف المكاتب

سوق السلع المقلدة يحتاج إلى "تغيير ثقافة"

المحاسبية، وتطبيق المعايير الدولية المحاسبية، وكلها ستصب في صالح النشاط التجاري في المملكة.

وفي مجال حماية المستهلك أوضح أن وزارة التجارة أنشأت مركز بلاغات يتلقى يومياً أكثر من (١٣٠٠) اتصال (٥٠)٪ منها تصل عن طريق الأجهزة الذكية حيث أن التطبيق الإلكتروني للبلاغات جرى تحميله أكثر من (٣٠٠) ألف مرة.

وعن الحملات التوعية كشف معاليه عن نجاح حملات توعوية مثل "لا تسأل" و"لا تترك الباقي"، التي استهدفت أن يعرف المستهلك سعر السلعة دون أن يضطر للسؤال، كما استهدفت "الثانية" وبالتنسيق مع مؤسسة النقد توفير العملة المعدنية حتى لا تتحول "العلكة إلى عملة".

كما قامت الوزارة بحسب الوزير بإجراء تقييم دوري كل ستة أشهر على قطاع وكالات السيارات تصدر بموجبه تقييمها للوزير ومدى التزامه ورضا المستهلك عن خدمته.

ووصف وضع مكاتب التسويق العقاري بالمخجل، مؤكداً أنه يتطلب إصلاحاً قد يستغرق ثلاث سنوات لتنتهي بعدها هذه الفوضى.

وكان معالي رئيس مجلس الشورى قد رحب في بداية الجلسة بوزير التجارة والصناعة ومرافقيه، وهم المهندس/ فهد الجلاجل وكيل الوزارة لشؤون المستهلك، والدكتور/ فهد أبو حيمد وكيل الوزارة لشؤون الأنظمة واللوائح، والأستاذ/ عبد الله العقيل وكيل الوزارة لشؤون التجارة الداخلية، والمهندس/ وليد أبو خالد وكيل الوزارة للشؤون الصناعية، والأستاذ/ عبد العزيز بن كليب وكيل الوزارة للشؤون القانونية.

وبعد أن أنهى وزير التجارة والصناعة كلمته أتاح معالي الرئيس المجال لرئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة الأستاذ/ أسامة بن علي قباني، لطرح أسئلة المواطنين التي تلقاها المجلس منذ الإعلان عن حضور الوزير جلسة المجلس، وأفاد الأستاذ/ قباني أن المجلس تلقى العديد من الأسئلة من المواطنين تمحورت في جانبين مهمين هما حماية المستهلك، والمساهمات العقارية، ودور وزارة التجارة في هذين الملفين.

اقترحنا تسعير حليب الأطفال كما هو الحال في الأدوية الطبية

رفعنا قضايا تستر مثبتة وعليها قرائن وللأسف انتهت بالبراءة!

وأجاب معالي الدكتور/ الربيعة على موضوع حماية المستهلك مؤكداً حرص الوزارة على هذا الملف عبر أنظمة تفعل هذا الجانب وتضمن التزام الجميع، مشيراً إلى أن الوزارة تتابع كل بلاغ يردها منذ افتتاح البلاغ إلى إغلاقه، وتطبق نظام الجزاءات الخاص بالبلديات. كما أن الوزارة حريصة على مستوى رضا المواطن بشأن مدى استجابة الوزارة وتفاعلها مع المخالفات وفق الأنظمة واللوائح التي تعمل الوزارة على تطويرها.

وزاد معاليه: "أن الوزارة تعمل على حماية المستهلك عبر تطبيق الأنظمة بما يعزز حماية المستهلك وضمان تحقيق تجارة عادلة بمشاركة من التاجر الصادق الحريص على سمعة السوق وحمايته من بعض ضعاف النفس."

وعن المساهمات العقارية المتعثرة أوضح معاليه: "أن هناك لجنة خاصة في وزارة التجارة تم تشكيلها لهذا الغرض من عدد من القطاعات والمؤسسات الحكومية، تواصل الاجتماع بشكل أسبوعي لحل هذه المساهمات واستعادة حقوق المساهمين الذين تضرروا كثيراً من تعثر تلك المساهمات، إلا أن هذه المساهمات تعتريها الكثير من المشكلات والتعقيدات جلها من أصحاب المساهمة أنفسهم".

ونوه إلى أن الوزارة سعت لحل العديد من تلك المشكلات، وتعمل بجهد مضاعف مع بقية أعضاء اللجنة، إلا أنه استدرك قائلاً: "إن اللجنة ورغم تفريغ (٥٠) موظفاً لهذه المهمة، إلا أنها تواجه معضلات مثل اختلاف المساهمين ونحوه، وهي مستمرة في عملها وتدرك أن القضايا المنظورة لديها هي في الأصل متعثرة لذلك تتفهم الحاجة إلى جهد اضافي لإنجاز هذه المساهمات، مشيراً إلى أن هذه اللجنة متخصصة في المساهمات المرخصة من قبل وزارة التجارة فقط - حسب الأمر السامي-، أما غير المرخصة فتحال للقضاء ليفصل فيها".

وأكد أن الوزارة لا ترخص للمساهمات العقارية حالياً، وبَيَنَ أنه إذا كان

هناك مساهمة لتطوير مخطط، أو بناء وحدات، أو بناء مجمع سكني، أو عمائر فتتم عملية البيع على الخارطة، بحيث يكون هناك حساب ضمان لا يصرف منه أي مبلغ إلا على المشروع وهو الأسلوب الجديد للمساهمات العقارية.

بعد ذلك أجاب الدكتور/ الربيعة على أسئلة أعضاء المجلس واستفساراته.

ووصف مقترحاً من أحد الأعضاء بشأن إنشاء هيئة وطنية للعناية بشؤون المستهلك تتمتع بالاستقلالية الإدارية والمالية، وكذلك إنشاء جمعيات أهلية لحماية المستهلك، بأنه مقترح جيد ويُترك للجهات المختصة لدراسته، ومن ثم الرفع لاعتماده حيث أن اعتماده أو عدمه من صلاحية الدولة، ولكن الأهم أن يتم تفعيل حماية المستهلك بالشكل المطلوب. أما ما يخص الجمعيات الأهلية؛ فمهام الإشراف عليها هو من اختصاص وزارة الشؤون الاجتماعية حالياً، والوزارة رفعت طلباً لنقل صلاحية الإشراف على الجمعيات التعاونية الاستهلاكية لوزارة التجارة والصناعة، وفي حال الموافقة عليه سنعمل على دعمها وإيجاد الحوافز الكافية نظراً لانعكاسها على حماية المستهلك والأسعار .

وعن التراخيص الصناعية التي أصدرتها الوزارة ولم تعمل على أرض الواقع، أوضح الدكتور/ الربيعة: "أن ما تم تداوله في الصحافة بشأن التراخيص الصناعية نُقل بشكل خاطئ، حيث كان هناك - قبل ثلاث سنوات تقريباً- ما يقارب (١٥,٠٠٠) إلى (١٦,٠٠٠) ترخيص صناعي لا تعلم الوزارة عنها شيئاً، حيث كان هناك. للأسف. تلاعب واضح في الحصول على التراخيص الصناعية من أجل الحصول على العمالة. إلا أن هذا الأمر تم القضاء عليه - ولله الحمد - بشكل نهائي، وفَعَّلت الوزارة نظام متابعة دقيق، وبمعلومات تفصيلية عن جميع المصانع، ويتم تحديثه بشكل دوري".

الوزارة رفعت مقترحاً بإنشاء عدد من الجمعيات الأهلية المتخصصة

تفعيل نظام متابعة دقيق بمعلومات تفصيلية تحدث دورياً عن المصانع

وعن الأسباب التي أدت إلى انخفاض الصادرات التجارية للخارج، أكد معاليه: "أن تنمية الصادرات هو هَمٌّ الوزارة؛ لهذا تم تفعيل هيئة تنمية الصادرات، والتي ستقود عملاً مميزاً لدعم وتنمية الصادرات، ومعالجة كل القضايا والمعوقات - بإذن الله -. وبالرجوع إلى إحصاءات الوزارة يتضح أن هناك نمواً في حجم الصادرات -عدا صادرات النفط - بحوالي (٦) ٪ خلال السنوات الخمس الماضية، منوهاً إلى أن الوزارة تعمل على مضاعفة الجهد للوصول إلى معدلات نمو في الصادرات بمقدار (١٠)٪".

وحول مستقبل التنمية الصناعية من منظور الاستراتيجية الصناعية الوطنية، عبر الدكتور/ الربيعة عن أمل الوزارة في تحقيق نمو صناعي في المستقبل بمعدل يتجاوز نمو الناتج القومي من أجل تنويع المصادر، وتفعيل نظام المشتريات الحكومية، ودعم الصناعات المحلية، وأن تمنح القطاعات الحكومية المنتجات الوطنية الأولوية في الشراء الحكومي.

وفيما يخص مسألة التشهير بأسماء الشركات والمحلات التجارية التي تتجاوز الأنظمة، أو لا تفي بخدماتها للمستهلك، أفاد بأن الأنظمة القانونية وتطويرها أمر مهم جداً، لذلك أصبح لدى الوزارة وكالة متخصصة في تطوير الأنظمة واللوائح. أما ما يتعلق بالتشهير، فإن الوزارة قامت بالتشهير بالعديد من المحلات حسب النظام من خلال قضايا رفعت وانتهت، مؤكداً أن وزارة التجارة والصناعة لا تلجأ إلى التشهير مباشرة إلا من خلال إجراءات واضحة من ضمنها توجيه الإنذارات لصاحب الشركة أو المحل لأكثر من مرة حتى تتم إزالة أو معالجة المخالفة.

وعن تفعيل الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وصف معاليه قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالقطاع المهم، والمحرك الاقتصادي الذي يجب العناية به وتطويره، وقال: " إن وجود مثل هذه الهيئة مع ارتباطها بالوزارة له أهمية بالغة في دعم عجلة التنمية، وسوف تسهم بشكل كبير في تنمية هذا القطاع، كما هو معمول به في كثير من دول العالم. في الوقت الحالي تم رفع مقترح من اللجنة العليا للتنظيم الإداري بأن تُحال مهام هذا القطاع لبنك التسليف، ونحن لنا وجهة نظر في هذا المقترح، فلا

نرى أن لبنك التسليف علاقة بهذا القطاع. فهو يهتم بالقروض الاجتماعية والهم الاجتماعي، وهذا يختلف تماماً عن مهام وواجبات تنمية قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة".

وأضاف: "إن ما يواجهه أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة من تحديات لا يتعلق مباشرة بالتمويل؛ بل يواجهون إجراءات معقدة قد تعيق أعمالهم، ونحن في الوزارة نتمنى أن تكون هناك هيئة مستقلة لدعم هذا القطاع، وتكون مرتبطة بالوزارة حتى تدعمها من ناحية تسهيل وتطوير الإجراءات مع الجهات الأخرى. كما أن الوزارة لديها بعض المبادرات الداخلية لهذا القطاع؛ فلديها المصانع الصغيرة الجاهزة، ومركز اتصال لتقديم المعلومات وتسهيل الإجراءات".

وفي رده على سؤال عما إذا كان لدى الوزارة بدائل للحد من ارتفاع أسعار السلع الغذائية غير المدعومة من الحكومة؟. ووجود التباين في أسعار السلع الغذائية المدعومة من الحكومة من متجر لآخر؟. أكد الدكتور/ الربيعة حرص وزارة التجارة والصناعة على تحقيق المنافسة العادلة وشفافية السوق، ولن تسمح الوزارة بأي غش أو اتفاق لرفع الأسعار أو الاحتكار ضد المستهلك.

وأضاف: "إذا عززنا المنافسة فهذا سيساعد بالتأكيد على تخفيض التكلفة ورفع مستوى الأسواق والارتقاء بها".

أما ما يتعلق بالسلع المدعومة حكومياً؛ أوضح أن الوزارة حريصة على متابعة هذه السلع، وعلى سبيل المثال، فقد اقترحت الوزارة توحيد أسعار حليب الأطفال كما هو حاصل في الأدوية الطبية. مشيراً إلى أن هذا المقترح يدرس حالياً من قبل وزارة الصحة وهيئة الغذاء والدواء.

وأفاد معاليه: "أن الوزارة لا زالت تكافح من أجل السيطرة على الارتفاع المستمر لأسعار السلع الغذائية الأساسية، فهي تتابع كميات السلع المتوفرة بالأسواق ولدى الموردين، وتحرص على عدم وجود نقص في إحدى السلع، والمبادرة في علاج الأزمات في حال عدم توفرها. كما أن الوزارة تتابع ارتفاع الأسعار أيضاً؛ ومن ذلك ارتفاع أسعار الدواجن ومعالجة ذلك. وأكد اهتمام الوزارة باستقرار السوق وتوفر السلع. كما تعمل الوزارة على تشجيع مبادرات الاستثمارات الزراعية خارج المملكة وأُنشأت شركة لذلك، وهي تقوم في عدة مناطق من العالم بتعزيز الاستثمار الزراعي الخارجي، وتوفير مخزون أكبر لكثير من المنتجات من خلال المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق".

وفي معرض إجابته على سؤال عن المخزون الاستراتيجي للسلع الأساسية، أكد وزير التجارة والصناعة أهمية التخزين الاستراتيجي للسلع الأساسية، وبخاصة في حال الأزمات، منوهاً إلى أن الوزارة تقوم بالتنسيق في ذلك مع التجار، إلا أنه استدرك بالقول إن ذلك غير كاف، إذ لابد أن تتولى الدولة مثل هذا المشروع ، نظراً لما يحتاجه من استثمارات كبيرة لا يستطيع أن يقوم بها ويتحمل تكاليفها إلا الدولة.

وأشار إلى أن الوزارة رفعت مقترحاً بأن تقوم مؤسسة صوامع الغلال – بحكم تخصصها في تخزين الدقيق، لما لها من خبرة في ذلك– بالتوسع في مجال المخزون الاستراتيجي. فلا يمكن للوزارة أن تقوم بذلك لوحدها، ولابد أن يكون هناك قطاع مستقل للمخزون الاستراتيجي، لذا من الأنسب أن تتبنى ذلك المؤسسة العامة لصوامع الغلال.

وعن جهود الوزارة في مجال ضبط السلع المقلدة والمغشوشة ومنع تداولها وبيعها، والحد من البضائع الصينية الرديئة والمقلدة والتي تنتشر في المملكة بشكل مثير، أقر الوزير الربيعه بوجود سلع مقلدة ومغشوشة في أسواق المملكة، بيد أنه أكد أن وزارة التجارة والصناعة تقوم بمحاربتها وإقامة حملات كبيرة للحد منها؛ لافتاً النظر إلى أن ذلك يحتاج لبعض الوقت وتغيير ثقافة المستهلكين، فسوق السلع الرديئة والمغشوشة قائمة منذ زمن طويل. ونبه إلى أن مسؤولية الوزارة تُكمن في وجود هذه السلع في الأسواق، وليس من مسؤوليتها الكيفية التي دخلت بها هذه السلع.

وفي رده على سؤال أحد الأعضاء عن دور وزارة التجارة والصناعة فيما يتعلق بتشجيع إنشاء وتأسيس الجمعيات الاستهلاكية أو الجمعيات متعددة الأغراض ذات الجانب الاستهلاكي. قال معاليه : "إن الجمعيات التعاونية من مهام وزارة الشؤون الاجتماعية بالكامل كما ذكرت آنفاً، وقد تم بمحضر مشترك بين الوزارة ووزير الشؤون الاجتماعية نقل الاختصاص والإشراف على الجمعيات التعاونية الاستهلاكية لوزارة التجارة والصناعة؛ إلا أنه لم يتم نقل هذا الاختصاص للوزارة، فالمقترح لا يزال تحت الدراسة. كما أن الجمعيات التعاونية غير موجودة في جميع دول العالم؛ ولكنها في دول محدودة، ويعتمد نجاحها على الدعم الذي تحصل عليه. وأنجح تلك الدول في هذه التجربة هي دولة الكويت؛ وسبب ذلك أن الجمعيات التعاونية أعطيت امتيازات حصرية من الدولة؛ مثل عدم وجود المنافس القريب، حيث إن الموقع حصرياً للجمعية. كما أن الاستثمار في هذه الجمعيات متاح للجميع في المملكة، والترخيص لها متاح أيضاً، والحوافز المحددة متاحة، وهناك جمعيات تعاونية في المملكة إلا أن عددها قليل، ولو كان هناك حوافز أفضل لكانت فعالة بشكل أفضل".

ورداً على سؤال عضو أخر عن تعدد الخطوات الإجرائية لإغلاق السجل التجاري ما بين (مصلحة الزكاة والدخل، والتأمينات الاجتماعية، والجوازات، ومكاتب العمل)، وإمكانية اختصار ذلك في التعامل الإلكتروني من قبل الوزارة، لاختصار الجهد والوقت، كما هو الحال عند التقديم على طلب السجل التجاري، أوضح الدكتور/ الربيعة أن الوزارة تعمل على ربط السجل التجاري إلكترونياً، مع الجهات ذات العلاقة، حتى تسهل إجراءات إغلاقه ما لم تكن هناك متطلبات يجب تحقيقها قبل إتمام إجراءات الإغلاق.

هيئة تنمية الصادرات ستقود
عملًا مميزًا لدعم
وتنمية الصادرات

SEDA
هيئة تنمية الصادرات السعودية
Saudi Export Development Authority

وعد معاليه نظام الإفلاس أصعب من نظام الشركات، منوهاً إلى أنه من بين الملحوظات على المملكة دولياً لعدم وجود نظام إفلاس لديها، وهو

القطاعات الحكومية مطالبة بإعطاء المنتجات الوطنية الأولوية في الشراء

بالتأكيد يؤثر في تقييم المملكة عالمياً. وبيَّن أن وزارة التجارة بدأت العمل على وضع نظام للإفلاس وسيتم رفعه – بمشيئة الله – إلى الجهات المختصة العام القادم.

وعن فصل قطاع الصناعة في وزارة مستقلة، نوه إلى أن الفصل بين الصناعة والتجارة ليس من مسؤولية الوزارة. مبيناً أن الصناعة إستراتيجية دولة وهو توجهها، وقد اهتم خادم الحرمين الشريفين- يحفظه الله- بها كثيرًا.

وقال: "إن هناك فرق بين الصناعة الآن والصناعة سابقًا عندما كانت مستقلة، ومن ذلك توفر الأراضي حالياً على عكس ما كان سابقاً، وأما الترخيص الصناعي فقد كان استخراجه يحتاج من (ستة) أشهر إلى (سنة) في السابق، وكثير من طلبات التراخيص ترفض بداعي الاكتفاء، إلى جانب أن الإعفاءات لم تكن سهلة في السابق، بعكسها الآن فهي أسهل بكثير، وهناك تحسن في الخدمات في المدن الصناعية، فليست القضية هل سيكون الفصل إيجابياً أو سلبياً، وإنما يُترك ذلك للمستقبل.

كما أن الصناعة مُناطة بعدة جهات، فوزارة التجارة والصناعة ليست الجهة الوحيدة التي تناط بها الصناعة، ومن الأفضل أن يدرس ذلك بعناية إذا ما أُخذ الفصل بالحسبان. كما أن تلك هي سياسة دولة، وليس هناك علاقة بين فصل الصناعة أو دمجها في تطور الصناعة في كثير من الدول، والأهم من ذلك هو تبني هذا التوجه وتقديم الحوافز، بحيث ينطلق بشكل أفضل، إضافة إلى التخلص من العوائق التي تعوق نمو الصناعة في المملكة".

وعن دور البحث العلمي في مجالي عمل الوزارة (التجاري والصناعي)، أوضح الوزير أن البحث العلمي هو وسيلة تطور الوزارة، وهو وسيلة الارتقاء بالصناعة. مشيراً إلى أن مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية تقوم بدور رائد وتنفق بشكل كبير على البحث العلمي، ويتعاون معها في هذا المجال الكثير من المصانع الوطنية.

وكشف عن مقترح قدمته وزارة التجارة والصناعة لوزارة العمل يعطي الأولوية في العمل للشباب الذين يعملون في البحث العلمي. منوهاً إلى أن وزارة التجارة تعطي الأولوية في التسجيل، وفي منح الأراضي والحوافز للشركات التي لديها أبحاث أو براءة اختراع مسجلة.

وحول قضية التستر التجاري ودور الوزارة في مكافحة التستر، أقر الوزير الربيعة بتقصير وزارة التجارة والصناعة في هذه المسألة، مبيناً أن دور الوزارة في مكافحة التستر لم يُفَعَّل بالشكل المطلوب، فقضايا التستر التي ترفعها الوزارة بقرائن مثبتة لهيئة التحقيق والإدعاء العام، وإلى ديوان المظالم - حسب النظام – ينتهي الكثير منها بالبراءة. وهذا ولَّد جزءاً من الإحباط لدى موظفي الوزارة، بشأن قضايا التستر.

بيد أن الوزير الربيعة كشف عن توجه الوزارة مؤخراً للبحث عن حل لهذا الموضوع، سواءً من خلال الرفع بتعديل النظام، أو إيجاد طريقة أخرى.

وبَيَّن: "أن الوزارة وجدت في نظام وزارة الداخلية الخاص بالوافدين للعمل بالمملكة ما يساعد على حل قضايا التستر، لذا تم التنسيق والبحث مع وزارة الداخلية، ووزارة العمل، وتم الاتفاق على أن يتم تفعيل نظام وزارة الداخلية، وانتهينا بالاتفاق حول هذا الأمر منذ أيام قليلة، ووزارة التجارة والصناعة تعد الآن حملة كبرى للقضاء على التستر. وأعلن أن الموعد المقترح لبدء الحملة هو ١٤٣٥/٦/١هـ".

وأشار معاليه إلى تستر تجاري من نوع آخر، وهو الموظف الحكومي الذي يملك متجراً، أو يدخل شريكاً في شركة ما تحت اسم أحد أفراد عائلته، أو أقربائه، وعند ظهور خلاف، أو مشكلة بينهما ، تحدث مشكلات قضائية كبرى.

وقال : "إن الوزرة طالبت بدراسة هذا الوضع بعناية وبشكل أكبر لمعرفة الموظف المستثمر، - وهو مسموح به في الدول الأخرى – لأننا نريد أن يظهر المواطن المستثمر في المتجر، أو الشركة بوضوح، حتى تتعامل الجهات المعنية معه مباشرة في حال حدوث مشكلات قضائية".

وحول قرار وزارة التجارة والصناعة بإحالة جميع الأوراق التجارية والمالية للقاضي التنفيذي بوزارة العدل التي اعتمدت النظر في القضايا المالية ما بعد ١٤٣٥/٤/١٩هـ فحسب، في حين أوقفت وزارة التجارة النظر في جميع القضايا المالية قبل هذا التاريخ، إلى حين صدور قرار من مجلس الوزراء لحل هذه الإشكالية، لما لهذا من ضرر كبير على المتضررين من المواطنين، أوضح معالي الدكتور/ الربيعة: "أن وزارة التجارة والصناعة ترى ضرورة معالجة هذه المشكلة، ولذلك رفعت بطلب معالجتها، لأنه لا يحق للوزارة حالياً -حسب النظام- أن تباشر قضايا الأوراق التجارية والمالية بعد صدور النظام، لأن هذه المهمة قد انتقلت إلى وزارة العدل".

وبشأن المعوقات التي تقف عائقاً أمام الصادرات السعودية، بخاصة عدم توفر الضامن والممول، أوضح معاليه: "أن تمويل الصادرات يقوم به صندوق تمويل الصادرات في الصندوق السعودي للتنمية، وهو يقوم بدوره، وحسب علمي أنه لا يتطلب ضامناً، لكن لديهم معلومات ائتمانية عن الشركات العالمية، حيث اتفقوا مع شركة ائتمان عالمية (كوفاس)، وبناء على المعلومات الائتمانية يقومون بتمويل الصادرات. وهذا سوف يُساعد في تفعيل هيئة الصادرات على حل كثير من المشكلات التي تتعلق بالصادرات، ويساعد على تفعيل برنامج تمويل الصادرات في الصندوق السعودي للتنمية

بشكل أفضل - إن شاء الله-. وأكد أن الهيئة سوف تتعاون مع الشركات، وسوف تعمل على معالجة القضايا اللوجستية كافة، والتدريب والتأهيل والحوافز....إلخ".

وعن تعزيز المنافسة أكثر من فرض الغرامات، بوصفهما خطان متوازيان لا ينبغي أن تهتم الوزارة بأحدهما على حساب الآخر، أكد معاليه أهمية التوازن بين المنافسة وفرض الغرامات، وأن تفعل مسألة التوعية بالمنافسة، حتى يعرف الناس ما هي المنافسة وأهمية تطبيقها، مشيراً إلى أن لدى الوزارة حملة بهذا الشأن خلال هذا العام للتعريف بالمنافسة وأسسها، وكيفية عملها بطريقة متوازنة. كما تعمل الوزارة حالياً على تطوير نظام تقييم المؤسسات ومن المؤمل أن ينطلق خلال العامين القادمين - إن شاء الله -، فضلاً عن أن الوزارة تشجع القطاع الخاص على ذلك، وهذا سوف يبني ثقافة المنافسة على تقديم الخدمة.

وفيما يتعلق بالمساهمات العقارية التي يؤسسها بعض الأفراد عن طريق مكاتب عقارية غير معلنة، أكد الدكتور/ الربيعة أن الوزارة لا ترخص لأي مساهمة غير منظمة، بل تتم ملاحقة هذا النوع من المساهمات. مشيراً إلى وجود قضايا أخرى لم تُذكر، منها الشركات الوهمية التي تؤسس برأس مالي كبير، وفي النهاية لا تفعّل، فأصبحنا نُلاحق قضائياً أي شركة تُنشأ ولا تفعّل، حيث إن كثيرًا من الحقوق قد أُخذت، والآن نطالب بإيقافها ومحاكمة أصحابها، وقد بدأت تظهر نتائج إيجابية، وبخاصة أن هناك كثيراً من الشركات بدأت تسير على الطريق الصحيح، ويوجد تنسيق بين الوزارة وهيئة سوق المال حول بعض الشركات التي يوجد عليها ملحوظات، وسوف تظهر نتائجها قريباً - بإذن الله -. وقد وجدنا قضايا نصب واحتيال، ومن أمثلة ذلك وجود شركة وهمية تعمل في (التيدرات)، واستثمارها كان وهمياً فتم إيقافها، رغم أن إيقافها كان مناطاً بعدة جهات حكومية، وليس بوزارة التجارة فحسب، وقد تكررت مثل هذه الحالة عدة مرات، فتمت معالجتها، لكننا لا زلنا في حاجة ماسة إلى نظام صارم لقضايا النصب والاحتيال.

وفيما يتصل بالاستراتيجية الصناعية، نوه إلى أن برنامج التجمعات الصناعية يقوم على الاستراتيجية الصناعية، وهو المسؤول عنها. وأفاد بأنه حين عين وزيراً للتجارة والصناعة كانت أمامه استراتيجيتان تعملان لهدف واحد مثل: "مشروع الإستراتيجية الصناعية، وبرامج التجمعات الصناعية"، فكان من غير المنطق أن يكون هناك جهتان تعملان في مكان واحد. لذا تم دمجهما في برنامج واحد، وهذا البرنامج يقوم بالاستراتيجية ، ويتابع تنفيذها حسب الخطة المناطة بها وكانت نتائجها متميزة. ولله الحمد..

وعن عدم تضمن الاستراتيجية الصناعية برامج موجهة لتمكين المرأة من المشاركة في النشاط الصناعي، خاصة أن المدن الصناعية تتضمن المصانع الجاهزة، التي لا تتطلب من المستثمر الكثير من الجهد في التأسيس؟، وعدم تضمن الإستراتيجية مبادرة تشجيع النساء واستقطابهن كمستثمرات وعاملات في القطاع الصناعي قال الربيعة: "إننا نعلم أن وزارة العمل تقوم بجهد تشكر عليه في هذا الشأن، ولدينا الآن مشروع "مدن لتشغيل النساء"، بناء على أمر خادم الحرمين الشريفين، وهو يعني إعطاء الأولوية في العمل للنساء، وهو تحت التطوير، وأول مدينة سوف تقام في الأحساء، وأخرى في القصيم، لكننا ننتظر تجهيز الأراضي حتى تفعّل هذه المبادرة، بيد أن الوزارة تعاني من بعض المشكلات في المدن الصناعية وفي مقدمتها النقل، لذا نحاول أن نشجع القطاع الخاص وندعمه للاستثمار في توفير خدمات النقل للعاملات من المصانع وإليها، ولازلنا نبذل محاولات لنجد من القطاع الخاص من يستثمر في هذا المجال، ونحن نقدم لهم الدعم حتى نضمن النجاح".

وأضاف : "كما لدى المؤسسة العامة للتعليم التقني والمهني اهتماماً بتطوير مهارات الفتيات وهذا شيء إيجابي، وهناك قفزة كبرى بعد تطوير نظام نطاقات في تشغيل النساء". مشيراً إلى: "مواجهة توظيف النساء في المصانع بعض الصعوبات، إلا أنه تم التغلب عليها مع مرور الوقت ، ورأى أن توظيف النساء في القطاع الصناعي مشجع جداً".

وعن الشركات العائلية أوضح الوزير الربيعة أن الوزارة قد عملت على ميثاق لحوكمة الشركات العائلية، وقد أطلقت الوزارة الميثاق وانتهت من إعداده وهو في موقع الوزارة للاطلاع عليه من قبل المهتمين وذوي العلاقة، وتقديم مقترحاتهم بشأنه.

وفيما يتعلق بانضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية بيَّن معاليه أن من أهم المكاسب للمملكة من انضمامها للمنظمة دخول الأسواق العالمية، وتيسير تنقل البضائع بين الدول الأعضاء، وهذا سوف يزيد من تسهيل التجارة، وحسب دراسة أخيرة ذكرت الغرفة التجارية الدولية بأن مكاسب الدول الأعضاء من منظمة التجارة العالمية ستصل إلى أكثر من (ترليون) دولار في الاتفاقية الأخيرة التي وقعت في (بني ياس)، وهذا يؤكد أن منظمة التجارة العالمية سوق يزيد من تيسير التجارة بين الدول الأعضاء، وزيادة المكاسب الاقتصادية.

مؤسسة الصوامع الأقدر على تنفيذ مشروع الخزن الاستراتيجي

وعن دور الوزارة في دعم براءات الاختراع أوضح أن الوزارة قامت بمبادرات لدعم المبتكرين، فإذا كان لدى أحد براءة اختراع، فله الأولوية في كثير من الحوافز العامة، سواء مصانع جاهزة أو أراضي، أو غير ذلك. كما قامت هيئة المدن الصناعية بمتابعة أفضل فكرة صناعية، وأعلنت العام الماضي عن فوز ثلاثة أفكار، وحصل أصحابها على دعم مالي، ومنحوا أراضي وحوافز كثيرة.

وفي رده على سؤال عن ما إذا كان لدى وزارة التجارة والصناعة توجه أو دراسة لإنشاء مناطق تجارية حرة تجذب الاستثمارات الأجنبية، وتُسهم في دعم الاقتصاد الوطني وتنوعه، ونقل التقنية وتوطينها، وتنمية المناطق التي تقام فيها. نوه الوزير الربيعة إلى أن المناطق الحرة وسيلة لتفعيل التجارة والتبادل التجاري، وتنمية الصادرات، مشيراً إلى أن الوزارة رفعت في وقت سابق مقترحاً بأن توكل المناطق الحرة لهيئة المدن الصناعية، متمنياً أن تنطلق بشكل أفضل، فهيئة المدن مؤهلة لأن تقوم بهذه المهمة وأن تساعد في تفعيلها متى ما أُقرت.

وعن منح الوزارة تراخيص مصانع تكرير مثل: (مصانع البطاريات والبلاستيك والمعادن على شكل أفران، لإنتاج الرصاص وأكواب المعادن والبلاستيك في مناطق حيوية وسكنية)، وما نتج عنها من تسرب للغازات الضارة بالبيئة مما أدى لقيام الأهالي في بعض المناطق للمطالبة بإيقاف هذه المصانع، نوه معالي الدكتور/ توفيق الربيعة إلى أن موضوع البيئة من مهام الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة، وبالرغم من ذلك فوزارة التجارة تتابع الأمر، وقد أغلقت بعض المصانع الملوثة مثل: (مصانع الجلود، وبعض مصانع تكرير الزيوت)، ولا زالت تعمل بحزم في متابعة مثل هذه الأمور، بالرغم من أن لدى بعض هذه المصانع تراخيص بيئية من الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة، وقد فَعَّلت الوزارة الرقابة بشكل أفضل داخل المدن الصناعية، ولديها "ستمائة" موظف أمن يحافظون على الأمن ويراقبون القضايا البيئية، وبدأت بوضع أنظمة لقياس التلوث البيئي بحيث يمكنها من المتابعة عند ارتفاع التلوث إلى أعلى من الحد المسموح به، حينها يتم وقف المصنع الذي يحدث التلوث.

المساهمات العقارية المتعثرة "غير المرخصة" مسؤولية القضاء

نطالب بهيئة مستقلة لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة .. ترتبط بالوزارة وليس ببنك التسليف

وفي رده على سؤال عن عدم نقل مصنع الغاز في الدمام إلى مكان آخر، رغم صدور توجيهات بذلك، لأنه يقع في مناطق يتضرر منها السكان، وأصحاب الأراضي المجاورة، أكد معاليه: "أن أي مصنع يشكل خطورة عالية جداً على المواطنين، فلن تتردد الوزارة في اتخاذ الإجراءات اللازمة لنقله، وبالنسبة للمصنع المشار إليه فهناك لجنة في المنطقة الشرقية لمناقشة وضعه، كما أن هناك توصية لنقل عدد من المصانع، ويضاف إلى ذلك مصنع الإيمان في الرياض، فقد حُدِدَ له موقع للانتقال إليه، وهناك أكثر من جهة نحتاج للتعاون معها لتحقيق هذا الهدف".

وأجاب معاليه عن استفسار أحد الأعضاء بشأن تخصيص الوزارة خط هاتفي ساخن لكي يتمكن المواطن من الإبلاغ عن البضائع الفاسدة والمقلدة فقال: "إن الخط الساخن موجود، وهو (٨٠٠١٢٤١٦١٦)، وخصص لتلقي البلاغات الهاتفية، مشيراً إلى أن الفائدة أكثر في استخدام التطبيق الهاتفي، لأن التطبيق الهاتفي يأخذ الصور للمخالفة ويأخذ إحداثيات الموقع ويرسلها لمركز البلاغات، فتكون الصورة مكتملة من حيث الموقع، ومن حيث وصف المنتجات التي كانت عليها الملاحظة، ويقوم مركز البلاغات بمعاودة الاتصال على المواطن وأخذ المعلومات إذا احتاج بشكل أكبر".

ونوه إلى أن الوزارة تعمل على تحديث الرقم الموحد بطريقة أسهل ليكون (١٩٠٠) وسوف يعلن عن تدشينه قريباً.

وعن توقع معاليه لزيادة الصادرات غير البترولية لتشكل نسبة جيدة من إيرادات الدولة، عبر وزير التجارة والصناعة عن الأمل في زيادة دخل المملكة من الأنشطة غير البترولية، مشدداً على ضرورة أن يكون ذلك ضمن الخطة الاستراتيجية للمملكة.

وعن رؤيته بربط صندوق التنمية الصناعي بوزير التجارة والصناعة حتى تتسق الخطط، وتستطيع الوزارة الاستفادة من هذه الأداة التمويلية في تسيير أعمال الخطة الإستراتيجية للتنمية الصناعية في المملكة، أكد معاليه أن تحقيق ذلك أي ربط الصندوق بالجانب الصناعي سيكون ذا فاعلية أكبر، ويمكن أن نوجد حوافز موجهة ومحددة لبعض القطاعات عوضاً عن التركيز على الجانب المالي، لكن هذا يترك للجهات المختصة أو بتوصية من مجلس الشورى.

إدمان التقنية

أ.د. فهد بن ناصر العبود

يُعرف الإدمان بأنه: "عادة تُمارس بدون قيود أو ضوابط، بحيث لا يمكن للمدمن الامتناع عن فعل الشيء أو التخلي عنه"، وقد يعتقد البعض للوهلة الأولى أن الإدمان يكون على المخدرات أو ما شابهها فقط. لكنه يتسع ليشمل مجالات كثيرة ومتعددة في شتى مناحي الحياة المختلفة، من هذه المجالات "إدمان التقنية بشكل عام". ومن أعراض هذا المرض، (ضعف التركيز، قلة الاستيعاب، الشرود الذهني، الكآبة والعزلة والانطواء).

وقد كان لظهور الشبكة العالمية للمعلومات "الإنترنت" وانتشارها، بعض الإفرازات السلبية التي انتشرت بين المستخدمين لتطبيقات الإنترنت وخصوصاً بين جيل الشباب. وكشفت دراسة حديثة أُعدت في اليابان أن: "أكثر من نصف مليون طالب تتراوح أعمارهم بين (١٢-١٨) سنة مُدمنون على استخدام التقنية". وقد بحثت الحكومة اليابانية المشكلة، وكان أحد الحلول إقامة مخيمات للشباب لا يوجد بها وسائل اتصال مرتبطة بالإنترنت، حيث تم فصل الشباب عن حاسباتهم الشخصية وأجهزتهم الذكية والألعاب المتصلة بشبكة الإنترنت.

وفي الصين حذر علماء وخبراء من مرض أطلقوا عليه اسم "الخرف الرقمي" وهذا المرض يأتي نتيجة الإدمان على الهواتف الذكية واستخدامها كجهاز كمبيوتر شخصي. حيث أكدت دراسة حديثة في الصين أن (٦٠)٪ من الشباب تراجعت ذاكرتهم وأصبحوا ينسون الأشياء ويخلطون بينها، ويطلق عليهم في الصين "مطأطئو الرؤوس" لأن أنظارهم تتجه إلى أجهزتهم الذكية طيلة الوقت. ويوجد في الصين بحسب إحصائية رسمية (٢,٦) ملايين مدمن على الاستخدام المفرط للإنترنت. وقد قام بعض طلاب جامعة "هيبي" للعلوم والتكنولوجيا في الصين بحياكة الأوشحة، علماً بأنها مهنة نسائية لكنهم ذكروا بأنهم قاموا بهذا العمل للتخلص من إدمان الإنترنت التي أخذت كل وقتهم. وقامت الحكومة الصينية بإطلاق معسكر صيفي تجريبي يخلو من جميع وسائل الاتصالات وتقنيات المعلومات في محاولة منها لوقف الإدمان على الانترنت والتقنية بين الشباب.

وفي بريطانيا يوجد مستشفى مختص في علاج مدمني التقنية، ويعالج هذا المستشفى الحالات التي يشخصها الأطباء على أنها مفرطة في استخدام التقنية وتكون مدة العلاج (٢٨) يوماً. وذكر الأطباء المعالجون في هذا المستشفى أن العلاج لا يهدف إلى جعل الأشخاص يتوقفون تماماً عن استخدام التقنية، ولكنه يهدف إلى جعلهم يتحكمون في استخدام التقنية.

خلاصة القول: "إن إدمان التقنية موجود بالفعل في كل المجتمعات الحديثة التي تستخدم التقنية، ولذا فإن كل من يلاحظ شيء من أعراض هذا النوع من الإدمان على أبنائه، فيجب عليه أن يأخذ الموضوع على محمل الجد، ويبدأ في علاج المشكلة لكي لا تتطور وتتفاقم إلى شي لا تحمد عقباه. لاقدر الله."

عضو سابق بمجلس الشورى

أستاذ نظم الحكومة والتجارة الالكترونية
بجامعة الملك سعود حالياً

"القياس والتقويم" كشف مخرجات التعليم العام

تقرير وزارة التربية.. جودة مخرجات التعليم لا تفي بالحاجة

الدكتور/ خالد بن عبدالله آل سعود
رئيس لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي

ناقش مجلس الشورى خلال جلسته العادية "السادسة والستين" للسنة الأولى من الدورة "السادسة" التي عقدها يوم الثلاثاء ١٤٣٥/٢/١٤هـ برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور/ محمد بن أمين الجفري تقرير لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي، بشأن التقرير السنوي لوزارة التربية والتعليم للعام المالي ١٤٣٣/١٤٣٤هـ الذي تلاه سمو رئيس اللجنة الأمير الدكتور/ خالد بن عبدالله بن مشاري آل سعود.

وبعد الاستماع إلى تقرير اللجنة وتوصياتها طُرح التقرير للمناقشة حيث نوه أحد الأعضاء إلى أن المعلومات التي أوردها التقرير لا تفي بمتطلبات المادة "التاسعة والعشرين" من نظام مجلس الوزراء، فضلاً عن أن التقرير يفتقر في شكله ومضمونه إلى التوازن في تغطيته لإدارات الوزارة وبرامجها ومشروعاتها ونشاطاتها؛ فهو يركز على القليل منها، ويغفل الكثير.

ورأى أن التوصية الأولى للجنة غير مناسبة، وطالبها بإعادة صياغة مقدمتها؛ بحيث تؤكد على التزام الوزارة بهذه المادة في تقريرها القادم.

وتساءل عضو آخر عن الفائدة من إعداد الأوعية الإلكترونية إذا لم يواكب ذلك تطوير للمحتوى التعليمي الذي سوف يوضع في هذه الأوعية!.

مشروع (تطوير) بلا تأثير.. رغم ما خصص له من مبالغ ضخمة

وأشار أحد الأعضاء إلى ما كشفه التقرير الذي صدر عن المركز الوطني للقياس والتقويم بأن ٥٠ في المئة من المعلمين لا يصلحون للعملية التعليمية، في الوقت الذي تتجاوز فيه ميزانية التعليم ميزانية دول مجاورة، وقال العضو : إن هذا يوضح أن جودة مخرجات التعليم لا تواكب حاجات سوق العمل؛ لأن أساس تطوير التعليم هو صقل عقول الطلاب، والتي تعتمد بشكل أساس على كفاءة المُعلم وعصرية المنهج.

وزارة التربية والتعليم
Ministry of Education

وطالب بأن يركز برنامج الملك عبد الله لتطوير التعليم على كفاءة المعلم وعصرية المنهج، ودعا إلى إجراء دراسة معمقة لكادر رواتب المعلمين مرتبط بتميز الأداء، وإشراك الشركات والمؤسسات الرئيسة المستقطبة لأعداد كبيرة من العمالة بالمشاركة في رسم المناهج التعليمية للمواد العمليَّة وفق حاجات العمل، مما يسهل توظيف الطلاب بعد تخرجهم من الجامعة في المستقبل والاستفادة منهم.

وتناول عضو آخر إحصاءات وزارة التربية والتعليم التي تشير إلى أن نحو ربع المعلمين والمعلمات في التعليم العام (تربويون. وغير تربويين) لا يحملون شهادات جامعية. معظمهم في التعليم الابتدائي، كما تشير إلى وجود أعداد كبيرة من المعلمات في التعليم العام يحملن شهادات دون الجامعية ومستوى ثانوي فأقل.

وأضاف: "بما أن نظم التعليم المتطورة تقصر مهنة التدريس في المرحلة الإبتدائية على حملة الشهادات العليا نظراً لأهمية هذه المرحلة، وخصائص التلاميذ النفسيّة والتعليميّة واللغويّة. فإن الأمر يتطلب إعداد برامج تدريب للمعلمين والمعلمات لتأهيلهم للعملية التعليمية وخاصة المرحلة الابتدائية".

واستغرب أحد الأعضاء تجاهل تقرير الوزارة لما يتعلق بالمُعلم، وهو محور نجاح العملية التعليمية، ونبه إلى أن نجاح تطوير التعليم بكافة أشكاله مرتبط بتطوير المُعلم.

وبعد أن أشار إلى أن التقرير لم يتضمن مشروعاً للمعلم ضمن المشروعات التي تقوم بها الوزارة لتطوير التعليم، تساءل قائلاً : "كيف نرغب في تطوير التعليم ونحن لا نعي هذه الأهمية لدور المعلم في تطوير العملية التعليمية؟. كما تساءل عن البرامج التي تتبناها الوزارة وتعمل عليها لتطوير المُعلم".

وأكد أهمية أن تقوم الوزارة بوضع برامج تدريبية محددة، وأن توضح في تقاريرها القادمة المراحل التي تعتمد عليها في تطوير المعلمين والمعلمات.

واضاف: "إن ما يتم من تطوير للتعليم ؛ سواء في الوسائل التعليمية، أو المباني المدرسية، أو المناهج الدراسية، أو غيرها، لن يحقق النجاح الذي ينشده إذا لم يتزامن مع إعادة تأهيل وتطوير، وتدريب للمعلمين".

ولفت أحد الأعضاء النظر إلى المعاناة التي يواجهها المعلمون والمعلمات من عدم وجود البيئة المناسبة لتطبيق المشروعات الخاصة بالوسائل التعليمية والتربوية، فالمباني التي تحت الإنشاء، تحتاج إلى وقت أطول، وذا أربك المعلم في مدرسته، والمعلمة في مدرستها؛ مما أدى إلى ضعف إنتاجيتهما مع الطلاب والطالبات، لاسيما أننا في عالم وفضاء مفتوح، فلم يعد المعلم هو المربي الوحيد، وهنا تعظم المسؤولية.

وشدد على أهمية أن تسارع وزارة التربية والتعليم في تنفيذ مشروعاتها وبطريقة منظمة.

المشروعات التربوية تتجاهل تطوير تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة

وعضو آخر انصب اهتمامه على تدني تربية وتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة، منوهاً إلى: "أن من يتمعن في التقرير يستنتج أن نظام التعليم في المملكة أصبح معنياً بشكل كبير بفئة واحدة من الطلاب، وهم الطلاب العاديون، ويغفل ما سواهم من الفئات الأخرى، فلم يتطرق التقرير إلى مفهوم الوصول الشامل فيما يتعلق بالمباني المدرسية، وتوظيف التقنية المساعدة (Assistive technology) لصالح الطلاب ذوي الاحتياجات التربوية الخاصة، كما أن المشروعات التطويرية في الوزارة لم تُعنَ بشكل جوهري- بتطوير تربية وتعليم هؤلاء الطلاب، وفي ذلك خطر كبير على مستقبل هذه الفئات في بلادنا، إذ أن من شأن ذلك أن يزيد من تهميشهم داخل النظام التعليمي، ويعمل على إبقائهم خارجه".

وأيده عضو آخر، مبيناً أن التقرير يقدم دليلاً واضحاً على أن وزارة التربية والتعليم لا تُدرك – بشكل جيد – كم ونوع التحديات التي تواجهها في مجال تربية وتعليم ذوي الاحتياجات التربوية الخاصة، وفي مقدمتها حجم مشكلة المستهدفين بهذا النوع من التعليم. إذ تشير الإحصاءات العالمية إلى أن نسبتهم تقدر بحوالي (٢٠٪) من إجمالي طلاب مدارس التعليم العام، في أي مجتمع من مجتمعات العالم.

وقال: "إذا قارنا هذه الإحصاءات بالعدد الفعلي للطلاب المستفيدين من خدمات التربية الخاصة في المملكة اتضح لنا – بجلاء- أن وزارة التربية والتعليم ما زالت في حاجة ماسة إلى التوسع الكمي والتطور النوعي في البرامج والخدمات التي تقدمها لهذه الفئة من الطلاب. وشدد على ضرورة إجراء دراسة وطنية شاملة لتشخيص واقع الإعاقة في مدارس التعليم العام بالمملكة، وتحديد حجمها، وفئاتها. وخصائص تلك الفئات واحتياجاتها، واقتراح استراتيجية وطنية للتعامل معها في إطار نظامنا التعليمي، مع الاستعانة بأحد بيوت الخبرة المتخصصة في المملكة".

ورأى رفع التمثيل الإداري للأجهزة المعنية بذوي الاحتياجات التربوية الخاصة في الوزارة من إدارة عامة إلى وكالة وزارة تستطيع أن تتعامل مع حجم المشكلات، وطبيعة التحديات التي تواجهها الوزارة في هذا المجال: بحيث توحد الجهود لصالح كافة الفئات الخاصة ذكوراً وإناثاً.

وأشار أحد الأعضاء إلى أن مشروع تطوير التعليم يحمل من الغموض أكثر مما يحمل من الوضوح عن مستقبل التعليم في المملكة، فلم يُلمس تأثيره في تطوير العملية التعليمية في التعليم العام بالرغم من المبالغ الضخمة المرصودة له.

ولاحظ آخر بأن التقرير لم يلامس الأركان الأربعة للعملية التعليمية: (المعلم، والطالب، والمنهج، والبيئة الدراسية)، وتركز مضمونه في الحديث عن أشياء روتينية حلها النظام؛ فقد أعطيت وزارة التربية والتعليم صلاحية في تفعيل نظام نزع الملكية وإيجاد آلية خاصة بالوزارة لامتلاك الأراضي التي تنشأ عليها مقرات رسمية للمدارس.

وعد عضو آخر اختبار "القياس والتقويم" الذي يتطلب من خريجي التعليم العام كمتطلب لدخولهم للجامعة دليلاً على أن هناك ضعفاً في مخرجات التعليم العام، وطالب بإجراء دراسة علمية لنتائج التسرب للمعلمين والمعلمات لمعرفة حجمها من حيث الجنس والمنطقة.

كما طالب عضو آخر وزارة التربية والتعليم بإيجاد مسار تدريبي مهاري للمعلم، حتى يكون هناك تصنيف للمعلم كما هو موجود في كثير من الدول.

ولفت أحد الأعضاء النظر إلى بعض المشاهد المصورة التي انتشرت على مواقع الإنترنت وقنوات التواصل الاجتماعية، وتجسد بعض المظاهر السلوكية داخل حجرة الدراسة، وعدها دليلاً على أن البيئة المدرسية لا تحترم خصوصية الطالب، وشدد على ضرورة إحداث اختبار سنوي للصحة المهنية والنفسية للعاملين في البيئة الدراسية.

توفير خدمات نقل آمن ومتطور للطلاب والمدرسين والمدرسات

من جانبه قال أحد الأعضاء: "إن المواطن ما يزال ينتظر أن تكون المدارس الحكومية في الأحياء السكنية نموذجية ومواكبة لمتطلبات العصر؛ بما في ذلك تطوير المناهج الدراسية إلكترونياً بما يمكن للطالب تحميلها وتحديثها بدلاً من الكتب الورقية، وشدد على أهمية أن تحتوي المدارس على معامل متطورة للغات المختلفة؛ والعلوم بجميع مراحل التعليم العام. لافتاً إلى رغبة المواطن في أن تحتوي المدارس على ملاعب للنشاط الرياضي والبدني في جميع المراحل للبنين والبنات، وأن يكون لدى المدارس خدمات نقل للطلاب والمدرسين والمدرسات بشكل آمن ومتطور، لاسيما أن تحقيق هذه الأمور ليس صعباً".

التوسع في افتتاح رياض الأطفال يسهم في نشأة الجيل تنشئة سليمة

ونبه آخر إلى أن تصاميم وتجهيزات المدارس التي تنشأ حديثاً لا زالت – تستمد وبشكل كبير من تصاميم الثمانينيات، وقال: "إن هذا لا يتواءم مع تطلعات الجيل الحالي من الطلاب".

ونوه أحد الأعضاء بمشروع الوزارة لتطوير تعليم اللغة الإنجليزية في التعليم العام، إلا أنه أبدى استغرابه لعدم وجود مشروع مماثل لتطوير اللغة العربية، التي تعيش تحدياً كبيراً، وتتطلب تضافر الجهود للاهتمام بها، وهذا ما يجب على أن الوزارة أن تنبه له.

هذا الموضوع كان محور مداخلة لإحدى أعضاء المجلس التي أشارت إلى أن التعليم في كافة دول العالم يكرس لتعزيز الشعور بالانتماء إلى الوطن كهدف استراتيجي، واللغة الأم جزء لا يتجزأ من هوية الشعب، وإضفاء الشرعية عليها داخل النظام المدرسي أمر في غاية الأهمية، فاللغة تتصل اتصالاً مباشراً بالهوية ، وترتبط بمفهوم الأمن الوطني بمنظوره الشامل.

وبعد أن أشارت إلى حرص المملكة على القضايا الاستراتيجية في مسألة الثقافة والهوية والأمن الوطني؛ وقرار مجلس الوزراء المنظم للائحة المدارس الأجنبية، الذي نص على: "أن المواطنين السعوديين لا يجوز لهم الالتحاق بالمدارس الأجنبية؛ إلا في حال انتقالهم من دولة أجنبية إلى المملكة، فيسمح لهم ولفترة مؤقتة"، أكدت أن السياسات المتعلقة بهوية الوطن وقيمه يجب أن تصدر من الجهات التنظيمية – مجلس الوزراء، ومجلس الشورى– ويقتصر دور الوزارة على تنفيذ السياسات.

وطالبت وزارة التربية والتعليم بمراجعة قرارها بالسماح للمدارس الأهلية في تطبيق البرامج التعليمية الدولية، حفاظًا على اللغة العربية، والهوية الوطنية والدينية.

عضو آخر نبه إلى أمر عده في غاية الأهمية كونه يرتبط ارتباطاً مباشراً

دعوة لمراجعة قرار السماح للمدارس الأهلية بتطبيق البرامج التعليمية الدولية

بتماسك الأسرة، يتعلق بتعيين المعلمات خارج مدن أو مناطق سكنهن، مما تسبب في الكثير من حالات الطلاق، وشدد على أهمية أن تبذل وزارة التربية والتعليم الجهد لمعالجة هذه المشكلة.

وأبدى أحد الأعضاء عدم تفاؤله بنجاح مشروع الربط الشبكي كمرحلة أولى الذي اشارت له الوزارة في تقريرها، وبرر ذلك بشح الحيز الفضائي وخاصة في قمرعربسات؛ كما عبر عن خشيته في حال لجأت الوزارة إلى أقمار صناعية خارجية أن يؤدي ذلك إلى نقل معلوماتها إلى جهات أخرى غير آمنة، وتصبح جميع معلومات وزارة التربية مكشوفة.

واقترح: "العمل تدريجياً على الشبكات المحلية، لاسيما أن لديها الآن مشروعاً لتطوير هذه الشبكات مثل مشروع الملك عبدالله لتطوير النطاق العريض. كما أن هناك شبكات خاصة للتعليم تصل إلى سعة تخزين للمعلومات، بيد أنه نبه إلى أن هذا يحتاج إلى توفير خدمات للربط في كافة المناطق؛ فهناك محافظات ومراكز تعاني من ضعف خدمة الجيل الثالث والرابع".

وأشار أحد الأعضاء إلى القرارات الصادرة عن المجلس بشأن التوسع في فتح رياض الأطفال وجعلها مرحلة مستقلة عن مراحل التعليم. إلا أن التقرير لم يتضمن ما تم تحقيقه من تقدم في افتتاح رياض الأطفال، وما هي المدة الزمنية اللازمة لجعل رياض الأطفال مرحلة مستقلة عن مراحل التعليم.

وطالب اللجنة بالتوصية بالتوسع في افتتاح رياض الأطفال، لما لذلك من أهمية في تنشئة الجيل تنشئة سليمة، وفي مراحل عمرية مبكرة، إضافة إلى ما يحققه للأطفال من مهارات اجتماعية ومعرفية متقدمة خارج نطاق الأسرة، كما يسهم أيضًا في توظيف المواطنات المؤهلات في تخصص رياض الأطفال، ويساعد الأمهات العاملات أثناء فترة عملهن؛ في ظل شح وصعوبة الاستقدام، وكذلك حماية الأطفال من أخطار البقاء مع العاملات المنزليات، لحماية الأطفال وتنمية قدراتهم؛ ونضمن لتلك الأم العاملة حالة من الهدوء والطمأنينة على صغارها؛ وبالتالي إنتاجية عالية في عملها.

المطالبة باستحداث اختبار سنوي للصحة المهنية والنفسية للعاملين في الهيئة الدراسية

دعا الوزارة لإعداد برنامج لرفع كفاءة تسويق منتجات النخيل

الشورى يطالب الزراعة ببرامج لرصد الأمراض الحيوانية.. ومختبر مرجعي لمعرفة مسبباتها

م. محمد النقادي
رئيس لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة

طالب مجلس الشورى خلال جلسته العادية "السبعين" للسنة الأولى من الدورة السادسة التي عقدها يوم الثلاثاء ٢٨/ ٢/ ١٤٣٥هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور/ عبدالله بن محمد ابن إبراهيم آل الشيخ وزارة الزراعة بوضع برامج لرصد الأمراض الحيوانية المنتشرة في المملكة، والعمل على مكافحتها، وإنشاء مختبر مرجعي للكشف عن مسببات الأمراض الحيوانية، وتوفير الدعم المالي لذلك.

كما طالب وزارة الزراعة بتضمين تقريرها القادم معلومات تفصيلية عن نتائج الحملة الوطنية لمكافحة سوسة النخيل الحمراء، وكمية المخزون السمكي المتاح للمملكة، وأنواع الأسماك، ومناطق صيدها، وكمية المبيدات المستخدمة في الإنتاج الزراعي، وأنواعها، ونتائج مراقبة مأمونية استخدامها.

ودعا المجلس في قراره وزارة الزراعة بالتنسيق مع الجهات المختصة لإعداد برنامج لرفع كفاءة تسويق منتجات النخيل، وتشجيع الصناعات القائمة عليها، ودراسة التوسع في زراعة محصول الذرة الرفيعة، ومحاصيل الحبوب الأخرى في المناطق التي تعتمد على الأمطار وتتوافر فيها المياه المتجددة.

جاء ذلك بعد أن استمع المجلس لوجهة نظر لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة، بشأن ملاحظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لوزارة الزراعة للعام المالي ١٤٣٣/١٤٣٤هـ، والتي تلاها رئيس اللجنة المهندس/ محمد النقادي.

وقال المهندس النقادي في توضيحه لوجهة نظر اللجنة، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم، التي طرحوها خلال مناقشة التقرير السنوي للوزارة في جلسة سابقة: "أن عدداً من الملحوظات عالجتها اللجنة في توصياتها المقدمة للمجلس، ومنها: (مكافحة سوسة النخيل، ورصد الأمراض الحيوانية المنتشرة في المملكة)، واقتراح إنشاء مختبر مرجعي للكشف عليها، وتضمين تقارير الوزارة المستقبلية أنواع وكميات المبيدات المستخدمة في الرش الزراعي، أما ما يتعلق بحالات التعاون الفني والتقني بين وزارة الزراعة ومنظمة الزراعة والأغذية، ودور الوزارة في المحافظة على البيئة البحرية، خاصة بيئة أشجار المنقروف والشورى؛ فستطلب اللجنة من الوزارة تقديم معلومات عنهما في تقريرها القادم".

أما بشأن ما أشير إليه حول وجود عاملين يعيقان أداء الوزارة بشكل فاعل هما: (ضعف الاعتمادات المالية، وقلة عدد الكوادر المتخصصة كالأطباء البيطرين)، أشار المهندس/ النقادي إلى القرارات التي صدرت عن المجلس أكد فيها على ضرورة توفير الدعم المالي والفني للبرامج والمختبرات، والمشروعات بحثية، والدراسات المتعلقة بالزراعة، ومشروعات قطاع الثروة الحيوانية، وعدم الكفايات البشرية الوطنية في مجال الطب البيطري وتطويرها.

وحول ضرورة أن تقوم الوزارة بتشجيع الاستثمار في مجال الثروة السمكية، أوضحت اللجنة أنها تتفق مع هذا الرأي؛ مشيرة إلى تحققه من خلال مبادرة صندوق التنمية الزراعية الخاصة بإيجاد كيان يتولى الجوانب الخدميَّة والتسويقيَّة لصناعة الثروة السمكية.

ووصف رئيس اللجنة المهندس النقادي إصدار وزارة الزراعة لنظام الزراعة العضوية، وعمل سياسة لهذا النوع من الزراعة بأنهما خطوتان في الاتجاه الصحيح.

وفيما يتصل بالدراسات الخاصة بشح المياه الجوفية، أوضحت اللجنة أن هذا من اختصاص وزارتي المالية والكهرباء. وفيما يتعلق بالمتنزهات الوطنية، اشارت اللجنة إلى القرار الذي أصدره مجلس الشورى بتاريخ ١٤٣٤/١١/١٠ هـ، ودعا فيه وزارة الزراعة بأن تقوم بالتنسيق مع الهيئة العامة للسياحة والآثار بالعمل على تطوير المتنزهات الوطنية وإدارتها وتشغيلها.

م. النقادي: إصدار نظام الزراعة العضوية خطوة في الاتجاه الصحيح

الأعضاء طالبوا الوزراة بالإسراع في تطبيق التأمين الصحي

تقرير وزارة الصحة.. الواقع الصحي لا يتناسب مع الوعود

ناقش مجلس الشورى خلال جلسته العادية "لخامسة والستين" للسنة الأولى من الدورة "السادسة" التي عقدها يوم الاثنين ١٣/ ٢/ ١٤٣٥هـ برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور/ محمد بن أمين الجفري تقرير لجنة الشؤون الصحية والبيئة، بشأن التقرير السنوي لوزارة الصحة للعام المالي ١٤٣٣/ ١٤٣٤هـ الذي تلاه رئيس اللجنة الدكتور/ محسن الحازمي.

وبعد عرض التقرير للمناقشة رأى أحد الأعضاء أنه بالرغم مما تبذله الوزارة من جهود؛ إلا أن المستشفيات الحكومية لا تزال متواضعة، وخدماتها متدنية، ولا ترقى لأن تكون مستشفيات عالمية، ولكنها أصبحت طوق نجاة للمضطرين، ولمن لا يملك المال بالرغم من شح المواعيد وتباعدها، وعدم توفر الأسرَّة، وضعف العناية في أقسام الطوارئ.

المستشفيات الحكومية لا تزال متواضعة وخدماتها متدنية

وأيده عضو آخر، وذهب إلى أبعد من ذلك، حيث لفت النظر إلى أن وزارة الصحة تلقت دعماً كبيراً من الدولة قدره (٢٠٠) مائتا مليار ريال ، ووعدتنا بتطوير القطاع الصحي في المملكة، وتشييد العديد من المستشفيات والمراكز الصحية، إلا أننا للأسف لم نشهد شيئاً على أرض الواقع، وأرجع ذلك بحسب قوله إلى الطريقة التي تُدار بها الوزارة، وما يصدر عنها من قرارات غير عملية.

وأضاف عضو آخر: "أن المواطن لا يزال يُعاني من نقص الخدمات الطبية، وصعوبة الحصول عليها، خاصة في أقسام الطوارئ والعناية المركزة، مع قلة توفر الأسرَّة والأدوية وبعض المستلزمات الطبية الأخرى، كما أن الوزارة لم تنجح في استقطاب الكوادر القادرة على تسيير الأنشطة والبرامج وإدارة المستشفيات، ورأى أن الحل يَكمُن في دخول المدن الطبية والمستشفيات والمركز الطبية التخصصية الحكومية في شراكات استراتيجية مع مستشفيات أمريكية وكندية وأوروبية؛ بقصد الإفادة من تراكم خبرتها الطبية والبحثية والإدارية في إعادة هيكلة القطاع الصحي في المملكة برمته".

وأكد أن هذه الشراكة الإستراتجية سوف تُحقق المستوى المهني العالي لمراكز الرعاية الصحية المتكاملة الشاملة، وستحد من العلاج المكلف في الخارج، وتهيئ الأرضية المناسبة لتطبيق توجيه المقام السامي بدراسة التأمين الصحي على المواطنين السعوديين.

وطالب الوزارة - تحسباً لهذه الطفرة المحتملة في الخارطة الصحية للمملكة- بأن تتهيأ للعمل على إعداد الكادر الطبي، بمضاعفة أعداد الأطباء، الذين لا تتجاوز نسبتهم قياساً إلى الحاجة (٢٠٪)؛ مؤكداً أن هذا يحتم على وزارة الصحة - بالتنسيق مع وزارة التعليم العالي - تسهيل فرص القبول لأبنائنا وبناتنا للحصول على مقاعد في جامعات الولايات المتحدة، وكندا وبعض الدول الأوروبية، ومضاعفة أعداد المبتعثين في برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي في دراسة العلوم الصحية.

ونوه عضو آخر إلى كثرة الأخطاء الطبية في المستشفيات الحكومية، وطالب وزارة الصحة بوضع نظام طبي صارم ودقيق؛ يمكن أن يكشف الخطأ دون أن يكون هناك داع لوجود شكوى من المريض، أو ذويه.

وأشار أحد الأعضاء إلى: "أن بعض المواطنين يعانون أمراضاً مستعصية، وفي حاجة ماسة للعلاج خارج المملكة؛ إلا أنه مع الأسف لا يتيسر للكثير منهم بسبب عدم حصولهم على الموافقة على الفور، بل عليهم الانتظار فترة طويلة للحصول على الموافقة، فضلاً عن أن المصروف الذي

المطالبة بنظام طبي صارم ودقيق يكشف الأخطاء الطبية دون الحاجة لوجود شكوى

مراكز الرعاية الصحية تفتقد للأطباء الإخصائيين والأجهزة الطبية الحديثة والأدوية

يحصل عليه المريض ومرافقه كبدل إعاشة في الخارج لا يكفي حاجتهما".

وطالب عضو آخر بضرورة وجود عيادات صحية في المدارس، وأن يكون لكل طالب ملف صحي يرفق في ملفه التعليمي.

ورأى آخر: "أن توصيات اللجنة جاءت بعدد غير مسبوق؛ فتداخلت أهداف بعضها، وتكررت معانيها ومقاصدها، وتعارضت مع خطة الوزارة التشغيلية لخطة التنمية "التاسعة".

واستنتج أحد الأعضاء من التقرير: "أن هناك أوجه قصور كثيرة لم تعالجها الوزارة، ومنها أنها لم تلتزم بالإستراتيجية الصحية، إلى جانب تأخرها في إنجاز الأنشطة والبرامج، وتعثر العديد من مشروعاتها الصحية، كما أبدى استغرابه من عدم حضور أي من مسؤولي الوزارة جلسة المجلس والاستماع إلى مداخلات أعضائه على تقريرها".

وانتقد أحد الأعضاء أوضاع مراكز الرعاية الصحية التي لا يتوفر فيها الأطباء الأخصائيون، والأجهزة الطبية الحديثة، والأدوية، منوهاً إلى أن التقرير لم يتضمن أي معلومات عن الأخطاء الطبية القاتلة، ومشكلات التموين الطبي.

وطالب أحد الأعضاء بدعوة معالي وزير الصحة للمجلس، وتقديم قائمة من الأسئلة المباشرة التي تشابه -إلى حد كبير- توصيات اللجنة.

ولاحظ آخر أن تقييم أداء وزارة الصحة من خلال عدد الأسرَّة متدني جداً؛ حيث لم يتجاوز عدد الأسرة بنهاية العام الماضي ١٤٣٤هـ، وهو العام الرابع من خطة التنمية التاسعة (٣٣,٣٠٠) سرير، رغم أن طموحات الدولة من خلال خطة التنمية تأمين (٥٦،٠٠٠) سرير بنهاية الخطة، وهنا تساءل العضو عن إمكانية توفير أكثر من (٢٢,٠٠٠) سرير بنهاية العام الحالي ١٤٣٥هـ، وهو العام الأخير من خطة التنمية التاسعة، لتحقيق طموحات الدولة، إلا أنه استبعد تحقيق ذلك قياساً بالسجل التاريخي لإنجازات الوزارة – بحسب قوله -.

ولاحظ أحد الأعضاء أن البيانات التي تضمنها التقرير هي بيانات لأربعة أعوام سابقة، في حين لم يركز على بيانات عام التقرير، كما أن جميع

يتم التفصيل بشأن قيمة المشروع ومدة إنجازه، ونسبة الإنجاز إلى تاريخ إعداد هذا التقرير.

وطالب عضو آخر بأن تضاعف الوزارة جهودها مع الجهات ذات العلاقة للوقاية من الأمراض المزمنة، ومنها برنامج الوقاية من السكري، وبخاصة أن أعداد المصابين بالسكري في المملكة في تزايد مستمر؛ حيث كشف تقرير حديث للاتحاد الدولي للسكري عام ٢٠١٣م، أن المملكة تتصدر قائمة الدول العشر الأكثر إصابة بداء السكري في المنطقة العربية، وطالب بأن تضمن وزارة الصحة تقاريرها إحصاءات عن عدد المستفيدين من البرامج الوطنية الصحية، وعدد المرضى المصابين بمرض السكري من الأطفال والكبار.

وأشار أحد الأعضاء إلى ما ورد في التقرير أن (١٣٪) من طلاب وطالبات المدارس في الفئة العمرية من (السادسة وحتى العاشرة) يعانون من الربو، وأبدى استغرابه من قصور البرنامج الوطني لعلاج الربو في تدريب أخصائيين لمواجهة أزمات الربو لدى هؤلاء الطلاب، حيث لم يدرب – بحسب التقرير - سوى (٢٦) مدرباً في مختلف مناطق المملكة، وعده عدد قليل جداً؛ لا يتناسب مع عدد المرضى أو مع أهمية هذا البرنامج الوطني.

من جانبه شدد عدد من أعضاء المجلس على أهمية التأمين الصحي للمواطنين؛ وطالبوا وزارة الصحة بالإسراع في تنفيذ المشروع، نظراً لتراجع مستوى الخدمات الصحية في بعض المستشفيات والمراكز الطبية الحكومية، وتباعد فترات مواعيد المراجعات في المستشفيات الحكومية التي قد تصل إلى عدة أشهر، إلى جانب ارتفاع تكلفة العلاج والرعاية الصحية في المستشفيات الخاصة، والمبالغة في طلب التحاليل والفحوصات التي ربما لا حاجة لها؛ وإنما بهدف استنزاف المزيد من أموال المريض.

عدد الأسرَّة في المستشفى لا يرتقي لطموحات الدولة

آل ناجي: الهدف القضاء على الميزة التنافسية للعامل الوافد وليس استثناءه

المجلس يوافق على التعديلات المقترحة على نظام العمل

د. محمد بن عبدالله آل ناجي
رئيس لجنة الإدارة والموارد البشرية

وزارة العمل
المملكة العربية السعودية

وافق مجلس الشورى خلال جلسته العادية "الخامسة والستين" للسنة الأولى من الدورة السادسة التي عقدها يوم الاثنين ١٣/٢/١٤٣٥هـ برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور/ محمد بن أمين الجفري على التعديلات المقترحة على نظام العمل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٥١) وتاريخ ٢٣/٨/١٤٢٦هـ.

جاء ذلك بعد أن استمع المجلس لوجهة نظر لجنة الإدارة والموارد البشرية، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه طلب تعديل بعض مواد النظام التي تلاها رئيس اللجنة الدكتور/ محمد آل ناجي.

المجلس وافق على التعديلات التي اقترحتها اللجنة على المواد المطلوب تعديلها، وخاصة المادة "الخامسة والخمسون" حيث انحاز المجلس إلى جانب العامل، وقرر الإبقاء على النص الوارد في نظام العمل الحالي مع زيادة مرات التجديد ومدته، وفق النص التالي: "ينتهي عقد العمل محدد المدة بانقضاء مدته، فإذا استمر طرفاه في تنفيذه عُد العقد مجدداً لمدة غير محددة، وإذا تضمن العقد المحدد المدة شرطاً يقضي بتجديده لمدة مماثلة أو لمدة محددة، فإن العقد يتجدد للمدة المتفق عليها، فإذا تعدد التجديد ثلاث مرات متتالية أو بلغت مدة العقد الأصلي مع التجديد أربع سنوات، - أيهما أقل - واستمر الطرفان في تنفيذه تحول العقد إلى عقد غير محدد المدة".

ومنح النظام المرأة العاملة الحق في إجازة وضع بأجر كامل لمدة عشرة أسابيع توزعها كيف تشاء، وتبدأ بحد أقصى بأربعة أسابيع قبل التاريخ المرجح للوضع الذي يحدد بموجب شهادة طبية مصدقة من جهة صحية، ويحظر تشغيل المرأة بعد الوضع بأي حال خلال الأسابيع الستة التالية للوضع، ولها الحق في تمديد الإجازة مدة شهر بدون أجر.

وأعطى النظام «المعدل» المرأة العاملة في حالة إنجاب طفل مريض أو من ذوي الاحتياجات الخاصة، وتتطلب حالته المرافقة المستمرة له، الحق في إجازة مدتها شهر بأجر كامل تبدأ بعد انتهاء مدة الوضع، ولها التمديد شهراً آخر لكن بدون أجر.

وفيما يخص العاملة المسلمة المتوفى زوجها، فمنحها النظام حق إجازة العدة بأجر كامل لمدة لا تقل عن أربعة أشهر وعشرة أيام من تاريخ الوفاة، بدلاً من خمسة عشر يوماً التي ينص عليها النظام الحال، ولها حق التمديد لكن دون أجر إن كانت حاملاً خلال هذه الفترة حتى تضع، ولا يجوز الاستفادة من باقي إجازة العدة الممنوحة لها بعد وضع حملها.

وأوضحت لجنة الإدارة والموارد البشرية أنه نظراً لاختلاف طبيعة العمل تم استثناء بعض الفئات من نظام العمل الحالي؛ مثل استثناء العمالة المنزلية، لأن المادة "السابعة" في هذا النظام نصت على أن تقوم الوزارة بوضع لائحة لخدم المنازل ومن في حكمهم وقد صدرت هذه اللائحة، كما تم استثناء لاعبي الأندية الرياضية؛ لأن لهم لائحة خاصة بهم صادرة من مجلس الوزراء تنظم علاقتهم بالأندية.

وأبقت اللجنة على نص الفقرة "الأولى" من المادة "الحادية عشرة" من نظام العمل الحالي مع حذف عبارة : "مسؤولية الاشتراك في التضامن"؛ حفظاً للحقوق، وتجنباً لتشتت المسؤولية بالتضامن، كما أضافت اللجنة الفقرة "الثانية" للمادة "الحادية عشرة" الواردة من الحكومة؛ لضمان حسن أداء سوق العمل وتنظيم حركة الأيدي العاملة. مشيراً إلى أن اللجنة أخذت بعدم تقييد تدريب السعوديين في المادة "الثالثة والأربعين"؛ وتم الإبقاء على النص الوارد من الحكومة في هذه المادة.

وأوضحت اللجنة أن خفض مدة العمل بعد التدريب إلى النصف غير كافية، ومن المناسب أن تكون مدة العمل مماثلة لمدة التدريب؛ نظراً لأن التوجه الحديث هو دعم التدريب كأحد وسائل تطوير العامل السعودي. كما أن المادة "الثالثة والخمسين" تتضمن عدم احتساب الإجازات المرضية.

وقال الدكتور آل ناجي: "إن اللجنة رأت الإبقاء على النص الوارد في

تعديل ساعات العمل إلى ثمان ساعات يومياً بمجموع ٤٠ ساعة أسبوعياً

المادة "الخامسة والخمسين" من نظام العمل الحالي؛ مع تحديد فترة العقد وزيادة المدة إلى أربع سنوات، لتوفير مزيد من الأمن الوظيفي للعامل، وتحسين متغيرات زيادة إنتاجية العامل، وانطلاقاً من التوجه بأن لا يتم المساس بأي ميزة أو حق كان يحصل عليه العامل بموجب هذا النظام، أما المادة "الرابعة والستون" فهي معنية بإعطاء شهادة خدمة وليس بتقييم أداء العامل".

وبشأن الغرامات التي تُحصلها المنشأة، أشار الدكتور آل ناجي إلى أن: "وزارة العمل أوضحت أنها تصرف بما يعود بالنفع على عمال المنشأة من خلال اللجان العمالية؛ وفي حالة المنشأة التي لا يوجد بها لجان يتم صرف الغرامات بعد أخذ موافقة الوزارة. مبيناً أن الهدف من وجود هذه المادة هو تخفيف تكرار المعاقبة بالغرامات على العمال".

ولفتت اللجنة النظر إلى برنامج حماية الأجور الذي ستطبقه وزارة العمل على جميع المنشآت، الذي سيوضح مقدار الأجر الذي سلم للعامل عن طريق حسابه البنكي، ومقدار المبالغ المحسومة عليه. وقبل الموافقة على الصرف يقدم صاحب العمل آلية الصرف والمشروع الذي يعود بالنفع على العمال؛ حتى يمكن محاسبته عليه.

وأشار رئيس اللجنة إلى أن: "هناك حالات من المتصوَّر وقوعها من شأنها أن تؤدي إلى إنهاء عقد العمل؛ مثل "إغلاق المنشأة"؛ واللائحة التنفيذية سوف تحدد إجراءات الإغلاق وظروفها، والحالة الأخرى، هي "إنهاء النشاط الذي يعمل فيه العامل" نظرًا لطبيعة عمل بعض الأنشطة، مثل نشاط المقاولات. أما الفقرة "الثامنة" من المادة "الرابعة والسبعين" التي تنص على: "أي حالة أُخرى ينص عليها نظام آخر"؛ فقد وضع هذا النص تحسباً لصدور أنظمة جديدة قد ترد فيها مواد تنهي عقد العمل في حالات لم يرد ذكرها في مواد النظام؛ مثل مشروع نظام الإفلاس، ومشروع نظام النقل البحري".

ولفت آل ناجي إلى أن: "ورود مدة الإشعار والاتفاق عليها في العقد يزيل الضرر الذي يُمكن أن يقع على صاحب المنشأة؛ ومن المناسب إضافة حكم يُجيز لطرفي العقد الاتفاق على تضمينه تعويضاً محدداً يدفعه الطرف الذي أنهى العقد للطرف الآخر إذا ثبت أن الإنهاء كان لسبب غير مشروع، وترى اللجنة أن هذه الإضافة لا تمنع من اللجوء إلى القضاء لتقدير مدى مشروعية سبب الإنهاء، ومدى تحقق الضرر؛ إلا أنه وضع حدوداً لمقدار التعويض؛ وذلك ليعرف كل طرف ماله وما عليه، كما أن هذا التعديل من شأنه أن يقلل من اللجوء إلى المحاكم بتغليب مبدأ التسوية الودية والصلح. كما أن وضع سقف أعلى للتعويض وحد أدنى له سوف يحد من التفاوت في الأحكام للحالات المماثلة من هيئة الى أخرى، وليعرف طرفا العقد أقصى تعويض يمكن أن يحكم عليه به؛ مما يساعد في حل الخلاف ودياً دون الوصول إلى المحاكم. أما مدة (٢٤) ساعة الواردة في الفقرة رقم (٤) من المادة "الثمانين" فهي كافية؛ لأنها تحتسب بعد علم صاحب العمل بما وقع من العامل من فعل أو تقصير. كما ترى اللجنة الإبقاء على النص كما ورد في نظام العمل الحالي لكونه أكثر فائدة للعامل، وفيه مزيد من حماية حقوقه باعتباره الطرف الأضعف في العقد؛ وهذا تؤيده المادة "الثامنة" من نظام العمل التي تنص على بطلان: "كل شرط يخالف أحكام هذا النظام، ويبطل كل إبراء أو مصالحة عن الحقوق الناشئة للعامل بموجب هذا النظام، أثناء سريان عقد العمل، مالم يكن أكثر فائدة للعامل".

وزاد بأن اللجنة عدّلت عدد ساعات العمل لتصبح ثمان ساعات يومياً و(٤٠) ساعة أسبوعياً، أما التفريق في عدد ساعات العمل حسب طبيعة الأعمال، فذلك تنظمه المادة "الثامنة بعد المئة" التي تستثني من حكم هذه المادة، (المادة "الثامنة والتسعين") حالات؛ منها: الأعمال التجهيزية، وعمال النظافة، والأشخاص الذين يشغلون مناصب عالية ذات مسؤولية محددة؛ حيث تحدد اللائحة التنفيذية هذه الأعمال والحد الأقصى لساعات العمل، كما أن اللجنة رفعت متوسط ساعات العمل الواردة في المادة (المئة) ليصل إلى تسع ساعات يومياً، أو خمس وأربعين ساعة أسبوعياً؛ وذلك لطبيعة عمل بعض المنشآت، مع اشتراط أخذ موافقة الوزارة. أما العمل في ظروف مناخية قاسية؛ فهذا الموضوع معالج بقرار وزاري بحيث يتوقف العمل في الأعمال المكشوفة ما بين الساعة الثانية عشرة والثالثة بعد الظهر في شهري يوليو وأغسطس ، وبالتالي لا يحتاج الأمر الى تعديل في هذا الشأن".

وأشار آل ناجي إلى أن: "اللجنة رأت الإبقاء على نصي المادتين "الحادية والخمسين بعد المئة" و"الستين بعد المئة". (كما وردا)؛ حيث أن حالات الوضع والعدة لا تتكرر بشكل مكلف في حياة المرأة العملية، كما أن هذا سوف يُسهم في جعل القطاع الخاص أكثر جاذبية للمرأة مقارنة بالقطاع الحكومي.

تنظيم العمل في الأسواق يعالج في نظام مستقل تحت الدراسة حالياً.

للمرأة العاملة الحق في إجازة وضع بأجر كامل لمدة عشرة أسابيع

أما العناية بالطفل المريض فهذه حالات إنسانية وغير متكررة، وتحميل التأمينات الاجتماعية هذه التكلفة يمكن أن يعالج في نظام التأمينات الاجتماعية وليس في نظام العمل".

وبخصوص النص الوارد حول المفتشين في المادة "الرابعة والتسعين بعد المئة" أوضح رئيس اللجنة أنه يشمل الاستعانة بموظفي الوزارة وبالقطاع الخاص. أما المقترح بأن تقوم الوزارة بتأسيس كيان يتولى التفتيش والرقابة على المؤسسات والمنشآت فيمكن للوزارة الاستفادة منه. كما أن المادة "الثالثة بعد المئتين" تتيح للمفتش التنبيه الشفهي والإنذار الكتابي قبل تطبيق أحكام المادة "التاسعة والعشرين بعد المئة" وتحرير المخالفة.

وأضاف رئيس اللجنة أن: "صاحب العمل قد يرتكب مخالفات عديدة، وفي حال تطبيق الغرامات العالية عليه؛ قد يؤدي ذلك إلى إفلاس منشأته، وبالتالي سوف يتسبب الأمر في الاستغناء عن العمالة بمن فيهم السعوديين. وقد يكون من المصلحة إلزامه بتوظيف عمال سعوديين مع دفع الغرامة بحدها الأدنى؛ كتسوية أفضل من سداد الغرامة كاملة مع إغلاق المنشأة، وقد وضعت هذه الصلاحية بيد وزير العمل فقط. أما تنظيم ساعات الدوام في الأسواق؛ فقد أفادت الوزارة بأن هذا الموضوع يعالج في نظام مستقل يشارك فيه أكثر من جهة، وهو تحت الدراسة حالياً".

إجازة العدة للعاملة المسلمة المتوفى زوجها بأجر كامل

واعتبر رئيس اللجنة أن سن الأنظمة والقوانين يحتاج لفترة ليست قصيرة، ووجود عدد من الوافدين في المملكة الأصل فيه أنه مؤقت، حتى لو استفادوا من بعض هذه التعديلات؛ فالهدف هو القضاء على الميزة التنافسية التي يتمتع بها العامل الوافد. لذا، ليس من المناسب استثناءه من بعض الأحكام؛ مثل تخفيض ساعات العمل، كما أن الحماية المبالغ فيها للعامل السعودي سترفع التكلفة بشكل مباشر. والحكومة إذا صادقت على أية اتفاقية دولية يجب أن ينعكس ذلك على أنظمتها وقوانينها، كما أن مراعاة المبادئ الدولية تجنب الحكومة كثيراً من الانتقادات في المحافل الدولية. أما المواد، من المادة "التاسعة والعشرين بعد المئتين" إلى المادة "الثانية والأربعين بعد المئتين"، فقد تم تعديلها في المواد من المادة "التاسعة والعشرين بعد المئتين" إلى المادة "الثالثة والثلاثين بعد المئتين"، وفق ما ورد في مشروع الحكومة.

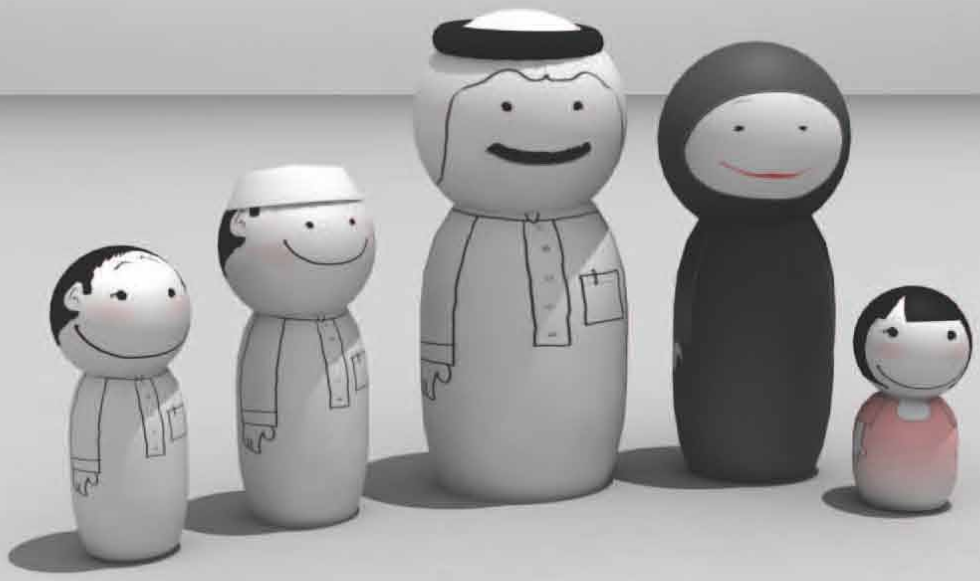

الأعضاء يجمعون على أهمية المشروع

الشورى يدرس تعديل نظام الحراسة الأمنية المدنية الخاصة

اللواء/ محمد أبو ساق
رئيس لجنة الشؤون الأمنية

تبنى مجلس الشورى خلال جلسته العادية "السبعين" للسنة الأولى من الدورة السادسة التي عقدها يوم الثلاثاء ٢٨/٢/١٤٣٥هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور/ عبدالله بن محمد ابن إبراهيم آل الشيخ بالأغلبية ملاءمة دراسة مشروع تعديل نظام الحراسة الأمنية المدنية الخاصة.

جاء ذلك بعد أن ناقش المجلس تقرير لجنة الشؤون الأمنية، بشأن مقترح تعديل بعض مواد نظام (الحراسة الأمنية المدنية الخاصة) الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٢٤) وتاريخ ١٤٢٦/٧/٨هـ. والمقدم من عضو المجلس اللواء الدكتور/ محمد أبوساق بموجب المادة (٢٣) من نظام المجلس.

وبعد أن تلا رئيس اللجنة اللواء/ محمد أبو ساق التقرير، ناقش المجلس المقترح، حيث رأى أحد الأعضاء أن هذا المقترح كفيل بإيجاد فرص عمل جيدة، ووضع حلول لمشكلات العاملين في مجال الحراسة، خاصة أن هذه الشريحة من المجتمع هي التي تحرس الأعراض، والأموال، والممتلكات، والمنشآت الوطنية. وطالب المجلس بالوقوف معهم ودعمهم والعمل على ضمان حقوقهم وتشجيعهم. كما رأى أن تدرس اللجنة هذا المقترح دراسة مناسبة وإخراجه بشكله النهائي بما يضمن الحقوق الوظيفية والوطنية لجميع الأطراف.

المقترح كفيل بتحفيز الشباب للعمل في هذا المجال

وعد عضو آخر المقترح من أهم المشروعات المقدمة بموجب المادة "الثالثة والعشرين"؛ لأن قطاع الحراسات الأمنية من القطاعات المهمة التي تحتاج إلى تطوير ومتابعة وإشراف وتهيئة؛ لرفع عدد الموظفين فيه من الجنسين، وتمنى أن يكون هذا النظام مظلة كاملة تستوعب الحراسات الأمنية، والقوى التي تتطلبها الجهات التنفيذية في مراقبة أسواق النفع العام، والقطاع البلدي، وغيرها، على أن يكون هناك منظومة عالية لتدريب

قطاع الحراسات الأمنية يوفر آلاف فرص العمل

هذه الكوادر الوظيفية؛ بحيث يكون هناك تدريب قبل الالتحاق بالعمل وأثنائه، ثم التقويم المستمر لأداء هذه القطاعات، سواء أكانت في الحراسات الأمنية أو الرقابية.

ورأى عضو ثالث: "أن مجال الحراسات الأمنية المدنية الخاصة يوفر فرص عمل كثيرة، ويؤدي دوراً مهماً في مجال التنمية، وما تمر به المملكة من تطور سريع وزيادة في المنشآت، والبنوك، والمصانع، والاستثمارات الخارجية، والشركات العالمية؛ أصبح مجال الحراسات الأمنية واسعاً بإمكانه استيعاب عشرات الآلاف من أبناء الوطن، إلا أن هذا المجال لم يأخذ نصيبه من الاهتمام والتنظيم، رغم أن هذا المجال له النصيب الأوفر في دول العالم، بل أصبح منافساً للقوات الأمنية في بعض الدول، حيث يساعد في الأمن الاجتماعي".

ونبه إلى أن إقبال الشباب للعمل في هذا المجال، سوف يخفف الزحام على الدورات العسكرية. كما أن المجال مفتوح أمام الفتيات للعمل في الحراسات الأمنية، حيث تتطلب بعض الجهات الحكومية، والمؤسسات والبنوك، والأسواق وجود قسم حراسات نسوي.

وخلص العضو إلى أهمية تعديل النظام الحالي.

ورأى عضو رابع: "أن هذا المقترح جدير بالدراسة والاهتمام، لأن قطاع الحراسات الأمنية بحاجة إلى مزيد من التطوير. ودعا المجلس إلى منح لجنة الشؤون الأمنية الفرصة لدراسة هذه التعديلات".

وختم أحد الأعضاء بالتأكيد على الحاجة إلى تدريب شباب الحراسات الأمنية للدفاع عن المنشآت وعن أنفسهم، ورفع رواتبهم بعد ذلك التدريب، والتأمين عليهم؛ نظير ما قد يتعرضون له من الضرب و الإهانة والضرب..

دعا إلى إعادة النظر في أسلوب تشغيل محطات وزن الشاحنات

الشورى يطالب وزارة النقل بخطة عاجلة لتحويل الطرق الرئيسة إلى طرق سريعة

د. سعدون السعدون
رئيس لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات

طالب مجلس الشورى خلال جلسته العادية "السادسة والستين" للسنة الأولى من الدورة السادسة التي عقدها يوم الثلاثاء ١٤٣٥/٢/١٤هـ برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور/ محمد بن أمين الجفري، وزارة النقل بوضع خطة عملية عاجلة لتحويل الطرق الرئيسة في المملكة إلى طرق سريعة.

كما طالب المجلس وزارة النقل بإعادة النظر في أسلوب تشغيل محطات وزن الشاحنات على الطرق، وإسنادها بعقود خاصة للقطاع الخاص، والحرص على جودة التحويلات، وزيادة العلامات التحذيرية، وتوفير عوامل السلامة في مناطق أعمال الطرق، ودراسة تقييم أداء الشركة السعودية للنقل الجماعي المحتكرة لخدمات تشغيل النقل العام بالباصات داخل المدن.

جاء ذلك بعد أن استمع المجلس لوجهة نظر لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لوزارة النقل للعام المالي ١٤٣٣/١٤٣٤هـ، تلاها رئيس اللجنة الدكتور/ سعدون السعدون.

وأوضحت اللجنة: "أن التقرير يتضمن ما يتم إنجازه في مجال النقل البري والبحري، أما بشأن حافلات خط البلدة؛ فإن قرار مجلس الوزراء رقم (٦٤) وتاريخ ١٤١٥/٤/٦هـ تضمن السماح لأصحاب الحافلات بالاستمرار بمزاولة هذا النشاط بحافلاتهم التي يقودونها بأنفسهم، وعدم إعطاء تراخيص جديدة. وتشير اللجنة إلى أن قرارات مجلس الوزراء الصادرة مؤخراً للنقل العام، تتضمن إعادة هيكلة النقل العام وإيجاد نظم نقل عام متطورة، وحلول متكاملة للنقل العام داخل المدن".

ولفت رئيس اللجنة إلى أن توصيات المجلس السابقة تطالب بتحقيق التنمية المتوازنة في جميع مناطق المملكة، ووزارة النقل تعرض المشروعات المراد اعتمادها على مجالس المناطق لمراجعتها، وتحديد ما تراه مناسبًا بشأن الأولويات وإقرارها.

وقال الدكتور السعدون: "إن الوزارة تنسق وبشكل مستمر مع الجهات الحكومية ذات العلاقة بالحركة المرورية؛ ومنها الإدارة العامة للمرور، لأهمية حركة المرور على الطريق كأحد أهم المحاور التي تُبنى عليها أي إجراءات تحقق رفع مستوى كفاءته، واستيعابه للحركة المرورية، وسلامته بالشكل الذي يحقق انسياب حركة المرور؛ وتتفق اللجنة مع أهمية التنسيق".

أما ما يتعلق بالتأكيد على الجودة والإتقان والتميز في اختيار الإسفلت، والتركيز على إنشاء واستخدام الكباري عوضاً عن الأنفاق، لحل الكثير من مشكلات الاختناقات المرورية، أوضح السعدون: "أن اللجنة تتفق مع أهمية الجودة في تنفيذ الطرق؛ ومنها الاختيار الأمثل للمواد كالإسفلت، وتم التأكيد على ذلك في توصيات سابقة للمجلس. وبالنسبة للجسور أو الأنفاق؛ بين السعدون أن ذلك يتم تحديده عند تصميم ومراعاة طبيعة موقع التنفيذ، ومناسبتها لتنفيذ الجسور أو الأنفاق من حيث ملكية الأراض

الدعوة إلى تقييم أداء (النقل الجماعي) المحتكرة لخدمات تشغيل النقل العام في المدن

المجاورة؛ وحجم الخدمات الموجودة تحت الأرض، ومستوى منسوب المياه السطحية".

وأشادت اللجنة بصدور الأمر السامي الكريم رقم (٣٥٣٢٦) وتاريخ ١٤٣٤/٩/٢٢هـ المتضمن الموافقة على قرار مجلس الوزراء بالموافقة على برنامج الوصول الشامل واعتماد الأدلة الإرشادية، ومنها الدليل الإرشادي للوصول الشامل في وسائط النقل البري الذي يتضمن الاشتراطات الخاصة بالتجهيزات لذوي الاحتياجات الخاصة في وسائط النقل البرية والمشتملة على أنظمة جلوس الراكب، وأنظمة دخوله وخروجه، والإرشادات المرئية والمسموعة، والأبعاد الخاصة بمقاسات الجسم البشري مع مختلف مساعدات النقل والأجهزة.

وأشار رئيس اللجنة إلى: "أن جميع مشروعات وزارة النقل يتم تمويلها من ميزانية الدولة؛ إلا أن تنفيذ الطرق الترابية وصيانتها يتم تنفيذها حالياً من قبل القطاع الخاص".

وأفاد: "أن الوزارة تسعى إلى تشجيع القطاع الخاص على إقامة محطات نقل الركاب المركزية وتشغيلها وإدارتها، والاستثمار في قطاعي النقل البري والبحري".

وأكد رئيس اللجنة على أهمية تنظيم سيارات الأجرة في ظل الوضع الراهن من عدم وجود البديل من نقل عام، لافتاً إلى حرص وزارة النقل على فرض الأنظمة على سيارات الأجرة بما يضمن سلامة تقديم الخدمة، إلى أن يتم تنفيذ مشروعات النقل العام، والتي ستوفر البدائل والحلول والتنظيم اللازم للنقل العام.

وأشارت اللجنة إلى أن أهمية الطرق الترابية تكمن في خدمة القرى، والهجر، والمزارع التي لم تُخدم بالطرق المسفلتة بعد، والتخفيف من عناء المواطنين لحين اعتماد سفلتتها.

وبشأن ملاحظات بعض الأعضاء حول النقص في الكادر الوظيفي المتخصص في النقل والطرق، إلى جانب تسرب الكفاءات في مجالات الهندسة والتقنية وفق ما ورد في التقرير، أكدت اللجنة: "أن الإسراع في صدور الكادر الهندسي سيسهم في حل هذه المشكلة".

وعن الاقتراح بنقل اختصاص الإشراف على المنافذ البرية وإدارتها إلى هيئة النقل العام، وحث الوزارة على الإسراع في تنفيذ الخط الرابط بين (الخرخير ومنفذ زعبلوتن) الذي يحقق إحاطة لحدود المملكة. أكد رئيس اللجنة أهمية هذه الاقتراحات، مفيداً أن اللجنة ستضع ضمن أولوياتها في دراستها لتقرير الوزارة القادم.

▲ د. السعدون: الإسراع في صدور الكادر الهندسي سيحل مشكلة النقص في الجهاز الوظيفي

دعا لتوفير آلية تضمن سرعة فسح أجهزة الاتصالات اللاسلكية فنياً من المنافذ

مجلس الشورى يطالب هيئة الاتصالات بإكمال منظومة النطاق العريض باستخدام الألياف البصرية وإيصالها للمستفيدين

طالب مجلس الشورى خلال جلسته العادية "السابعة والستين" التي عقدها يوم الإثنين ١٤٣٥/٢/٢٠هـ، برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور/ عبدالله بن محمد ابن إبراهيم آل الشيخ، هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات بإكمال منظومة النطاق العريض باستخدام الألياف البصرية وإيصالها للمستفيدين، وتوفير آلية تضمن سرعة فسح أجهزة الاتصالات اللاسلكية فنياً من المنافذ والموانئ والمطارات.

وشدد على ضرورة قيام الجهات الحكومية بالتسجيل في خدمات المركز الوطني الإرشادي لأمن المعلومات التابع لهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

كما أكد على قراره السابق بإلزام الجهات الحكومية بتنفيذ الخطة الوطنية للطيف الترددي، وتوفير الإمكانات المالية، والكفاءات الفنية المؤهلة اللازمة لتحقيق ذلك.

جاء ذلك بعد أن استمع المجلس لوجهة نظر لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات للعام المالي ١٤٣٣/١٤٣٤هـ التي تلاها رئيس اللجنة الدكتور / سعدون السعدون.

وقال رئيس اللجنة: "إن أعداد الاشتراكات المسبقة الدفع تكون عادة، حسب ما يصدره الاتحاد الدولي للاتصالات، أعلى من الاشتراكات المفوترة في أغلب مؤشرات قياس أنشطة الاتصالات المتنقلة على مستوى العالم، وهذا هو الحاصل في المملكة، فالنمو بنسبة (٨٪) في المتوسط خلال

السنوات الخمس القادمة بالرغم من انخفاض أسعار الخدمات، وهو يتفق مع المعدلات العالمية، نظرًا لتنامي الطلب على الخدمات، وكثافة الاستخدام، وزيادة استثمارات الشركات في توسيع شبكاتها وتحديثها".

وتابع السعدون: "بأن اللجنة ترى، وحسب نظام العمل، أن فض النزاعات بين الشركات وموظفيها، هو من اختصاص الهيئة العليا للمنازعات العمالية التابعة لوزارة العمل".

اعتبروا إقرار مشروع النظام وقفة نوعية مع أبناء الوطن

أعضاء الشورى يرفضون تقرير اللجنة الخاصة بمقترح نظام مكافحة البطالة

د. عبدالله الحربي
رئيس اللجنة الخاصة

ناقش مجلس الشورى خلال جلسته "الرابعة والستين" للسنة الأولى من الدورة "السادسة" التي عقدها يوم الثلاثاء ٢/٧/١٤٣٥هـ، برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور/ محمد بن أمين الجفري، مقترح مشروع نظام مكافحة البطالة والمقدم من عضو مجلس الشورى الأستاذ علي الوزرة بموجب المادة (٢٣) من نظام مجلس الشورى، في ضوء التقرير الذي قدمته اللجنة الخاصة تلاه رئيسها الدكتور/ عبد الله الحربي.

وبعد طرح تقرير اللجنة وتوصيتها للنقاش أثار أحد الأعضاء نقطة نظام بررها بأن توصية اللجنة غير واضحة وغير دقيقة، فالمجلس تجاوز مرحلة ملاءمة دراسة المقترح، إذ عرضت لجنة الإدارة والموارد رأيها في الدورة السابقة بعدم ملاءمة المقترح، وقرر المجلس في حينها أن المشروع بحاجة إلى مزيد من الدراسة من قبل لجنة خاصة؛ وبالتالي فإن الرأي يجب أن يكون بعدم الموافقة على المقترح وليس عدم الملاءمة.

وأبدى أحد الأعضاء استغرابه لعدم استضافة اللجنة مندوبين عن الجهات المعنية بحجة اتضاح الرؤيا لديها، وقال: "إن موضوع البطالة من أهم الموضوعات التي تواجه الدول وتضعها في مقدمة أولوياتها".

وتساءل قائلاً: "إن كان هذا الموضوع لا يحتاج لمناقشة الجهات المعنية والاستفادة من الدراسات التي أجريت في هذا الخصوص، فما هو الموضوع الذي يرقى إلى هذه الأهمية؟".

وتوقف عند ما انتهت إليه اللجنة من أنه لا توجد بطالة في المملكة، وعده أمر يخالف ما هو معلوم بالضرورة لدى كل الجهات المعنية؛ ولفت النظر إلى أن الجهات الرسمية قد أشارت إلى نسب البطالة، والاختلاف بينها فقط في مقدار هذه النسبة، ولم ينكر وجود البطالة في المملكة إلاّ اللجنة، وأضاف: "إن اللجنة أشارت في تقريرها إلى أن البطالة لا يمكن مكافحتها من خلال الحل التشريعي فقط، ولا يمكن لأي نظام مهما كانت دقته وشموليته أن يعالج البطالة، وهو كلام جميل لو أن المقترح هو معالجتها فقط من خلال الحل التشريعي، لكن الأمر ليس كذلك فالحل التشريعي هو أحد الحلول الرئيسة والمهمة والملزمة من خلال فرض قواعد تكافح البطالة، وإذا كان الحل التشريعي ليس كافياً فلا يعني ذلك العدول عنه".

وأضاف العضو: "أن ما يدعو للاستغراب هو ما رأته اللجنة في تقريرها، أن الحل التشريعي قد يمثل عائقاً لحلول سريعة وشاملة لحل مشكلة البطالة، ولم أستطع أن أفهم هذه العبارة، كما لم أستطع أن أتبين من خلال الدراسات السابقة للمجلس: لماذا يصبح الحل التشريعي عائقاً أمام حل مشكلة البطالة وهو الذي يفترض أن يكون أداةً للحل؟".

وبعد أن أشار إلى ما ذكرته اللجنة في تقريرها من أن المشروع يتضمن مواد متناقضة وبعيدة عن الموضوعية، تساءل عن دور اللجنة لمعالجة هذا التناقض؟. وفي تقريب ما هو بعيد عن الموضوعية وتعديل مساره ليتفق مع هدف القضاء على البطالة.

كما لفت النظر إلى ما ذهبت إليه اللجنة من أن تطبيق النظام المقترح سوف تكون له نتائج سلبية ومزيد من معدل البطالة، وعاد للتساؤل مرة أخرى : كيف بنظام يهدف إلى وضع قواعد تعالج البطالة يصبح عائقاً وسبباً لزيادة البطالة؟.

وخلص العضو إلى استنتاج أن اللجنة تبحث عن مبرر لرفض المقترح؛ ورأى أن الموضوع يحتاج إلى إعادة تكوين لجنة خاصة تضم في عضويتها ذوي الاختصاص؛ وتركز على دراسة الموضوع من كافة جوانبه.

عضو: اللجنة خالفت معلوم بالضرورة بقولها إنه لا توجد بطالة

من جانبه عد أحد الأعضاء البطالة مصدراً من مصادر القلق على المستوى الفردي والاجتماعي؛ لما لها من أضرار على جميع المستويات.

وقال: "إن المواطنين يتطلعون إلى تلمس احتياجاتهم والوقوف معهم في حل مشكلاتهم، والمجلس هو حلقة الوصل بين المواطنين وأصحاب القرار، وهذا النظام لو أقر فإنه يعد وقفة نوعية من المجلس مع أبناء هذا الوطن. كما أن هذا النظام يشجع المواطن السعودي على العمل والتدريب والاعتماد على النفس، ومن المناسب أن يسمى هذا النظام "نظام التشجيع على العمل" بدلاً من البطالة؛ لأن هذه الكلمة مزعجة جداً، كما أننا بحاجة إلى نظام ملزم لا إلى اجتهادات".

عضو آخر اشار إلى أن الموضوع سبق وأن عُرض على المجلس للمناقشة في ١٤٢٤/١/١١هـ من قبل لجنة الإدارة والموارد البشرية والتي أوصت بعدم ملاءمة دراسة مشروع نظام مكافحة البطالة، ورفض المجلس توصية اللجنة بأغلبية ساحقة، وتم تشكيل لجنة خاصة لدراسة مشروع النظام، واللجنة الخاصة درست مشروع النظام وكتبت تقريرها الذي يتضمن: "موافقة اللجنة على إعداد نظام لمكافحة البطالة يشمل تطبيقه كافة منشآت الدولة، ووضعت خطة عمل لإعداد مشروع النظام؛ وكان ذلك في نهاية الدورة "الخامسة"

اقتراح بإعادة تكوين اللجنة ودعمها بعدد من ذوي الاختصاص

وانتهت عضوية رئيس اللجنة الخاصة ومعظم أعضاء اللجنة، وتم إعادة تشكيل اللجنة الخاصة مع بداية الدورة "السادسة"، ونص البند الثاني من قرار تشكيل اللجنة على (أن تستكمل اللجنة دراسة المقترح المشار إليه)، والاستكمال يعنى البدء من حيث ما انتهت إليه اللجنة الخاصة السابقة".

وزاد بأن: "اللجنة خالفت قرار تشكيلها وتجاهلت رأي اللجنة السابقة وتوصيتها، كما تجاهلت خطة العمل التي أعدتها اللجنة السابقة، وأعادت دراسة الموضوع وأرجعته إلى المربع الأول ولم تتقدم خطوة واحدة إلى الأمام في دراسة المشروع. كما أن اللجنة لم تقدم مبررات جديدة أو إضافية، أو مبررات نوعية تدعم رأيها وتقنع المجلس بأن يعود عن قراره السابق، وكل ما ذكرته من مبررات اعتمدت عليها في رفض مشروع النظام سبق وأن ذكرتها لجنة الإدارة والموارد البشرية، ولم تقنع بها المجلس في حينه. كما أن اللجنة توصلت إلى استنتاجات خاطئة وغير صحيحة، حيث ذكرت اللجنة في رأيها إلى (أنه لا يوجد بطالة سعودية لكثرة الوظائف التي لا يرغب المواطنون في شغلها إما لأسباب ثقافية أو تعليمية، فالذي يوجد في سوق العمل ليست بطالة اقتصادية وإنما بطالة عدم الرغبة في الوظائف الشاغرة حالياً)؛ فرأي اللجنة واضح لا يوجد بطالة بل يوجد وظائف شاغرة والشباب (ذكوراً وإناثاً) لا يرغبون في شغل هذه الوظائف؟".

ووصف العضو هذا الاستنتاج بأنه استنتاج مُرسل وغير مدعم بالأرقام والإحصاءات، ولا يليق أن يدرج في تقرير رسمي دون وجود أدلة تؤكد هذا الاستنتاج، وطرح عدة تساؤلات منها: هل يوجد لهؤلاء وظائف شاغرة ورفضوا شغلها؟، وما هي هذه الوظائف الشاغرة التي لا يرغب الشباب السعودي شغلها؟.

وخلص إلى أهمية تشكيل لجنة خاصة لدراسة هذا الموضوع؛ بحيث يكون مهمة وصلاحية هذه اللجنة أن تقدم للمجلس مشروع نظام مكافحة البطالة.

وهنا تدخل معالي رئيس الجلسة ليوضح الموقف في هذا الشأن مشيراً إلى أنه حسب قواعد عمل المجلس ، فإنه بعد أن يصوت المجلس بالأغلبية على عدم الموافقة على توصية اللجنة الخاصة التي تم تشكيلها لدراسة الموضوع ، يتم رفع الموضوع إلى الهيئة العامة وهي من تقرر بعد ذلك. إما تشكيل لجنة خاصة جديدة أو يعد الأمر منتهياً.

من جهته أيد أحد الأعضاء ما ذهبت إليه اللجنة الخاصة بصعوبة أن تكون المسائل المتعلقة بالبطالة قابلة للصياغة في قواعد نظامية محددة ودقيقة، لاسيما أنه لا يوجد قوانين مقارنة في العالم صيغت في مواد دقيقة ومحددة فيما يتعلق بمكافحة البطالة.

ورأى عضو آخر مناسبة إيجاد نظام لمكافحة البطالة، إلا أنه توقف عند إحدى مواد مشروع النظام المقترح، ورأى أنها تشكل نوعاً من الضغط على القطاع الخاص؛ وطالب بتقديم تسهيلات وحوافز لتشجيع للقطاع الخاص بتعيين وتوظيف سعوديين.

وأضاف آخر أنه كان من الأنسب الأخذ بهذا المقترح كفكرة مبدئية وتطويره، وأكد أن رأي اللجنة لا يؤيد توجه المجلس. ووجه تساؤلاً للجنة لاعتبارها التعاميم والاستراتيجيات كافية لحل قضية مكافحة البطالة؟. وقال: "إننا أمام فكرة قابلة للتطوير سواءً بأخذ جزء من مواد المشروع المقترح وإلحاقه بنظام العمل، أو إضافة مواد جديدة، لاسيما أن المجلس له ممارسات سابقة في هذه الأمور، كما تساءل عن عدم تطوير هذا النظام؟، ودعا إلى إعادة النظر في دراسة هذا المقترح وتطويره".

وأكد أحد الأعضاء على أنه لا يختلف اثنان على أن هناك بطالة مذهلة، وتساءل عن عدم تمكن اللجنة من إعادة صياغة المسائل والمواد، ودراستها، ووضعها في هذا النظام أو في غير هذا النظام أو في عدة أنظمة؟، وشدد على أهمية إعادة النظر في الموضوع، مطالباً الأعضاء بعدم الموافقة على توصية اللجنة.

وأكد أحد الأعضاء أن خفض معدلات البطالة مطلب أساس، وهدف استراتيجي لا يمكن للجنة الخاصة أو أي عضو في المجلس التخلي عن دعم أي وسيلة لخفض معدلات البطالة، مشيراً إلى ما ورد في نص المادة "الثانية" من تعريف العاطل عن العمل بأنه : "الشخص المؤهل القادر الذي لا يجد عملاً"، مؤكداً أنه تعريف يتمناه كثير من أصحاب الأعمال؛ لأنه سيضع كثيراً من السعوديين خارج دائرة التوظيف، على عكس تعريف مصلحة الإحصاءات العامة الذي يقول: "كل فرد جاد يبحث عن فرصة عمل ولم يجدها خلال أربعة أسابيع"؛ وهي المناسبة لحال القوى العاملة السعودية.

وأضاف إن المادة "الثانية" من النظام المقدم لا تكافح البطالة بل تفاقمها لواقع حال العمالة السعودية؛ نظراً لأن السواد الأعظم من العاطلين عن العمل هم غير مؤهلين علمياً وعملياً؛ وتساءل عما إذا كان المجلس يتبنى نظام يفاقم البطالة أم يقلصها؟، وأضاف إن الحاجة تتطلب نظاماً عملياً وواقعياً لمعالجة البطالة، يشارك فيه القطاع العام والخاص؛ لتحقيق الهدف الأمثل في توظيف السعوديين، والمحافظة على الحركة الاقتصادية السليمة؛ بطريقة متوازنة بين الطرفين، ومن المناسب أن يدرس الموضوع دراسة واقعية وعملية.

عضو: المطلوب نظام عملي واقعي لمعالجة البطالة بمشاركة القطاعين العام والخاص

وفي نهاية المناقشات طلبت اللجنة من المجلس منحها الفرصة لدراسة ما طرحه بعض الأعضاء من ملحوظات وآراء، والعودة بوجهة نظرها للمجلس في جلسة قادمة.

وأوضح معالي رئيس الجلسة بأن المساحة موجودة للجنة بالاقتراح، والتعديل، وإضافة، وحذف، وتطوير هذا المقترح، فاللجنة لها كامل الصلاحية وكامل المساحة؛ حتى يطور مقترح عضو المجلس علي الوزرة بأي صيغة قد تراها اللجنة مناسبة لتحقيق الهدف المنشود من هذا المقترح.

مشروع تنظيم الهيئة العامة للأوقاف.. الاستثمار والإطار المؤسسي لجذب الواقفين

الشيخ محمد بن سعد السعدان
رئيس اللجنة الخاصة

طالب عدد من أعضاء مجلس الشورى بأن تكون إدارة الأوقاف في المملكة في إطار عمل مؤسسي، وأن يكون للهيئة العامة للأوقاف المزمع إنشاؤها بنك استثماري للأوقاف يقوم بفتح حسابات خاصة لكل وقف من الأوقاف، وأن يستفاد من البنك في تنمية أموال الأوقاف ورعاية مشروعات الاستثمار والإقراض البيني بين الأوقاف لتنميتها، وبرروا ذلك بضخامة أموال الأوقاف التي تقدر بمئات المليارات وتفوق في أحجامها معظم رؤوس أموال كثير من البنوك، وأكد عدد منهم أهمية ألاّ تشتت أموال الأوقاف بين حسابات البنوك.

جاء ذلك خلال مناقشة المجلس خلال جلسته "الثالثة والستين" للسنة الأولى من الدورة السادسة التي عقدها يوم الاثنين ١٤٣٥/٢/٦هـ برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور/ محمد بن أمين الجفري، تقرير اللجنة الخاصة، بشأن مشروع تنظيم الهيئة العامة للأوقاف الذي تلاه رئيس اللجنة الشيخ/ محمد بن سعد السعدان.

وبعد عرض معالي الشيخ/ السعدان تقرير اللجنة وتوصيتها ومواد المشروع للمناقشة، طرح الموضوع للنقاش، حيث أثنى أحد الأعضاء على الخطوة التي اتخذتها اللجنة بتحويل التنظيم إلى نظام، واستقلال الهيئة عن وزارة الشؤون الإسلامية، ورأى أن يكون للأوقاف الخاصة استقلالية تامة يشار إليها في النظام، وأن تشرف الهيئة على كل وقف بالمحاسبة، والمعلومة، والنصح، وتحافظ على نسبة ١٥٪ التي تؤخذ أتعاباً من العائد السنوي للوقف وعدها كبيرة جدًا، وشدد على أهمية إعادة النظر فيها، متمنياً أن يخرج النظام متكاملاً وجاذباً لكل إنسان يريد أن يُوقف جزءاً من أمواله.

ورأى أحد الأعضاء: "أن يكون رئيس مجلس إدارة الهيئة وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد". فيما رأى آخر: "أن الأوقاف ترتبط عبر تاريخ المسلمين الطويل بالقضاء، والقضاء يقوم بدور إيجابي في رعاية الأوقاف، وهو ضمان لهذا العمل الخيري العظيم. وطالب بعدم إخراجه من هذا النظام وإسناد عمله إلى لجنة أو ديوان كما ترى اللجنة

الأوقاف الخاصة تحتاج إلى الاستقلالية.. ولابد أن يكون النظام جاذباً

الموقرة، مؤكداً أن القضاء يتمتع – ولله الحمد- بالاستقلالية الكاملة. وهو جزء أساس في الأوقاف ورقابة نظارتها".

وأشار عضو آخر إلى: "أن هناك أوقافاً كثيرة وخصوصاً في مكة المكرمة والمدينة المنورة خاصة بالصحابة والتابعين وعموم المسلمين، وضاع الكثير منها مع مرور الزمن، منوهاً إلى أنه عند إنشاء مشروع جبل عمر في مكة المكرمة تبين أن هناك أوقافاً للصحابي عثمان بن عفان، - رضي الله عنه . وصحابي ثري كعثمان بن عفان يعتقد أن له الكثير من الأوقاف في مكة المكرمة والمدينة المنورة؛ وبناء على ذلك طالب العضو الهيئة بأن تكون لجاناً متخصصة من رجال التاريخ وغيرهم؛ لبحث وتوثيق أوقاف المسلمين في أرض الحرمين وغيرها".

وتساءل عن أوقاف إسلامية أخرى مثل: (وقف عين زبيدة، وأوقاف أبي بكر، وعمر، وعلي – رضي الله عنهم- والصحابة عموماً). ولفت النظر إلى اكتشاف العديد من العقارات عند تنفيذ أعمال التوسعة في الحرمين الشريفين ولا يعرف أصحابها، وبالتأكيد فإن كثيراً من العقارات المجاورة للحرمين هي أوقاف؛ وإن لم يعرف أصحابها بعد التحري عنهم؛ فيجب أن تعد أوقافاً وتسلم للهيئة العامة للأوقاف.

وأكد أهمية أن تعمل الهيئة على صرف ريع الوقف حسب رغبة الواقف ومع ما يتماشى ومتطلبات العصر، وأن تعمل الهيئة على الدور الإرشادي، وتوجيه الواقفين إلى أوجه الوقف وحاجة المجتمع؛ مثل وقف غسيل الكلى، وأمراض السكر، وإنشاء المستشفيات والمدارس الخيرية وغيرها.

ولفت عضو آخر إلى: "أن هناك هدراً كبيراً لأوقاف المسلمين، الأمر الذي يتطلب من الهيئة العامة للأوقاف دوراً كبيراً في رصد الناظرين وإدارتهم للأموال بشكل دوري؛ مشدداً على أهمية وجود تقارير سنوية

يجب أن تحول الهيئة إلى جهاز استثماري وليس جهاز حكومي

للهيئة شفافة وواضحة يطلع عليها العامة في وسائل الإعلام لمنح الثقة لهذه الهيئة".

وأشار آخر إلى ما للوقف في التاريخ من باع طويل في الصرف على جوانب مهمة تتعلق بالدراسات سواء الشرعية أو الطبية والعلمية ورعاية الأيتام والجوانب الخيرية الأخرى.

وتوقف أحد الأعضاء عند أعضاء مجلس إدارة الهيئة، ونبه إلى أن: "الجانب الحكومي يسيطر على نسبة كبيرة من الأعضاء، مقابل عضوين فقط يمثلون رجال الأعمال والمختصين، سواء في الاقتصاد، أو الشريعة والأنظمة والشركات الوقفية، كما أن اللجنة حذفت تمثيل المؤسسات الخيرية والجمعيات في مجلس الإدارة، واكتفت بممثل وزارة الشؤون الاجتماعية فقط؛ ورأى أن هذا التمثيل لا يعكس وجهة نظر المؤسسات والجمعيات الخيرية، لاسيما أنها إحدى أوجه الصرف من الوقف على هذا الجانب". وطالب اللجنة بإعادة التأمل في ذلك، لاسيما أنه في بعض الدول المجاورة يتكون مجلس إدارة الوقف مناصفة بين القطاع الحكومي ومؤسسات المجتمع المدني؛ وفي هذا تشجيع للواقفين بالإفصاح عن أوقافهم، وزيادة الثقة بالهيئة.

ورأى آخر بأن: "اللجنة حولت مشروع الهيئة إلى بيروقراطية، وهو في الأصل -أي الوقف- يعد صندوقاً مالياً واستثمارياً؛ وهي عبارة عن أصول؛ ومن تحتاج إلى تنمية واستثمار وبعد ذلك الصرف على أوجه الصرف فيها، لاسيما أن اللجنة بطريقتها صيرت الهيئة إلى دائرة حكومية، بينما كان من المفترض أن تكون جهازاً استثمارياً بحتاً؛ فالأصول موجودة وتحتاج إلى تطوير، ومن المفترض ربطها بمؤسسة النقد أسوة بالبنوك".

وأضاف آخر: "أن اللجنة حددت فتح مكاتب للأوقاف العامة داخل المملكة؛ وتساءل عن عدم فتح مكاتب لها في الخارج؟، لاسيما أننا نسمع عن أوقاف في تركيا، وهي وقف على الحرمين الشريفين، ونبه إلى أنه ربما تكون هناك أوقاف أخرى في الدول الإسلامية، بالإضافة إلى تحصيل المبالغ لمن يرغب الوقف على الحرمين عن طريق تلك المكاتب".

وأشاد أحد الأعضاء فيما ذهبت إليه اللجنة من تحويل مشروع التنظيم إلى مشروع نظام، وتغيير اسم هذا التنظيم إلى نظام، وقال: "إن هذا يعكس دور الهيئة وحجم العمل المناط بها من خلال هذا النظام، كذلك استقلالية هذه الهيئة وارتباطها الارتباط المباشر برئيس مجلس الوزراء؛ وكان لذلك الأثر الكبير جداً في إعطاء الأهمية والقوة للهيئة".

وانتقد عضو آخر تغيير اللجنة لمسمى (المحافظ) إلى (رئيس) واصفاً إياه بأنه تغيير غير ملائم، لاسيما أن عمل الهيئة مبني على المحافظة بالدرجة الأساسية على الأموال والأوقاف، وتوزيع الأموال على مستحقيها حسب المصارف المحددة؛ لذا فمبدأ المحافظة أقرب إلى الهيئة من مبدأ ومسمى الرئاسة مع إشراك اللجان المتخصصة في عمل الهيئة؛ وطالب اللجنة البقاء على ما ورد في مشروع الحكومة.

واستحسن آخر إشراك اللجان المتخصصة في عمل الهيئة من اللجان الشرعية والاستثمارية والمالية والهندسية الفنية حسب الاحتياج وعدم الاكتفاء بلجنة متخصصة واحدة.

بحث وتوثيق أوقاف المسلمين في أرض الحرمين

وعد أحد الأعضاء ما أضافته اللجنة على المادة "الثالثة عشرة" بأنها إضافة مهمة جداً؛ وقال: "إن النص على الفروع في النظام مهم جداً؛ حتى نخلي هذا النظام من عمل مجلس الإدارة المركزي، وأن ينص على صلاحيات خاصة لهذه الفروع؛ إلاّ أنها أغفلت النص على كيفية تكوين هذه الفروع، فالفروع يجب أن ينص على أن تكون في جميع محافظات المملكة وألاّ تقتصر على الفروع في مدن المملكة الرئيسة، بل يجب أن يكون في كل محافظة فرع للأوقاف".

وزاد آخر بأن الأموال المستثمرة في الأوقاف التي تمثل مئات المليارات تفوق في أحجامها معظم رؤوس أموال كثير من البنوك، وحتى لاّ تشتت هذه الأموال بين حسابات البنوك، يجب على الهيئة العامة للأوقاف أن يكون لديها بنك استثماري للأوقاف يقوم بفتح حسابات خاصة لكل وقف من الأوقاف، وأن يُستفاد من البنك في تنمية أموال الأوقاف ورعاية مشروعات الاستثمار والإقراض البيني بين الأوقاف لتنميتها.

إنشاء الأوقاف يجب أن لا يخضع إلى الإجراءات البيروقراطية

وأضاف آخر: "أن إدارة الأوقاف ونظارتها لا تخرج من قضية الاستثمار؛ وهي بالحق قضية استثمارية بالمحافظة على الأصول واستثمارها وتنميتها. ورأى الخروج من إطار النظارة المعروفة إلى إطار حديث لا يختلف في الجواهر، وإنما يختلف في الشكل والآليات؛ بالخروج إلى الإطار المؤسسي لإدارة الأوقاف".

واعتبر أحد الأعضاء أن اللجنة عندما أجرت العديد من التعديلات منحت سلطات واسعة للهيئة، سواء فيما يتعلق بالإشراف على أوقاف كانت مستثناة في مشروع الحكومة، أو فيما يتعلق بمنح الهيئة سلطة الإشراف على أعمال النظّار الذين يعينهم الواقفون.

ولفت آخر إلى: "أن من يقرأ النظام يلحظ أن مجلس الإدارة هو السلطة المهيمنة؛ لكن في الوقت نفسه من يرأس مجلس الإدارة هو رئيس الهيئة. ورأى أهمية البحث عن صيغة لممارسة رقابة فعّالة على أعمال مجلس الإدارة لحماية أموال الأوقاف التي تقدر بالبلايين".

وأشار عضو آخر إلى: "أن اللجنة سلكت مسلك المرونة في منح السلطات وهذا يقدر لها؛ لكن في الوقت نفسه كان من المفترض على اللجنة أن تعطي عطاءً مماثلاً لوضع آلية تحمي أصول الأوقاف، ويحسن إضافة عبارة: (إذا وجد مبرر يستوجب ذلك) إلى الفقرة "الخامسة" الخاصة بطلب تغيير المراجعة الخارجية؛ لأن منح سلطة مطلقة للتغيير يعتقد أنه اتجاه غير محمود؛ فلا يتم تغيير المراجعة الخارجية إلاّ إذا وجد مبرر لذلك". وشدد العضو على ضرورة النص صراحة على هذا المبرر في النظام.

واعترض أحد الأعضاء على حذف اللجنة للفقرة "السابعة" الخاصة بحق الهيئة في إنشاء الأوقاف العامة والمشتركة، حيث رأى أنه غير مناسب؛ لأن إنشاء الأوقاف لتكون مصدراً تمويلياً للهيئة أولى من قيام الهيئة بالحصول على ما نسبته (١٥٪) من ريع الأوقاف التي عدها نسبة عالية، وأضاف : "إذا أمكن وجود أوقاف يتم من خلالها تمويل الهيئة فإن ذلك أولى من الاستقطاع العالي للهيئة من ريع الأوقاف".

كما عارض آخر ما ذهبت إليه اللجنة بالنسبة للبند "السادس" الخاص بالموافقة "على طلبات إنشاء الأوقاف العامة والمشتركة التي تمول عن طريق جمع التبرعات، أو الهبات، أو المساهمات"؛ لأن إنشاء الأوقاف من الأعمال التي يجب التشجيع عليها، والحيلولة دون إخضاعها إلى إجراءات بيروقراطية من قبل الهيئة.

وزاد عضو آخر: "أن "المادة الخامسة" نصت على أن تحفظ أصول الأوقاف، واللجنة حذفت القيد المتعلق باشتراط إجازة التصرف من قبل محكمة الاستئناف فلم تورد مبرراً مقنعاً لذلك سوى أنها أخذت بصيغة النص الوارد في مشروع الحكومة؛ لأن لدى اللجنة توجهاً لإجازة تصرف المجلس في أصول الأوقاف طالما أن ذلك وفقاً لاختصاصات المجلس التي تحددها لائحة الاستثمار". وطالب العضو بالأخذ برأي لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية في وجوب إخضاع هذا الأمر لموافقة المحكمة المختصة في بيع الأصول الوقفية.

ورأى آخر: "أنه لا يوجد فارق كبير بين ما قامت به لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية، وبين ما قامت به اللجنة الخاصة فيما عدا بعض الأشياء التي أضافتها اللجنة الخاصة، وهي أمور جوهرية لا يغمط حقها؛ كمسألة الاستقلالية، ومسألة إنشاء الفروع؛ وعندما نُمعن النظر في هذين المقترحين لا نجد أن هناك خروجاً عن النمطية المعتادة التي تُدار بها الأوقاف في السابق، والتي لا زالت تُدار بها في الوضع الحاضر، وكذلك في المقترحات المطروحة التي كان من المفترض أن تخرج من إطار النمطية إلى إطار جديد يضيف للأوقاف وإلى الاستثمار ما هو جديد للأعمال الوقفية".

واستحسن أحد الأعضاء أن يكون من بنود صلاحيات الهيئة إنشاء مركز بحوث لتطوير العمل الوقفي، وتأهيل الكوادر التي تعمل في مجال الأوقاف، وفي مجال الصيغ الوقفية بحيث يكون المركز البحثي معالجاً للأمور المستجدة، ويسهم في تطوير الفكر الوقفي بما لا يخالف الأصول الشرعية.

بنك استثماري للهيئة بدلاً من تشتت أموال الأوقاف بين البنوك

مقترح بموجب المادة (١٢٣)

المجلس يوافق على تعديل قواعد إعداد التقارير السنوية للأجهزة الحكومية

إيضاح الرؤية والرسالة والأهداف الاستراتيجية للجهاز

وافق مجلس الشورى خلال جلسته "الرابعة والستين" للسنة الأولى من الدورة السادسة التي عقدها يوم الثلاثاء ١٤٣٥/٢/٧هـ برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور/ محمد بن أمين الجفري، على تعديل قواعد إعداد التقارير الحكومية.

جاء ذلك بعد أن استمع المجلس لوجهة نظر لجنة الإدارة والموارد البشرية، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه مقترح تعديل قواعد إعداد التقارير السنوية للوزارات والمؤسسات العامة بما فيها الجامعات والأجهزة الحكومية الأخرى، والمقدم من عدد من أعضاء المجلس الحاليين والسابقين، وهم الدكتور/ فهاد الحمد، والدكتور/ محمد آل ناجي، والدكتور/ عبد الله، والأستاذ/ محمد، والدكتور/ عبد الله العبد القادر، بموجب المادة (٢٣) من نظام مجلس الشورى التي تلاها رئيس اللجنة الدكتور/ محمد آل ناجي.

ويشمل مقترح تعديل قواعد إعداد التقارير السنوية للوزارات إضافة الأهداف الخاصة والعامة للجهاز لعام التقرير، وإيضاح الرؤية والرسالة والقيم المؤسساتية والأهداف الاستراتيجية للجهاز. كما يشمل التعديل إضافة تفاصيل الجنس والمؤهل والتخصص في بيان القوى العاملة، وأي معلومات أخرى تصف الوضع الراهن للجهاز، وبيان المشروعات المتعثرة وأسباب تعثرها، كما أضاف المقترح بند مستقل يطالب بملاحظات ومقترحات الهيئات الرقابية.

وأوضح آل ناجي أن: "اللجنة أخذت بمعظم المقترحات التي وردت؛ حيث تم تعديل الأهداف الاستراتيجية للعام المالي القادم إلى الأهداف العامة للجهاز، وتم إضافة فقرة متعلقة بتحديد أهداف الجهاز الخاصة بعام التقرير، وتم الإبقاء على كلمة: "المقدمة" كما وردت في النص الحالي. وتم كذلك ترقيم بنود القواعد، وإضافة الأهداف الاستراتيجية للجهاز إلى الرؤية والرسالة، والقيم المؤسساتية التي جاءت تحت الوضع الراهن للجهاز. كما تم إضافة تحديد الجنس، والمؤهل، والتخصص في الفقرة (٣) من البند ثانياً؛ لتصف بدقة القوى البشرية العاملة في الجهاز. كما تم إضافة فقرة رقم (٥) المتعلقة بإضافة أي معلومات أخرى تصف الوضع الراهن التي لم يرد ذكرها".

وتابع آل ناجي أن: "المداخلات حول بند الانجازات تتمحور حول إعادة ترتيب بعض الفقرات وفك التداخل بين بعضها البعض، وإضافة قرارات مجلس الشورى في الفقرة رقم (٦) من هذا البند وأي إنجازات أخرى، وإفراد بند خاص بالهيئات الرقابية ووضع الصعوبات التي يواجها الجهاز والمقترحات لحلها".

وأضاف آل ناجي بأنه: "تم إعادة ترتيب فقرات البند (ثالثاً) الإنجازات، وإزالة التداخل بين بعض فقرات هذا البند، كما أضيف إلى الفقرة رقم (٣) من هذا البند المشروعات المتعثرة، وأسباب التعثر . إن وجدت .، وإضافة الفقرة رقم (٤) التي تنص على: "مقارنة الإنجازات بما تحقق في العام السابق". كما تم في الفقرة (٧) من هذا البند إضافة ما تم بشأن قرارات مجلس الشورى، وكذلك الفقرة رقم (١٠) التي تنص على: "أي معلومات أخرى عن انجازات الجهاز"، كما تم إفراد بند مستقل البند "رابعاً" الذي يتعلق بملحوظات ومقترحات الهيئات الرقابية مثل: "هيئة الرقابة والتحقيق"، و"ديوان المراقبة العامة"، و"الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد". وتم كذلك إضافة الصعوبات التي يواجها الجهاز والمقترحات لحلها".

ورأت اللجنة أن القواعد المقترحة تشتمل على تنوع يحتوى طبيعة عمل معظم الأجهزة الحكومية؛ ولا ترى مناسبة تنوع قواعد التقارير لكل جهاز. أما الإشارة إلى مركز قياس أداء الأجهزة الحكومية؛ فهذا المركز لا يزال العمل جار لإنشائه في مقر معهد الإدارة العامة بالرياض، وعندما يكتمل سوف تستفيد الأجهزة الحكومية من المعايير التي سيضعها. وأما ما نحن بصدده فيتعلق بقواعد إعداد التقارير التي من ضمنها مؤشرات ومعايير الأداء.

وبالنسبة لمقترح أحد الأعضاء بأن تكون التقارير نصف سنوية، أوضحت اللجنة أن تقارير الأداء السنوية للأجهزة الحكومية التي وضعت لها هذه القواعد هي تلك الواردة في المادة "التاسعة والعشرين" من نظام مجلس الوزراء، وهي تقارير سنوية، ولا بد من تعديل النظام قبل الاقتراح بأن تكون نصف سنوية. أما بالنسبة لمعهد الإدارة؛ فمنشأ هذه القواعد الدراسة التي قدمها المعهد عام ١٤٢٢هـ؛ والتي وافق عليها المجلس ووافق عليها المقام السامي في العام نفسه. وبعد تجربتها ظهر عليها بعض الملحوظات وتم استدراكها في التعديل المقترح.

إضافة تفاصيل الجنس والمؤهل والتخصص في بيان القوى العاملة

طالب بهيئة مستقلة تُشرف على المشروعات الحكومية وتتابع تنفيذها

الشورى يطالب الرقابة والتحقيق بمراجعة منهجيتها في رصد المخالفات

المملكة العربية السعودية
هيئة التحقيق والادّعاء العام
THE BUREAU OF INVESTIGATION AND PUBLIC PROSECUTION

طالب مجلس الشورى خلال جلسته العادية "التاسعة والستين" لأعمال السنة الأولى من الدورة السادسة التي عقدها يوم الاثنين ٢٧/ ٢/ ١٤٣٥هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور/ عبد الله بن محمد ابن إبراهيم آل الشيخ هيئة الرقابة والتحقيق إلى إعادة النظر في المنهجية التي تتبعها لرصد المخالفات التي تقع في الأجهزة الحكومية، وكيفية معالجتها على نحو يضمن سرعة تصحيح الوضع، ويختصر الوقت والإجراءات لدى الهيئة والجهة محل الملاحظة.

كما طالب المجلس الهيئة بدراسة إنشاء هيئة مستقلة تكون معنية بالإشراف على المشروعات الحكومية ومتابعة تنفيذها.

جاء ذلك بعد أن استمع المجلس لوجهة نظر لجنة الإدارة والموارد البشرية، بشأن ملاحظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لهيئة الرقابة والتحقيق للعام المالي١٤٣٣/١٤٣٤هـ التي تلاها رئيس اللجنة الدكتور/ محمد آل ناجي.

وقال آل ناجي: "إن دور الهيئة في مراقبة خطط التنمية، ورد في تقرير الهيئة تحت المبحث "السادس"، وتمت الإشارة إليه في صلب التقرير، كما يحتوي ملحق تقرير الهيئة على بيانات بالمشروعات المتأخرة والمتعثرة، وأسباب تعثر تلك المشروعات، وسبل معالجتها".

وبشأن الرقابة على غلاء الأسعار والسلع قال آل ناجي: "إن ذلك يتجه لعدة جهات بحسب الاختصاص؛ ومنها: (وزارة التجارة والصناعة، ووزارة الشؤون البلدية والقروية، ووزارة الصحة)، مبيناً أن دور هيئة الرقابة والتحقيق يكمن في متابعة أداء تلك الجهات في الإشراف والمتابعة".

الرقابة على الأسعار ليس من أختصاص الهيئة

وأشار إلى أن تقرير الهيئة تضمن نتائج البرامج الرقابية التي نفذتها؛ ومنها: (البرنامج الرقابي على دور جهات المتابعة، والإشراف فيما يتعلق بصحة البيئة على محلات المخابز الآلية، والبقالات، والمطاعم، وغيرها، والبرنامج الرقابي على الجهات التي يمارس موظفوها العمل الميداني).

أما ما يتعلق بتطوير البرامج الرقابية التي تنفذها الهيئة، لفت رئيس اللجنة إلى القرار الذي أصدره مجلس الشورى في ١٤٣٣/٧/٢٠هـ الذي يتضمن قيام الهيئة بتطوير برامجها وآلياتها الرقابية؛ لتعكس الأداء الفعلي للأجهزة الحكومية، وأن تُضمن تقاريرها القادمة أسباب المخالفات التي تقع فيها الأجهزة الحكومية وكيفية معالجتها.

الهيئة رصدت تعيين غير السعوديين على وظائف معيدين في الجامعات

وعن البرنامج (الخامس عشر) الذي تنفذه الهيئة والمتعلق بمدى التزام الجامعات بتوظيف السعوديين؛ بينت اللجنة أن: "هيئة الرقابة والتحقيق أفادت أن هدف البرنامج هو التأكد من التزام الجامعات بتوظيف السعوديين من أعضاء هيئة التدريس؛ وفقاً لما نصت عليه الفقرة "الثانية" من المادة "الرابعة" من لائحة توظيف غير السعوديين في الجامعات التي تشترط لتوظيف غير السعودي عدم توفر مواطن مؤهل لشغل الوظيفة؛ وقد أبدت الهيئة ملاحظاتها على بعض الجامعات من ضمنها تعيين متعاقدين غير

د.آل ناجي: الهيئة أفادت أن جولاتها الرقابية ساهمت في الحد من ظاهرة الغياب والتأخر

سعوديين على وظائف معيدين، ووظائف محاضرين، وأساتذة مساعدين مع وجود سعوديين يحملون التخصصات المؤهلة لشغل تلك الوظائف، وغيرها من الملاحظات التي من ضمنها اعتراف الجامعات بشهادات الوافدين دون الرجوع إلى وزارة التعليم العالي".

وتابع الدكتور آل ناجي: "أن اللجنة ترى وجاهة ما تقوم به الهيئة من أدوار رقابية في هذا الخصوص. أما ما يتعلق بمدى جدوى الزيارات الميدانية للحد من غياب الموظفين؛ فاللجنة توضح أن الهيئة أفادت أن جولاتها الرقابية أسهمت في الحد من ظاهرة الغياب والتأخر؛ معللة ذلك باستشعار منسوبي الجهاز بأن هناك رقابة خارجية تجعلهم أكثر حرصاً وانضباطاً، وترى اللجنة أهمية تطوير هذه الآلية في الرقابة؛ وفقًا لما جاء في قرار المجلس الذي تمت الإشارة إليه أعلاه".

وأوضحت اللجنة أن دراستها للتقرير تتمحور حول عمل الهيئة، وما حققته من إنجازات، وما تواجهه من صعوبات، وملاحظات الهيئة على الأجهزة الحكومية يمكن معالجتها عند ورود تقارير تلك الأجهزة من خلال لجان المجلس المتخصصة.

وبررت اللجنة توصيتها "الثانية" الخاصة بدراسة إنشاء هيئة مستقلة تكون معنية بالإشراف على المشروعات الحكومية؛ بكثرة المشروعات الحكومية، وشمولها لجميع مناطق المملكة، فضلاً عن تعثر الكثير من تلك المشروعات أو تنفيذها بمواصفات متدنية.

وأكدت اللجنة أن إنشاء هذه الهيئة سيساعد على توفير أرقام كبيرة من الهدر المالي على المشروعات المتعثرة، كما ستكون رافداً للمهندسين السعوديين لتدريبهم، فضلاً عن توطين التقنية وتنظيم ودعم المقاولين؛ كما رأت اللجنة أهمية وجود كيان مستقل يختص بمشروعات الباب الرابع، والنظر فيما تحتاجه المشروعات الكبرى من الاستعانة بشركات عالمية في تنفيذها وتحديد آلية الإشراف عليها، ومعالجة أوجه الانحراف وإزالة عبء القيام بهذه المشروعات عن كاهل الوزارات إلى هذه الهيئة؛ لتتفرغ الوزارات للأهداف الرئيسة التي أنشئت من أجلها.

ونوهت اللجنة إلى أن إنشاء هذه الهيئة كانت توصية حاضرة في أكثر من ندوة بهذا الخصوص؛ من بينها "المؤتمر الدولي الثالث لإدارة المشروعات" الذي عقد في جمادى الأولى عام ١٤٣٢هـ؛ إذ طالب بإنشاء جهاز أعلى يتبع للمقام السامي مباشرة؛ ليكون المرجعية العليا والإدارة التنفيذية للمشروعات الحكومية.

وترى اللجنة: "أنه عند دراسة إنشاء هيئة مستقلة للإشراف على المشروعات الحكومية سوف يتم استعراض مختلف الخيارات سواء ما يتعلق بطبيعة هذا الكيان واختصاصاته وعلاقته بما هو معمول به حالياً في طرح المشروعات وترسيتها، أو ما صدر من قرارات ولجان متعلقة بهذا الشأن. إضافة إلى علاقتها بالوزارات المعنية، مثل: (وزارة المالية وما يتعلق بها من نظم المشتريات، وطريقة ترسية المشروعات والسيولة المالية، وإجراءات الصرف، والمقاولين المحليين والأجانب ووظائف المهندسين وامتيازاتهم، وكذلك إلى الجهة صاحبة المشروع وعقود التصميم والتنفيذ والإشراف، وتداخل الخدمات، واستخراج التراخيص، وتأخر تخصيص الأراضي، وما يتعلق بالتأشيرات، والأنظمة الخاصة بمقاولي الدولة، إضافة إلى الاستشاري المصمم والمشرف والمقاول وغيرها من القضايا المتعلقة بالمشروعات الحكومية).

وختم الدكتور/ آل ناجي وجهة نظر اللجنة بالإشارة إلى: "أن الرقابة الإلكترونية للمعاملات المالية ليست من اختصاصات الهيئة؛ حيث نقلت إلى ديوان المراقبة العامة بموجب قرار مجلس الوزراء ذي الرقم (٢٤) والتاريخ ١٤٣٤/١/٢٦هـ؛ ولدى الهيئة حالياً إدارة للرقابة الإلكترونية تفي بالرقابة على الخدمات الإلكترونية التي تقدمها الأجهزة الحكومية، أما مدى جدية الأجهزة الحكومية في العمل بملحوظات الهيئة؛ فقد أفادت الهيئة أن هناك تعاوناً من معظم الأجهزة الحكومية، وإذا ظهر خلاف ذلك فهي ليست ظاهرة، وتتم معالجتها في حينها، كما أفادت الهيئة أنها أعدت مشروعًا لتطوير نظامها، وتم رفعه للمقام السامي".

الرقابة الإلكترونية للمعاملات المالية ليست من أختصاصات الهيئة

تقرير الجمارك .. تأخير فسح البضائع يثير اهتمامات الأعضاء!

الأسواق لازالت مليئة بالبضائع المقلدة والمغشوشة

د. سعد محمد مارق
رئيس لجنة الشؤون المالية

ناقش مجلس الشورى خلال جلسته "الرابعة والستين" للسنة الأولى من الدورة السادسة التي عقدها يوم الثلاثاء ١٤٣٥/٢/٧هـ برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري، تقرير لجنة الشؤون المالية، بشأن التقرير السنوي لمصلحة الجمارك للعام المالي ١٤٣٣/١٤٣٤ هـ الذي تلاه رئيس اللجنة الدكتور سعد مارق.

وبعد طرح تقرير وتوصيات اللجنة للنقاش أشار أحد الأعضاء إلى أن الكثير من المستوردين يشتكون من بطء وتأخير فسح بضائعهم، وعدم المرونة في تطبيق نظام الجمارك.

وانتقد أحد الأعضاء تطبيق النظام على المنافذ كافة بالطريقة نفسها؛ سواءً أكانت بحرية، أو برية، أو جوية، على الرغم من أن المستورد عن طريق الجو يدفع تكاليف أكثر لنقل بضاعته، كما أن الإجراءات التي تتخذ للفسح تستغرق وقتاً طويلاً مما يؤدي إلى تلف بعض السلع المستوردة.

وأشاد عضو آخر بالجهود التي تبذلها مصلحة الجمارك لحماية المستهلك، ومنع دخول المواد المقلدة، والغش التجاري، من خلال إتلاف بعض البضائع المخالفة للمواصفات السعودية، إلا أنه أبدى استغرابه للبضائع المقلدة والمغشوشة التي تملأ الأسواق المحلية، وتساءل عن الكيفية التي تدخل بها تلك المواد المخالفة.

كما تساءل آخر عن السبب في زيادة المضبوطات من السلع المغشوشة، وهل هو بسبب زيادة جهود رجال الجمارك؟، أم أنه بسبب زيادة السلع المغشوشة الموجهة للمملكة؟ مونهاً إلى أن التقرير لم يتضمن أي معلومات عن الوضع الراهن لمصلحة الجمارك، ولم يتضمن كذلك أي صعوبات أو حلول مقترحة لها.

وطالب أحد الأعضاء بفتح صالات الحجاج في مطار الملك عبدالعزيز بجدة لاستقبال المعتمرين طوال العام، وتفتيش الحافلات التي تنقلهم؛ وذلك تحقيقاً لمصلحة القادمين من الأفراد عبر تلك المنافذ. مشيراً إلى ضعف التفتيش الجمركي في صالات المطار، وشدد على تطوير آليات التفتيش.

ورأى عضو آخر: "أن أغلب البيانات في التقرير لا تتضمن جداول أو مقارنات؛ وإنما هي أرقام لا توحي بشيء، وليس هناك تفصيل حول هذه الأرقام".

وعبر عن قلقه من كميات المخدرات الكبيرة التي يتم ضبطها في منافذ المملكة ومحاولة دخولها للمملكة. وأبدى تعجبه من كثرة السلع المقلدة والمغشوشة في الأسواق دون مراقبة على الرغم من ضبط نسبة كبيرة من السلع المغشوشة؛ في المنافذ (البرية، والبحرية، والجوية).

كما أبدى أسفه للفرق الكبير بين (مباني الجمارك، وغرف التفتيش، والسكن في المملكة) مقارنة بالدول المجاورة. لافتاً النظر إلى تعطل (آلاف) الشاحنات عند منفذ جسر الملك فهد بانتظار الإذن لها بالعبور؛ على الرغم من أن بعضها يحمل أغذية قد تفسد قبل وصولها.

وتساءل أحد الأعضاء عن عدم ارتباط الجهات الحكومية – التي تتعاون مع الفسح الجمركي- جميعها بشكل إلكتروني للتسهيل على المستوردين، ورأى أنه من الأفضل السعي إلى المزيد من الدورات التدريبية، وتطوير قدرات الموظفين لمواكبة التقنيات الحديثة في العمل الجمركي، وزيادة أعداد الموظفين لسرعة فسح البضائع مع الدقة المطلوبة.

كما تساءل عن الإجراءات الحديثة التي اتخذتها مصلحة الجمارك لمكافحة ظاهرة (الغش التجاري، والتقليد، وانتهاك حقوق الملكية الفكرية)، ومدى التعاون بين (مصلحة الجمارك، وهيئة المواصفات والمقاييس)؛ لمنع

أحد الأعضاء: يُطالب بفتح صالات الحجاج في مطار الملك عبد العزيز بجدة لاستقبال المعتمرين طوال العام

عضو: من المناسب إعادة النظر في الأنظمة التي تطبق على السلع المغشوشة والمقلدة التي يتم ضبطها في جمارك المملكة

دخول المنتجات غير المطابقة للمواصفات والمقاييس السعودية؟. وشدد على أهمية تثبيت دلالة المنشأ على البضائع الواردة للمملكة.

كما رأى عضو آخر: "أنه من المناسب إعادة النظر في الأنظمة التي تطبق على السلع المغشوشة والمقلدة التي يتم ضبطها في جمارك المملكة".

وأشار إلى: "أن هيئة المواصفات والمقاييس هي الجهة التي تحدد السلع المغشوشة والمقلدة؟ إلا أن خدماتها لا تشمل جميع منافذ المملكة".

وطالب اللجنة بالاستفسار من مصلحة الجمارك عن وسائل كشف تلك السلع، هل هو بالمقارنة، أم لديها أنظمة فحص واختبار.

من جهة أخرى لفت العضو النظر إلى أن مراكز أمن الطرق لا تغطي كافة الطرق في المملكة بالإضافة إلى محدوديتها، مؤكداً أهمية مراقبة شاحنات العبور بدقة خوفاً من استخدامها لأغراض التهريب أو ما يخل بالنواحي الأمنية.

واقترح أحد الأعضاء أن يتضمن التقرير أهداف المصلحة؛ وقال: "إن هذه الأهداف هي أهم معايير تقييم أداء الجمارك، وتحديد الجهات المشاركة إن وجدت في تحقيق هذه الأهداف، وإيضاح مدى التقاطع مع هذه الجهات ومدى تعاونها مع المصلحة، فإن كان ذلك سيساعد في معرفة أوجه التقصير مع تحديد الجهة المتسببة على ألاّ يقع اللوم على مصلحة الجمارك تجاه أي تقصير من تلك الجهات. كما أن ذلك سيوضح ما إذا كانت المصلحة تقوم بأعمال ليست من اختصاصها بحسب نظامها الأساسي".

ولاحظ أحد الأعضاء ضعف إيرادات الجمارك في منفذ البطحاء في الوقت الذي كانت فيه مضبوطاتها مرتفعة. وتساءل عن الأسباب، وما إذا كان لذلك علاقة بالمنطقة الحرة (جبل علي)؟.

كما تساءل ما إذا كانت توسعة الموانئ تسهم في رفع إيرادات الجمارك وتقلل من معدل المضبوطات؟. وما إذا كان ذلك يؤدي إلى سهولة انسياب البضائع بكميات أكبر لسد حاجة الطلب المتنامي حتى يؤدي ذلك إلى رفع الأسعار بواسطة المستوردين؟. مشيراً إلى معاناة المستوردين من تأخر فسح بضائعهم في الجمارك، ومن إجراءات المختبرات. ورأى أن يكون هناك ربط إلكتروني بين الجمارك والمصدر في بلد المنشأ، يسجل فيه الترخيص والفواتير، ولا يمنع من أخذ عينات عند الضرورة.

في السياق ذاته أشار أحد الأعضاء إلى تأخر فسح البضائع في منفذ سلوى البري إلى وقت طويل، وطالب اللجنة بالتحقق من ذلك.

عضو: لابد من ربط إلكتروني بين الجمارك والمصدر في بلد المنشأ، يسجل فيه الترخيص والفواتير، ولا يمنع من أخذ عينات عند الضرورة

زيادة نسبة الاستقالات تحتاج إلى وقفه!

تقرير مستشفى الملك خالد للعيون.. يُثير التساؤلات ولا يقدم الإجابات!

ناقش مجلس الشورى خلال جلسته العادية "السبعين" للسنة الأولى من الدورة السادسة التي عقدها يوم الثلاثاء ١٤٣٥/٢/٢٨هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور/ عبد الله بن محمد ابن إبراهيم آل الشيخ، تقرير لجنة الشؤون الصحية والبيئة، بشأن التقرير السنوي لمستشفى الملك خالد التخصصي للعيون للعام المالي ١٤٣٣/١٤٣٤هـ الذي تلاه رئيس اللجنة الدكتور/ محسن الحازمي.

وبعد طرح تقرير اللجنة وتوصياتها للمناقشة، كانت بعض محتويات التقرير مثار أسئلة لدى أحد الأعضاء، الذي رأى في بداية مداخلته أن تقرير المستشفى يثير التساؤلات أكثر مما يقدم الإجابات، واستشهد بما رصده التقرير للنشاطات التي قامت بها إدارة الجودة في المستشفى، وتتمثل – بحسب التقرير – (الاستمرار في التبليغ عن الأمراض المعدية، واستبدال الكتيب الخاص بإرشادات مكافحة العدوى)، وعندها تساءل العضو: "هل هذه إدارة للجودة، أم إدارة للعلاقات العامة؟، وهل ما زال المستشفى يعيش على الماضي؟، ألم يستطع بعد مرور حوالي ربع قرن من الزمان على حرب الخليج الثانية، وأكثر من عقد من الزمان على أحداث الحادي عشر من شهر سبتمبر أن يوجد حلاً عملياً للتخلص من قوائم الانتظار الطويلة التي أرجعها المستشفى إلى آثار حرب الخليج عام ١٩٩٠م، وأحداث سبتمبر ٢٠٠١م؟".

وتوقف عضو المجلس عند جملة من الحلول والمقترحات للتعامل مع التحديات والمشكلات التي تواجه المستشفى، ومن بينها: "التأكيد على وزارة الصحة بإنشاء أربعة مستشفيات عيون متخصصة في مناطق المملكة". وعاد للتساؤل مرة أخرى عن الكيفية التي تم بها التأكيد على وزارة الصحة؟، ومتى كان ذلك ؟، وما إذا قامت المستشفى برفع مشروع متكامل لهذه المستشفيات، وأهدافها، ومتطلباتها البشرية والتجهيزية والمادية وأماكن إنشائها؟، أم أنها عبارة عن جملة إنشائية لا تستند إلى الواقع؟، كما تساءل عن استراتيجية المستشفى في مجال البحث العلمي، وأولوياته ومخططاته وآلياته للتنفيذ.

واقترح العضو: "تحويل إدارة البحوث في المستشفى إلى مركز متخصص، وتزويده بالكوادر البشرية المؤهلة، والمستلزمات التجهيزية المتقدمة التي تمكنه من أن يصبح مركزاً مرجعياً مرموقاً في مجال أبحاث طب العيون على كافة الأصعدة المحلية، والإقليمية، والعالمية. كما اقترح تطوير إدارة الجودة في المستشفى بما يضمن لها القيام بمهامها الأصيلة،

عضو يتساءل: كيف تحولت إدارة الجودة إلى إدارة للعلاقات العامة!

وهي العمل على ضبط الجودة في مدخلات المستشفى ومخرجاته، والارتقاء بمستوى كم ونوع خدماته. وعقد المزيد من الشراكات (المحلية، والإقليمية، والعالمية)؛ بما يسهم في تمكين المستشفى من زيادة طاقتها الاستيعابية، وتعزيز قدراتها وإمكاناتها الخدمية. والتوسع في برامج التدريب والتعليم الطبي بما يمكن المستشفى من الإسهام في تأهيل الكفاءات الوطنية تأهيلاً عالياً يساعدها على القيام بمهامها بفعالية في مجال طب العيون".

ما ذكره التقرير -، منوهاً إلى أن لجنة الشؤون الصحية والبيئة لم توضح هل المستقيلون هم موظفون فنيون وإداريون فقط، أم أنه يشمل الأطباء؟. ورأى إن كان هذا العدد يشمل أطباء فالموضوع يحتاج إلى وقفة لمعرفة ما هي المسببات للاستقالة، هل هو الكادر الصحي الجديد المطبق على الأطباء والفنيين؟".

وبخصوص التراجع في نسبة السعودة في تخصص التمريض بالمستشفى -وفق ما أشار إليه التقرير - أشار أحد الأعضاء إلى ما أوضحته اللجنة أن ذلك يعود إلى قلة الخبرة باعتبار أنه تخصص دقيق، فضلاً عن أن المستشفى نفذت برنامجاً تدريبياً للممرضات في تخصص طب العيون ومجاز من الهيئة السعودية للتخصصات؛ وتساءل إذا كان الأمر كما ذكرت اللجنة فلماذا تقدم توصية بتطوير البرامج؟ وكأنها توحي بأنه لا وجود للبرنامج.

واعتبر عضو آخر أن الاتفاقية بين المستشفى وجامعة جون هوبكنز تفتقد إلى الندية في التعامل ما بين المستشفى والجامعة؛ حيث تشتكي المستشفى من قلة برامج التدريب والابتعاث، مشيراً إلى أن برامج الزيارات للمستشفى أكثر من برامج التدريب، وطالب اللجنة بإيضاح ذلك.

وأضاف عضو آخر: "أن اللجنة دعت إلى برنامج التجسير بالتنسيق مع الهيئة السعودية للتخصصات الصحية؛ وشرح مفهوم التجسير بأنه: (برنامج أكاديمي بحت، يصمم لمن يحملون درجات علمية أقل من البكالوريوس؛ مثل الدبلوم، لتأهيلهم للحصول على درجة البكالوريوس في مجالات مختلفة. ومن يقوم بذلك هي جهات أكاديمية وليست تدريبية، كالجامعات الحكومية والأهلية)".

ورأى تعديل التوصية فيما يخص برامج التجسير لتكون بالتنسيق مع وزارة التعليم العالي، وليس بالتنسيق مع الهيئة السعودية للتخصصات الصحية.

وتطرق العضو إلى ما تضمنه التقرير عن تخصص الصيدلة في المستشفى، حيث ذكر أن هناك وظائف شاغرة رغم الإعلان عنها؛ وأرجع ذلك إلى عدم وجود مؤهلين بسبب تخصص المستشفى، لكن هذا التبرير الذي ساقته المستشفى في تقريرها لم يكن مقنعاً للعضو الذي تساءل عن الإجراءات التي قامت بها المستشفى لحل هذه المعضلة، خاصة في ظل وجود العديد من كليات الصيدلة في المملكة.

وأشار إلى: "أن التقرير لم يأتي بشكل تفصيلي، ولم يُبين وضع القوى العاملة في التخصصات الفنية".

وفيما يتعلق بنسبة السعوديين في المستشفى ، رأى العضو أنها من المفترض: "أن تكون أعلى من النسبة المذكورة في التقرير؛ لافتاً النظر إلى العديد من المعاهد الصحية (بالنسبة للفنيين)، وأيضًا العديد من كليات العلوم الطبية التطبيقية (بالنسبة للأخصائيين) والتي شارفت على (٢٠) كلية؛ تُخرج سنوياً العديد من المؤهلين في المجالات والتخصصات التي تناسب التخصصات المتوفرة في المستشفى. وأشار بالتحديد تخصص "البصريات الطبية وعلوم الرؤية"، حيث أن المتخصصين في هذا المجال من أعضاء الفريق الطبي الذي يقدم الرعاية الطبية للعين، ولهم دور في تحديد الحالة البصرية للمريض، تساعد بشكل كبير طبيب العيون في تشخيص الحالة المرضية للعين".

وطالب عضو آخر اللجنة بإعادة صياغة التوصية "الثانية" لتكون: "العمل على تطوير البرامج التدريبية التخصصية، وتبني برنامج إعادة تأهيل للخريجات الجامعيات؛ لتخريج ممرضات متخصصات في مجال التمريض بشكل عام"، وبرر ذلك باحتمال أن يكون في قوائم الانتظار ما يقارب من "خمسمائة ألف" خريجة جامعية بعضهن أمضين سنوات طوال، ولم يتم تعيينهن.

وزاد عضو آخر: "بأن التقرير لم يذكر أي صعوبات تواجهها المستشفى، وكأن كل شيء على ما يرام، في الوقت الذي نلحظ فيه أن اللجنة ذكرت أن هناك نقصاً في التقرير من حيث عدم تضمنيه مؤشرات قياس خاص بالأداء الإداري والإكلينيكي وغيرها. ورأى أن تُطالب اللجنة باستكمال التقرير من جميع جوانبه".

وتساءل أحد الأعضاء عن ما قدمته الاتفاقية مع جامعة جون هوبكنز عن مديري الأطباء؟، لاسيما أن المديرين السابقين مؤهلين قبل الدخول في الاتفاقية، كما أن مركز الأبحاث هو نواة لأي مستشفى ويجب التركيز عليه.

وتساءل ما إذا كانت الاتفاقية مع جامعة جون هوبكنز، أم مع مكتب توظيف تشرف عليه جامعة جون هوبكنز؟، مشدداً على أهمية استشارة ذوي الخبرة والاختصاص من داخل المملكة وخارجها قبل التوقيع على أي اتفاقية.

ورأى أن تعدل اللجنة توصيتها "الثالثة" التي توصي بمتابعة بنود الاتفاقية إلى مراقبة مدى تطبيق بنود الاتفاقية الدولية؛ لكي تعود فائدة ذلك على مصلحة الوطن والمواطن.

الاتفاقية بين المستشفى وجامعة جون هوبكنز تفتقد إلى "الندية" وتحتاج إلى التدخل!

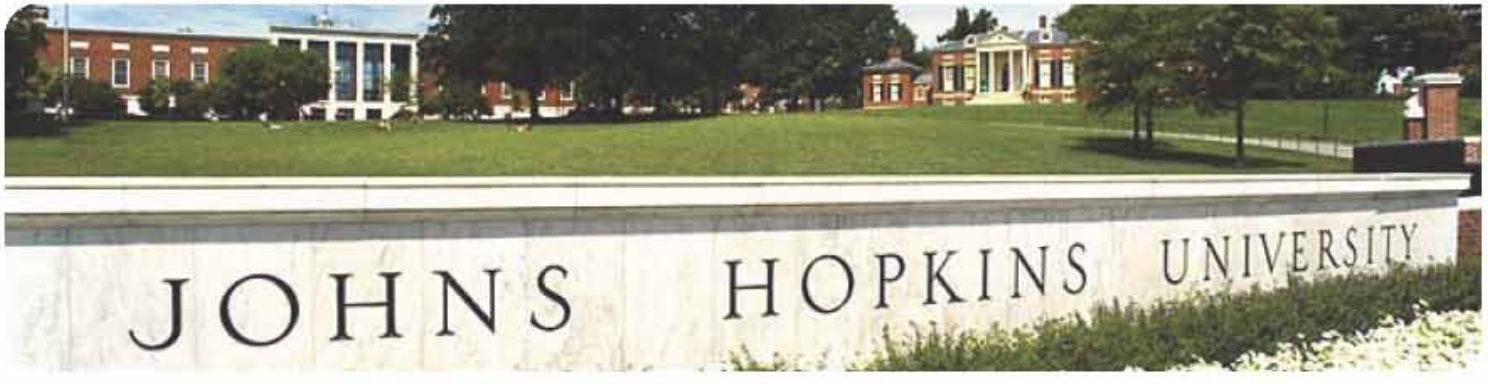

الشورى يعيد تشكيل لجانه المتخصصة لأعمال السنة الثانية من الدورة السادسة

أعاد مجلس الشورى خلال جلسته العادية "التاسعة والستين" للسنة الأولى من الدورة السادسة التي عقدها يوم الاثنين ٢٧ / ٢ / ١٤٣٥ هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور/ عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ تشكيل لجانه المتخصصة، وتسمية رؤساء ونواب رؤساء اللجان لأعمال السنة الثانية من الدورة السادسة للمجلس،

وتنص المادة "التاسعة عشرة" من نظام مجلس الشورى على أن يكون المجلس من بين أعضائه اللجان المتخصصة اللازمة لممارسة أعماله.

وقد جاءت اللجان "الثلاث عشرة" على النحو الآتي :

لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية

م	الاســـم
١	الدكتور/ إبراهيم بن عبدالله البراهيم رئيس اللجنة
٢	الدكتور/ فالح بن محمد الصغير نائب الرئيس
٣	الدكتور/ ثامر بن ناصر بن غشيان
٤	الدكتور/ سالم بن علي القحطاني
٥	الشيخ/ سليمان بن عبدالله الماجد
٦	الأستاذ/ عازب بن سعيد آل مسبل
٧	الدكتور/ عبدالرحمن بن أحمد هيجان
٨	الأستاذ عبدالعزيز بن عبدالكريم العيسى
٩	الدكتور/ علي بن عبدالله الغامدي
١٠	الأستاذ/ نايف بن مرزوق الفهادي

لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب

م	الاسم
١	الأستاذ/ عبدالعزيز بن إبراهيم الهدلق رئيس اللجنة
٢	الدكتورة/ هياء بنت عبدالعزيز المنيع نائب الرئيس
٣	الدكتور/ أحمد بن مهدي الشويخات
٤	الدكتورة/ حمدة بنت خلف العنزي
٥	الدكتور/ خالد بن إبراهيم العواد
٦	صاحبة السمو الملكي الأميرة ساره بنت فيصل بن عبدالعزيز آل سعود
٧	الأستاذ/ صالح بن عبدالعزيز الحميدي
٨	اللواء طيار ركن عبدالله بن عبدالكريم السعدون
٩	الدكتور/ عدنان بن أحمد البار
١٠	الدكتور/ موافق بن فواز الرويلي
١١	الدكتور/ ناصر بن علي الموسى
١٢	الدكتورة/ نورة بنت عبدالله الأصقه

لجنة الإدارة والموارد البشرية

م	الاسم
١	الدكتور/ محمد بن عبدالله آل ناجي رئيس اللجنة
٢	الأستاذ/ عطا بن حمود السبيتي نائب الرئيس
٣	الدكتورة/ الجوهرة بنت إبراهيم بوبشيت
٤	الدكتورة/ دلال بنت مخلد الحربي
٥	معالي الأستاذ عبدالرحمن بن عبدالمحسن العبدالقادر
٦	الدكتور/ غازي بن فيصل بن زقر
٧	الدكتورة/ فاطمة بنت محمد القرني
٨	الأستاذ/ محمد بن حامد النقادي
٩	الدكتور/ محمد بن سعيد القحطاني
١٠	الأستاذ/ هاشم بن علي راجح
١١	الدكتور/ هاني بن يوسف خاشقجي
١٢	الدكتور/ يحيى بن عبدالله الصمعان

لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة

م	الاسم
١	الأستاذ/ صالح بن عيد الحصيني رئيس اللجنة
٢	الدكتور/ فهد بن حمود العنزي نائب الرئيس
٣	الأستاذ/ أسامة بن علي قباني
٤	الدكتورة حنان بنت عبدالرحيم الأحمدي
٥	الدكتورة/ حياة بنت سليمان سندي
٦	الدكتور/ خالد بن عبدالمحسن المحيسن
٧	الدكتور/ خالد بن منصور العقيل
٨	الدكتورة/ سلوى بنت عبدالله الهزاع
٩	الدكتور/ عبدالعزيز بن أديب طاهر
١٠	الدكتور عبدالعزيز بن عبدالرحمن الشامخ
١١	الدكتور/ عبدالله بن علي المنيف
١٢	الدكتور/ عمرو بن إبراهيم رجب

لجنة الشؤون الأمنية

م	الاسم
١	الدكتور/ سعود بن حميد السبيعي رئيس اللجنة
٢	الدكتور/ نواف بن بداح الفغم نائب الرئيس
٣	الدكتورة/ أمل بنت سلامة الشامان
٤	الدكتورة/ ثريا بنت إبراهيم العريض
٥	الأستاذ/ سعود بن عبدالرحمن الشمري
٦	الدكتور/ عبدالرحمن بن ناصر العطوي
٧	الأستاذ/ عساف بن سالم أبوثنين
٨	اللواء ركن/ علي بن محمد التميمي
٩	الشيخ/ محمد بن سعد السعدان
١٠	العميد ركن/ محمد بن فيصل أبو ساق
١١	الدكتور/ محمود بن محمد البديوي
١٢	الشيخ الدكتور/ ناصر بن زيد بن داود

لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي

م	الاسم
١	سمو الأمير الدكتور خالد بن عبدالله آل سعود - رئيس اللجنة
٢	الدكتور/ مشعل بن فهم السلمي نائب الرئيس
٣	الدكتور/ أحمد بن سعد آل مفرح
٤	الدكتورة/ إلهام بنت محجوب حسنين
٥	الدكتور/ عبدالله بن حمود الحربي
٦	الدكتور/ عبدالله بن زبن العتيبي
٧	الدكتور/ عبدالله بن سالم المعطاني
٨	الدكتور/ عبدالله بن محمد الجغيمان
٩	الدكتور/ محمد بن مهدي الخنيزي
١٠	الدكتورة/ مستورة بنت عبيد الشمري
١١	الدكتورة/ موضي بنت محمد الدغيثر
١٢	الدكتورة/ وفاء بنت محمود طيبة

لجنة الشؤون الثقافية والإعلامية

م	الاسم
١	الدكتور/ راشد بن حمد الكثيري رئيس اللجنة
٢	الدكتورة/ زينب بنت مثنى أبو طالب نائب الرئيس
٣	الدكتور/ إبراهيم بن محمد أبو عباة
٤	الدكتور/ أحمد بن عمر الزيلعي
٥	الدكتور/ حمد بن عايض آل فهاد
٦	الأستاذ/ عبدالله بن محمد الناصر
٧	الدكتور/ عبدالله بن محمد نصيف
٨	السفير الدكتور/ عبدالمحسن بن فهد المارك
٩	الأستاذ/ محمد رضا بن منصور نصرالله
١٠	الدكتورة/ منى بنت محمد الدوسري

لجنة الشؤون الخارجية

م	الاسم
١	معالي الدكتور/ خضر بن عليان القرشي رئيس اللجنة
٢	الأستاذة/ هدى بنت عبدالرحمن الحليسي نائب الرئيس
٣	الأستاذ/ خليفة بن أحمد الدوسري
٤	الدكتورة/ خوله بنت سامي الكريع
٥	الدكتور/ زهير بن فهد الحارثي
٦	الدكتور/ سعد بن عبدالرحمن البازعي
٧	معالي الأستاذ/ سليمان بن سعد الحميد
٨	الدكتور/ صدقة بن يحيى فاضل
٩	الدكتور/ عبدالله بن إبراهيم العسكر
١٠	الدكتور/ مفلح بن دغيمان الرشيدي

لجنة الشؤون الصحية والبيئة

م	الاسم
١	الدكتور/ محسن بن علي الحازمي رئيس اللجنة
٢	الدكتورة/ منى بنت عبدالله آل مشيط نائب الرئيس
٣	الدكتور/ سطام بن سعود لنجاوي
٤	معالي الدكتور عبدالرحمن بن عبدالعزيز السويلم
٥	العميد دكتور مهندس عبدالعزيز بن تركي العطيشان
٦	الدكتور/ عطا الله بن أحمد أبو حسن
٧	الدكتور/ علي بن عبدالكريم الثويني
٨	الدكتورة / فردوس بنت سعود الصالح
٩	الدكتورة لبنى بنت عبدالرحمن الأنصاري
١٠	الدكتورة / نهاد بنت محمد الجشي

لجنة الشؤون المالية

م	الاسم
١	الدكتور/ سعد بن محمد بن أحمد مارق عسيري رئيس اللجنة
٢	الدكتور/ حسام بن عبدالمحسن العتقري نائب الرئيس
٣	الدكتور/ احمد بن محمد الغامدي
٤	الشيخ الدكتور/ حمزه بن حسين الشريف
٥	الدكتور/ خالد بن محمد السيف
٦	الدكتور/ خليل بن عبدالفتاح كردي
٧	الدكتور/ سعيد بن عبدالله الشيخ
٨	الأستاذ/ صالح بن حسن العفالق
٩	الأستاذ/ عبدالرحمن بن راشد الراشد
١٠	المهندس/ عبدالله بن صالح التجيدي
١١	الدكتور/ فهد بن محمد بن جمعة
١٢	الأستاذ/ محمد بن مرشد الرحيلي

لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة

م	الاسم
١	الأستاذ/ محمد بن داخل المطيري رئيس اللجنة
٢	الدكتور/ علي بن سعد الطخيس نائب الرئيس
٣	معالي الأستاذ/ أحمد بن إبراهيم الحكمي
٤	المهندس/ ثامر بن عبدالمحسن القناوي
٥	الأستاذ/ جبران بن حامد القحطاني
٦	الدكتور/ حاتم بن حسن المرزوقي
٧	الدكتور/ سلطان بن حسن السلطان
٨	الدكتور/ طارق بن علي فدعق
٩	الدكتور/ عبدالعزيز بن قبلان السراني
١٠	الأستاذ/ علي بن ناصر الوزرة
١١	الدكتورة/ فدوى بنت سلامه أبومريفه
١٢	الدكتور/ منصور بن سعد الكريديس

لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات

م	الاسم
١	الدكتور/ سعدون بن سعد السعدون رئيس اللجنة
٢	الدكتور/ جبريل بن حسن عريشي نائب الرئيس
٣	الدكتور/ حامد بن ضايف الشراري
٤	اللواء مهندس طيار ركن حمد بن عبدالرحمن الحسون
٥	الدكتور/ عبدالعزيز بن إبراهيم الحرقان
٦	اللواء دكتور عبدالعزيز بن إبراهيم الصعب
٧	الدكتور/ عوض بن خزيم الأسمري
٨	الدكتور/ فايز بن عبدالله الشهري
٩	الدكتور/ مصطفى بن محمد الأدريسي
١٠	المهندس/ مفرح بن محمد الزهراني
١١	اللواء مهندس/ ناصر بن غازي العتيبي

لجنة حقوق الإنسان والعرائض

م	الاسم
١	الدكتور/ عبدالله بن محارب الظفيري رئيس اللجنة
٢	الدكتور/ علي بن سعد الطخيس نائب الرئيس
٣	الأستاذ/ إبراهيم بن عبدالرحمن البليهي
٤	الدكتورة/ ثريا بنت أحمد عبيد
٥	الدكتور/ سامي بن محمد زيدان
٦	الدكتور/ عبدالله بن أحمد الفيفي
٧	الشيخ/ عيسى بن عبدالله الغيث
٨	الدكتورة/ لطيفة بنت عثمان الشعلان
٩	الشيخ/ محمد بن صالح الدحيم
١٠	صاحبة السمو الملكي الأميرة موضي بنت خالد بن عبدالعزيز آل سعود
١١	الدكتورة/ نورة بنت عبدالعزيز المبارك
١٢	الدكتورة/ نورة بنت عبدالله العدوان

كتاب اقتصاد المعرفة اللغة والثقافة

تأليف جلين وليامز

أ.د جبريل بن حسن العريشي

يسعى هذا الكتاب إلى سبر أغوار التغيرات العميقة التي تحدث في حياتنا نتيجة للعولمة والتقنية الجديدة، والتي ينظر إليها غالباً على إنها الفوائد التي تجنيها البشرية من التقدم. وعلى الرغم من أن هذا التقدم كنا نسعى لتحقيقه اعتماداً على العلم، إلا أن هناك إدراكاً متزايداً بأن العالم يواجه العديد من المشكلات. وتعزى بعض هذه المشكلات إلى طريقة استخدامنا للعلم دون توجيه اهتمام كافٍ بما قد ينشأ عن ذلك من نتائج غير مقصودة.

ويُلقي الكتاب الضوء على حقيقة أن المجتمع نفسه يتغير نتيجة للتحديات التي تواجهه. وأن جزءاً من هذا التغير ينطوي على ظهور رؤى جديدة، وكيف يعبر عنها في العلوم الاجتماعية. واللغة ليست بعيدة عن مثل هذه التغييرات. وباعتبارها أحد مقوِّمات الحياة الاجتماعية. فإنها هي المُقوِّم للتغيرات التي نُعايشها. وفي الوقت نفسه هي المقوِّم الذي تختار به طريقة فهم هذه التغيرات.

تلك هي التغيرات التي يسعى هذا الكتاب إلى سبر أغوارها. وفي هذا الإطار فإنه يتعرض لطائفة من العلوم تشمل علوم الاجتماع واللغة والاقتصاد والعلوم السياسية. ويعد هذا أمراً ضرورياً لفهم الطبيعة الاجتماعية للغة. وهذا يعني أن جميع هذه التخصصات ترتبط بالمجتمع، حتى ولو كان ذلك الارتباط يُحيل إلى أعماق وإلى رؤى مختلفة. ويتضمن ذلك ضرورة التمييز بين اللغويات الاجتماعية، وبين علم اجتماع اللغة، حيث أن التركيز الرئيسي في هذا الكتاب هو على اللغة، والثقافة، والاقتصاد. فلقد كان هناك إدراكاً قديماً أن الأمور الاقتصادية تتغلغل وتتجدد في التعبيرات والمصطلحات السياسية والاجتماعية. ومع ذلك فإن دور اللغة والثقافة في النشاط الاقتصادي لم يلق الاهتمام الكافي بعد. فإن معظم العمل الذي أنجز حتى الآن قد يرجع إلى علماء الاقتصاد والاجتماع والأنثروبولوجيا من المهتمين باللغة. غير أن هذا يتعرض الآن للتغير السريع كنتيجة لفهمنا لطبيعة العمل في اقتصاد المعرفة.

إن جوهر العمل في اقتصاد المعرفة يقوم على التفاعل المتبادل وعلاقته بإنتاج المعرفة. ولا يعني هذا أن المعرفة لم تكن موجودة في الفهم السابق لطبيعة النشاط الاقتصادي، ولكن ذلك يعني أنه قد حدث تغير في الرؤية. فأصبح العمل الجماعي هو الأساس، وهو الذي حثنا الآن على التركيز على اللغة في مجالات العمل؛ حيث أن التفاعل البناء يعتمد على اللغة والثقافة، وأن فريق العمل الناجح هو الذي يحرص على الفهم المشترك بين كل أعضائه.

إذن يتمحور هذا الكتاب حول تفصيل موضوعات متعددة تساهم في فهمنا لدور اللغة في المجتمع وبصفة خاصة علاقتها بالنماذج الجديدة للعمالة. ويشمل ذلك الانتقال من الاقتصاد الصناعي إلى اقتصاد المعرفة، ورصد طبيعة اقتصاد المعرفة. وإن من أهم التأثيرات الواضحة للعولمة، هو كيف أنها غيرت هيكل الاقتصاد؟، وكيف قوضت بذلك دور الدولة في الاقتصاد؟. فإذا كان دور الدولة في الاقتصاد يتغير، فإن للغة الإقليمية والثقافة دوراً في الاقتصاد، وذلك بتحليل مفهوم نظم الإبداع الإقليمية، وعدم تهميش دور اللغات الإقليمية.

وتكمن المشكلة الرئيسة في مفهوم مجتمعات الممارسة في عدم قدرته على إظهار كيف يتحول المعنى المشترك إلى إجراء، حيث أن الكثير من سلوكياتنا تقوم على الممارسات الاجتماعية والمعرفة الصامتة.

إن استخدام اللغة هو نفسه نوع من الممارسة الاجتماعية التي يكون للعقلانية فيها دور متواضع نسبياً. كما يتناول الكتاب كذلك كيف غيرت التقنية الجديدة من الهيكل التنظيمي للاقتصاد، مع التركيز على الاقتصاد الثقافي، وعلى كيفية تحويل المواد التي لها قيمة تجارية محدودة إلى سلع تجارية باستخدام التقنية الجديدة.

عضو مجلس الشورى

أقرها مجلس الشورى وشملت التعليم والعمل والصحة واستثمار وقت الفراغ

د. خالد العواد
رئيس لجنة الشؤون الإجتماعية والأسرة والشباب

مثلت الإستراتيجية الوطنية للشباب التي أقرها مجلس الشورى خلال جلسته العادية التاسعة والستين التي عقدها يوم الاثنين الموافق ١٤٣٤/٢/٢٧هـ أهمية خاصة كونها تتعلق بفئة الشباب الذين يشكلون النسبة الأعلى في المجتمع السعودي، حيث أن متوسط نمو الشباب في المملكة هو الأعلى على مستوى العالم، ولكونها من أهم الخطوات التي تتناول رعاية هذه الفئة من ناحية التشريعات والمبادرات والبرامج التي تراعي حاجاتهم وظروفهم، ودورهم في الدفع بمسيرة التنمية وخدمة المجتمع.

كما وافق على إنشاء مجلس أعلى للشباب يتولى الإشراف على تنفيذ الإستراتيجية وخططها والمتابعة والتقويم وتنسيق الجهود والبرامج بين القطاعات المختلفة، وطالب المجلس في قراره الجهات المعنية وذات العلاقة بالإستراتيجية بالالتزام بما ورد فيها وتوفير كافة متطلباتها المالية والبشرية.

الإعداد لمشروع الإستراتيجية في العام ١٤٣١هـ بتشكيل لجنة فنية استشارية برئاسة وزارة الاقتصاد والتخطيط وعضوية وزارات الداخلية، والتربية والتعليم، والثقافة والإعلام، والشؤون الاجتماعية، والصحة، والعمل، والاتصالات وتقنية المعلومات، والرئاسة العامة لرعاية الشباب، ومصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

وعقدت اللجنة الفنية (٤١) ورشة عمل مع الشباب ذكوراً وإناثاً في(٢٣) مدينة ومحافظة بمختلف مناطق المملكة، شارك فيها أكثر من (١٢٠٠) شاب وفتاة بالتعاون مع مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني وبعض الجهات الحكومية والأهلية، كما عقدت (٨) حلقات نقاش مع الخبراء والمختصين بشؤون الشباب في مقر وزارة الاقتصاد والتخطيط بمشاركة (٤٠) خبيراً وأكاديمياً في المجالات ذات العلاقة بمجاور إستراتيجية.

وأوضح عضو مجلس الشورى رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب الدكتور/ خالد العواد أن اللجنة بادرت عند وصول مشروع الاستراتيجية للمجلس، وإحالته لها بالاجتماع مع أعضاء اللجنة المشكلة لإعداد الإستراتيجية في وزارة الاقتصاد والتخطيط وعدد من المهتمين والأكاديميين.

ومن ثم درست الإستراتيجية بكل تفاصيلها، دراسة شاملة، ومستفيضة، ورفعت تقريرها بشأنها إلى المجلس، حيث ناقشها في جلستين منفصلتين و وبناء على تلك المناقشات أجرى المجلس عدداً من التعديلات على مشروع الإستراتيجية، منها ما يأتي:

- إظهار الهوية الوطنية القيمية الإسلامية لهذه الإستراتيجية.
- التعامل مع الفئة المستهدفة على أنها "ثلاث" فئات هي فئة المرحلة الثانوية، وفئة المرحلة الجامعية، وفئة ما بعد المرحلة الجامعية، والسعي لإعداد القيادات الشابة بشكل كاف وبارز.
- ضمَّن المجلس مشروع الإستراتيجية بعض الموجهات لمعالجة البيانات الواردة في الفصل الثاني، والتي تشير إلى ضعف التأهيل والبطالة وانتشار بعض العادات السيئة كالمخدرات والتدخين .
- نوه المجلس إلى وجود خلط للمفاهيم في أكثر من موضع ، فعلى الرغم من تعريف المصطلحات في بداية كل مجال، إلا أن هذه التعريفات لم تتم صياغتها صياغة إجرائية، إضافة إلى أنه لم يتم مراعاة هذه التعريفات ومدلولاتها في أثناء تناول المجال. بل إن بعض المفاهيم تحتاج إلى توضيح أكثر، وبعضها مرتبك مثل الخلط في مفهوم (الثقافة)، فالتعريف مختلف تماماً عن مضامين المحور، وكأن الأمر مناقشة وزارة الثقافة والإعلام لا الثقافة بشكل منفصل عن الإعلام، وكذلك الخلط من الناحية الفعلية بين مصطلحي التعليم والتعلم، والتدريب والتأهيل.
- كما نوه المجلس إلى أن العديد من السياسات الواردة لم يتم بناؤها في ضوء تحليل الواقع وما يحتاجه الشباب، وإنما في ضوء طبيعة مهام الجهات ذات العلاقة، إلى جانب أن بعض السياسات ترتبط بالجهات وليس جهة الشباب؛ خاصة في مجالات (العمل، والصحة، والتعليم والتدريب).

نمو الشباب في المملكة
هو الأعلى
على مستوى العالم

- أكد المجلس ضرورة التركيز بصورة أفضل على محور الترويح، واستثمار وقت الفراغ، وتوضيح المخطط العام والمرحلي للإستراتيجية. وأن تستهدف الإستراتيجية فئات الشباب بجميع أطيافه الفكرية، وطاقاته الذهنية والبدنية بما في ذلك الموهوبين والمتميزين وذوي الإعاقة، وأن تستهدف برامجها الشباب والفتيات بشكل متوازٍ.

د. العواد: يجب أن يكون للشباب دور في عملية التنفيذ والتقويم في جميع مراحل الإستراتيجية

وبيَّن الدكتور/ العواد أن الإستراتيجية تتضمن عدداً من الفصول والمحاور الرئيسة التي تشمل مجموعة من القضايا ذات العلاقة بالشباب، منها فصل للإطار العام للإستراتيجية، ويتضمن عرضاً مفصلاً لأهداف الإستراتيجية ومنطلقاتها ومحاورها ومراحل ومنهجية تطويرها وتنفيذها، وفصل يتناول الوضع الراهن للشباب، وعرض للتطور في عدد الشباب ومعدل نموهم ونسبتهم من إجمالي السعوديين.

وشملت الإستراتيجية "ثمانية" محاور تناولت التعليم والتدريب، ومن أبرز قضاياه العلاقة بين المؤسسة التعليمية والطلب والتركيز على جودة التعليم، وتطوير نوعيته إضافة إلى مواءمة مخرجات التعليم والتدريب للواقع الفعلي لسوق العمل.

وفي محور العمل حددت الإستراتيجية عدداً من القضايا التي تهدف إلى معالجتها، في مقدمتها البطالة والتي تهدف الإستراتيجية إلى تمكين الشباب من الحصول على فرص عمل مناسبة تنسجم مع ميولهم وقدراتهم واختصاصهم العلمي وتضمن لهم مستقبلاً مستقراً.

كما عالجت الثقافة المجتمعية السائدة لمزاولة المهن والأعمال، وقضايا تأهيل الشباب وتدريبهم ، والعمل الحر في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وفي محور الصحة تسعى الإستراتيجية من خلال قضايا التغذية ونمط الحياة والصحة النفسية وصحة الأم والطفل إلى تنشئة جيل من الشباب يتمتع بصحة بدنية نفسية جيدة، كما تتعامل مع قضايا حوادث المرور ومشكلة تعاطي المخدرات والتدخين والسلوكيات البيئية.

أما الثقافة والإعلام، فخصصت الإستراتيجية الوطنية للشباب محوراً خاصاً بها، وجعلت من أبرز قضاياه (الانفتاح العالمي، وتحديات العولمة)، وقد نصت الإستراتيجية على ترشيد الانفتاح والتفاعل الإيجابي للشباب السعودي مع مؤثرات العولمة دون فقدان هويته وشخصيته الوطنية، وهدفت أيضاً من خلال قضية "الإعلام الجديد" إلى تمكين الشباب وتأهيلهم على الاستخدام الأمثل لوسائل وأدوات الإعلام الجديد.

وحددت الإستراتيجية في محورها الخامس"الاتصالات وتقنية المعلومات" "أربع" قضايا مهمة صممت لها أهدافا تسعى لتحقيقها ومن تلك القضايا العولمة والتأثير في الهوية الإسلامية والوطنية، وأبرز هدف هنا تمكين الشباب وتأهيلهم للتعامل مع مؤثرات تقنية المعلومات وتوعيتهم بإيجابياتها وسلبياتها للمحافظة على هويتهم وشخصيتهم الوطنية.

ونصت الإستراتيجية من خلال المحور الخاص بالترويح واستثمار وقت الفراغ على توفير الأنشطة الترويحية النوعية في جميع المجالات الاجتماعية والثقافية والرياضية من خلال (عنصر كفاية الأنشطة، والمرافق الترويحية والرياضية، وتمكين الشباب بجميع فئاتهم وطبقاتهم الاجتماعية، وأماكن سكنهم، وذوي الاحتياجات الخاصة من استثمار الفراغ، وممارسة هواياتهم، بإيجاد الفضاء والبيئة الملائمة لتشجيعهم على المشاركة في أنشطة شبابية ترويحية منسجمة مع ميولهم واهتماماتهم).

وركز محور المواطنة الصالحة والمشاركة المجتمعية على قضية الحفاظ على الهوية الوطنية وترسيخها من خلال تحقيق الانتماء للوطن وتأصيل مفاهيم الوطنية والمواطنة في نفوس الشباب، كما جعلت من قضاياها، المشاركة المجتمعية، والغلو والتطرف والأمن الفكري والتطوع، حيث حددت الاستراتيجية هدفاً لهذه القضايا ينص على تشجيع الشباب على المشاركة المجتمعية وتنمية قدراتهم وإمكاناتهم وإكسابهم الخبرات المهمة في حياتهم بما يؤدي إلى تنمية الولاء والانتماء للوطن وعلاج المشكلات السلوكية والفكرية.

وتناول محور الأسرة "أربع" قضايا، هي: (الزواج وتكوين الأسرة والطلاق والعنف الأسري والاحتياجات الخاصة)، حيث تسعى الإستراتيجية إلى تعميق القيم الأسرية لدى الشباب من الجنسين وزيادة إقبالهم على الزواج، وتعزيز التوافق والتواصل والترابط بين أفراد الأسرة لبناء أسرة متماسكة مستقرة آمنة، إضافة إلى رفع وعي المجتمع أفراداً ومؤسسات بحقوق وإمكانات الشباب المعاقين.

ولمعرفة صدى الإستراتيجية لدى الشباب والمهتمين بالشأن الشبابي، استطلعت " الشورى" آراء عدد من المختصين والشباب حول الإستراتيجية:

د. السالم: الانتماء الوطني ليس تعاون بعض القوى تحت مظلة سياسية أو دينية أو عقائدية

د. السالم

الانتماء والوطنية

فيما يخص الانتماء والوطنية وتعزيزهما لدى النشء قال وكيل جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية لشؤون الطالبات الدكتور/ أحمد بن عبد الله السالم: "أنه لا يخفى على أحد بأن الوحدة الوطنية والتئام الشمل يعد الركن الأساس في نماء الدول واستقرارها، بل يقوم عليهما بناء الوطن، وبالتالي، فإنهما يشكلان هدف التنمية السياسية وغايتها الأولى التي تسعى إليها كل دولة؛ لذلك تحظى بأهمية وأولوية على ما عداها من أهداف

وغايات، والوحدة الوطنية في بلادنا ووطننا هي أولى الركائز التي تسعى قيادتنا الرشيدة على تثبيت أسسها وأطرها بشكل يضمن للفرد حريته وتوفير حياة كريمة له، ومن هنا كان التلاحم بين القيادة والشعب قصة رواها وسيظل يرويها التاريخ- بإذن الله-".

وزاد الدكتور/ السالم: "أن الانتماء وحب الوطن والرغبة في العيش المشترك هو الذي يشكّل نسيج المجتمع وقوام اللحمة القوية بين عناصره ومكوناته، كما أن وحدة الوطن وما تمثله من علاقات تماسك وترابط بين مختلف عناصر الدولة والمجتمع الإقليمية والاجتماعية والثقافية، تُشكّل مجموعة علاقات تجمع في إطارها بين ماضي الدولة وإنجازاتها السابقة، وبين حاضرها وما تشهده من نهضة وتطور، ومستقبلها وما يمثله من رؤى وتطلعات؛ من هنا تأتي أهمية الوحدة الوطنية بوصفها القاعدة الأساسية لإقامة أي دولة حديثة، وذلك لبناء نموذج متكامل للتقدم والتطور".

سبل تعزيز الشعور الوطني

وأضاف د.السالم: "أن من أهم سبل تعزيز الهوية الوطنية لدى فئة الناشئة التركيز على من يتعهدون تقديم الأنشطة المدرسية، وألا يقدم هذه البرامج إلا من يتحقق فيه انتماؤه لوطنه وتقديره لولاة أمره، وغرس العقيدة الإسلامية الصحيحة المبنية على الوسطية، والعدل، والمساواة، وتعميقها في نفوس الطلاب، وكشف من يحاول زعزعة الانتماء الوطني وتحذير الشباب من خطرهم، وعدم تمكينهم من تنفيذ مخططهم بتحصين الشباب منهم وفضح خطرهم، وأهمية تفعيل دور الدولة في مواقع الشباب، وخاصة مواقع التواصل الاجتماعي، بما يسهم في رفع مستوى الوعي العلمي والفكري والثقافي والديني لدى الجميع وبما ينمي المجتمع وينمي الفائدة من هذه المواقع".

وتابع: "أنه من المعلوم أن لوسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة دوراً حيوياً في التأثير في الرأي العام وتوجهات الشباب وأفكارهم، مشيراً إلى أن التكنولوجيا الحديثة وثورة المعلومات والمعرفة أضافت أبعاداً وأدواراً جديدة لوسائل الإعلام يمكن أن تلعبها في المجتمع".

وطالب السالم بتدعيم ركائز الهوية الوطنية وتعزيزها عبر دعم وتطوير مبادرات عدة للشباب، بحيث تتوزع بين الركائز التي تدعم تعزيز الهوية الوطنية، وتلبي في الوقت نفسه حاجة الشباب ورغباتهم وتملأ أوقات فراغهم.

كما طالب بالعمل على قوة التلاحم والترابط بين فئة الشباب، وتكاتفهم والتفافهم حول مجموعة المفاهيم المرتبطة بالهوية الوطنية في مناهج التربية والتعليم والمناهج الجامعية، والعمل الجاد على تربية الأطفال، وتوجيه الشباب بما يخدم تحقيق الهدف الأسمى، وهو: (الحفاظ على الدين والهوية، وعدم زعزعة أفكار الشباب، والعمل على تنمية مهاراتهم في المناقشة، والحوار، وتقبل الرأي الآخر، ومعرفة حقوق المواطنة العامة)، مؤكداً أن الوحدة الوطنية محمودة ما لم تتعارض مع النصوص الشرعية.

ولفت النظر إلى أهمية دعم الفئات الأكثر احتياجاً في المجتمع؛ لأن الحاجة عادة ما تؤثر في السلوك، فوجود مؤسسات تلبي حاجات الناس في الإقراض أو التوظيف، وسد العجز وغيرها هي عوامل من شأنها أن تعزز من جهة، وتحمي معنى المواطنة، وتحمي من جهة أخرى المواطن من الانحراف.

ويعتقد الدكتور/ السالم أن المسؤولية الكبرى في تأصيل الانتماء والوطنية لدى النشء تقع على الأسرة بشكل خاص، والواجب تجاه المؤسسات الثقافية والتربوية مد جسور التواصل مع الأسر وتبصيرهم بواجبهم تجاه الأبناء في مجال تعزيز الانتماء الوطني من خلال البرامج الثقافية والاجتماعية والتربوية، كما تشاطرها القائمين على المدارس بمحاولة ربط الانتماء الوطني بما يوثقه من نصوص القرآن الكريم والسنة المطهرة، مشيراً إلى أنه ينبغي أن يتنبه المهتمون بأن الانتماء ليس معناه تعاون بعض القوى تحت مظلة سياسية أو دينية أو عقائدية، بل هو انسجام جميع هذه القوى بتآلف اجتماعي أخوي واحد تحت مظلة الوطن. وشدد على أهمية تفعيل الآباء وأولياء الأمور والجهات ذات العلاقة معنى الرقابة والمسؤولية على كل ما يخل بثقافة المجتمع وأمنه، سواء في الفكر أو السلوك، خصوصاً تلك المادة التي يمكن أن بتداولها الناس مسموعة أو مقروءة أو مرئية، وتشكيل هيئة رقابة فاعلة من إعلاميين وشرعيين واجتماعيين لتقوم بهذه المسؤولية.

د.المطلق: التعليم بحاجة إلى إعادة غربلة لحماية أبنائنا فكرياً

د. محمد المطلق

الأمن الفكري

وحول متطلبات الأمن الفكري وكيف لنا أن نوفره للنشء رأى عضو مجلس الشورى السابق الدكتور/ محمد المطلق: "أنه يجب ألا نعتقد أن الشباب جهاز تسجيل نستطيع أن نملي عليه ما نريد، ونوجههم بما نشاء، وما نعتقده من الصواب، فطبيعة الإنسان متطورة فكرياً وعلمياً، وقناعاته كذلك تتغير مع التعليم وتقدم مراحل العمر، والمعنى الصحيح للأمن الفكري: (أن نعمل على تنشئة جيل يؤمن بالأفكار الوطنية البناءة المبنية على العقيدة السمحة، والاعتدال والوسطية، وعلى الولاء والوطنية الحقه)، فبالتالي إذا كانت مُثلنا العامة في (المجتمع، والأسرة، والنظام التعليمي، وفي الممارسات العادية للأشخاص، وفي العدالة الاجتماعية) متوفرة سوف ينشىء جيلاً في بيئة صالحة لا يحتاج أن نقلق عليه، ولكن إذا كان هناك أراء متطرفة، وأخرى ساخطة، ونزاعات متفرقة سواء طائفية أو عرقية أو قبلية أو دينية أو سياسية سوف نصنع جيل غير محصن فكرياً".

وأكد الدكتور/ المطلق على أن وجود منظومة اجتماعية وسياسية هادفة ثابتة هي الأساس في التربية، كما يجب ألا نغفل أن الإنسان بطبعه يبحث عن العيش الهادئ والمسالم، ويبحث عن لقمة العيش والاستقرار العائلي والوظيفي والدخل الثابت والحياة الكريمة وتوفر الخدمات الأساسية

والفرعية، فعندما تتوفر هذه الأساسيات لن نخشى على شبابنا وعلى أمنهم الفكري، مشدداً على أنه من غير المجدي ترك كل هذه العوامل جانباً وتركيز الجهد والطاقة على الحملات الخاصة لتحصين الشباب.

منظومة متكاملة

وأضاف المطلق: "إننا حتى نؤصل مفهوم الأمن الفكري ونحافظ عليه فنحن بحاجة إلى منظومة اجتماعية وثقافية وأسرية كبيرة جداً، ولسنا بحاجة إلى أن نترك الأصول ونذهب للفرعيات، ونترك العموم وندخل في تفاصيل صغيرة لا تؤدي إلى شيء، كما يجب أن نبتعد عن الحملات والإستراتجيات والمحاضرات التقليدية التي نعتقد أنها تؤثر، وهي في الحقيقة لا قيمة لها دون تأصيل، فبالعودة إلى نقطة الصفر فإن الأمن الفكري منظومة شاملة يجب أن يساهم فيها الكل، أطياف المجتمع وأركان الدولة والمؤسسة الدينية الشرعية السليمة، إلى جانب الدور الجوهري للأسرة الصغيرة التي تُعد الأساس".

دور التعليم

وأشار د. المطلق إلى دور التربية والتعليم في حماية وأمن فكر النشء، وحمل التربية والتعليم الجزء الأكبر من المسؤولية، وقال إننا نحتاج إلى نظام تعليمي حديث مبني على المعرفة وتطلعات المستقبل، وأن ننشئ جيلاً جديداً يواجه القرن الحادي والعشرين، فلسنا بحاجة إلى أن نغرس التتبع الأعمى لكل شيء، سواء في الأمور الدينية والوطنية والشرعية.

وأضاف: "إن نظام التعليم يأخذ الكم ولا يهتم بالكيف، فحشو المعلومات من كل اتجاه للأطفال طريقة عقيمة أثبتت فشلها في الدول المتقدمة، كما أن الطفل لا يمكن أن يستوعب كماً هائلاً من الأطروحات والمعلومات والنصائح التي تكون بعضها متناقضة في وقت واحد، وشدد على أن النظام التعليمي بحاجة إلى غربلة".

وأدرج إعادة تقييم المعلمين والمعلمات، ضمن آليات تطوير التعليم ، وقال: "إن المعلم ليس ناقلاً للمعلومة فحسب، بل هو الأساس في العملية التعليمية والمسؤول الأول لما يتبناه النشء فكرياً، مؤكداً ضرورة أن تعطى مهنة المعلم اعتباراً أكبر كأي مهنة مهمة، وأن يتم فيها تأهيل المعلمين والمعلمات مع توفير الحوافز والمزايا التي تجعلهم يعملون جاهدين لتطوير أنفسهم وتأهيلهم لهذه المهمة الصعبة".

من جانبه قال الكاتب الرياضي الأستاذ/ أحمد المصيبيح: "إننا سعداء بإقرار مجلس الشورى لمشروع الإستراتيجية الوطنية للشباب، وما تحمله هذه الإستراتيجية من أهمية بالغة في حل الكثير من المشكلات التي تواجه الشباب وهم الفئة التي تمثل النسبة الأعلى في المجتمع السعودي".

ولفت النظر إلى أن القرار الذي لا يقل أهمية هو الدعوة لإنشاء مجلس أعلى للشباب الذي نتمنى أن تكون الأغلبية فيه لفئة الشباب لأنهم المعنيين بالأمر والمستهدفين الرئيسيين بهذه الاستراتيجية.

وزاد المصيبيح أن المحاور "الثمانية" التي شملتها الإستراتيجية تمثل أهمية قصوى وتنوعاً واضحاً، وتتجاوب مع احتياجات الشباب الذين حان الوقت لنمنحهم الدور في خطط التنمية في المملكة، وتعزيز الشعور لديهم بالانتماء الوطني، وتمكينهم من الحصول على فرص عمل أكبر بما يتوافق

المصيبيح : يجب أن يشكل الشباب الأغلبية في المجلس الأعلى للشباب

المصيبيح

مع ميولهم وتخصصاتهم وطموحاتهم، كما أن هذا المشروع الذي نتمنى أن لا يبقى مجرد حبر على ورق يساهم وبشكل كبير في ترسيخ العديد من القيم والمبادئ، ويحفظ الشباب من الأفكار المشوهة والمتطرفة.

الغامدي: نتطلع لإستراتيجية نلمس أثرها في الحياة اليومية للشباب

سامي الغامدي

التطوع

وحول آلية التطوع رأى رئيس مجموعة (إحساس) التطوعية سامي بن أحمد الغامدي: "أنه ليس كل عمل يقدم حالياً يطلق عليه عمل تطوعي، وإنما هي تجمعات أو اجتهادات غير مقننه، لذلك علينا أن نعي معنى العمل التطوعي بمفهومه الصحيح وأن نبني أسسه لدى النشء، وأن لا نطلق على أي عمل اجتهادي غير مقنن أنه عمل تطوعي متى ما كان بصفه اجتهادية يبقى عملاً اجتهادياً يُشكر عليه الإنسان، إذا كان فيه فائدة للمجتمع، وأكد دعم المجموعة كل من لديه الرغبة في تقديم أي عمل تطوعي ومساعدته في ذلك، وهذا ما نتأمله من الإستراتيجية الوطنية للشباب".

وأضاف الغامدي: "متى ما استطعنا أن نحرك إحساس أي إنسان لديه

ميولاً حتى ولو كان بسيطاً تجاه العمل التطوعي، وكانت الأسرة أو البيئة محفزاً له لتقديم كل ما لديه من خبرة خاصة سوف يكون لدينا جيل يقدم العمل التطوعي باحتراف، وهنا يكمن مفهوم العمل التطوعي الصحيح، وشدد على غرس حب الغير لدى الشباب والأطفال ، وحب العمل التطوعي ، متى ما استطاعوا وسنحت لهم الظروف".

العمري: فئة الشباب شريك أساسي لا يمكن تجاهله في بناء الوطن

تطلعات وأمال

من جهته رأى الأستاذ/ عبد الله العمري: "أن إقرار الإستراتيجية تأخر كثيرًا خصوصاً أن نسبة كبيرة من الشباب يجهلون الكثير عن حقوقهم في العديد من المجالات، وكذلك لا يعرفون دورهم الحقيقي في تحقيق خطط التنمية، وشدد على ضرورة الإسراع في تطبيق الاستراتيجية على أرض الواقع وبشكل ملموس، ولابد من إشراك الشباب في هذه اللجان، لكي يتمكنوا من طرح تصوراتهم لتنفيذ الاستراتيجية لأنهم هم المعنيين بالأمر والمستهدفين، ليتحقق الهدف المنشود من هذه الاستراتيجية الوطنية للشباب".

وأضاف: "إن الرهان يجب أن يكون على التطبيق السليم للاستراتيجية التي يجب أن تستهدف القضاء على العديد من المشكلات والتحديات التي يواجهها شبابنا في هذا الوقت، بالإضافة إلى تعزيز الانتماء الوطني لديهم، كما يجب أن تشمل الاستراتيجية جميع الفئات، ورأى أنه من الخطأ أن تقتصر هذه الإستراتيجية على فئات عمريه معينة".

وأكد العمري أهمية أن يكون هناك جدولاً زمنياً واضحاً لتطبيق مراحل هذه الاستراتيجية، مع ضرورة أن تمثل رؤية مشتركة لكل الجهات المعنية برعاية الشباب في المملكة، وتشكل إطاراً عاماً لإثراء حياة الشباب من خلال إدماجهم في خطط وبرامج العمل الوطني، وقال: "إن الشباب هم الفئة المهمة في مختلف المجتمعات الإنسانية، وذلك من خلال دورهم في عملية التغيير الاجتماعي، فضلاً عن مهامهم في الإبداع، والابتكار والتجديد في مواجهة القيم التقليدية، لذا يجب أن يمنح شبابنا الفرصة للنهوض بالمجتمع من خلال إشراكهم بكل فاعلية في هذه الإستراتيجية، ففئة الشباب تعد من أهم الفئات الفاعلة في تقدم المجتمع، وتبرز أهميتها بصورة خاصة في المجتمعات النامية، وتشكل ظاهرة البروز الشبابي تحدياً حقيقياً وفرصة ثمينة في نفس الوقت".

في ذات السياق قال الطالب الجامعي سبهان السبهان: "إنه من منطلق أننا لوطننا ووطننا لنا، فإننا نبحث عن وجودنا فيه، لاسيما وأنه موجودٌ فينا، وذلك من خلال الركض خلف الأعمال التطوعية أو حتى التخصصية التي تترجم طاقاتنا، وتقتل فراغنا من جهة، وتشعرنا بقيمتنا وأهميتنا من جهة أخرى، هذا هو الهدف الرئيس لنا كشباب بأن نستغل طاقتنا وقدراتنا لصالح

السبهان : الوطن لنا ونحن للوطن

سبهان السبهان

وأضاف السبهان: "أنه كلما تأمل في حال زملائه الشباب تألم لحالهم، فمنهم المتطرف فكرياً والآخر سلوكياً، والسبب للتطرف أياً كان نوعه غالباً يعود للشعور بالعدم مع الإحساس بتعطيل الطاقة التي يعيش بها".

لكنه استبشر بالإستراتيجية خيراً، لما ستحدثه من تغير مأمول وبث لروح الحيوية والتفاعل والسباق والتسابق بين الشباب للخدمة العامة في كافة المجالات، لاسيما وأن هذه الروح مثمرة من كافة الاتجاهات إذ أن فيها نهضةٌ للوطن وحمايةٌ لأبنائه، وبالتالي فإن هذه الأعمال تؤدي لهدف مشترك لكلا الطرفين.

من جانبه يعتقد طالب المرحلة الثانوية رياض الغامدي: "أن ما يواجهه هو وأقرانه من تنوع فكري في مواقع التواصل الاجتماعية، تجعلهم في تذبذب مستمر، خاصة وأن كل فكرة تتبناها أي طائفة تطرحها كمبدأ وقيمة يجب أن يأخذها الفرد بعين الاعتبار".

وعبر عن أمله في أن تُسفر هذه الإستراتيجية – في حال خرجت للنور– عن تعريفات واضحة لكل ما قد يؤثر على الشباب فكرياً وعقائدياً وأمنياً، لتجعلهم في منأى عن أي تطرف أو غزو فكري يؤثر على وحدة شباب الوطن ومستقبله.

رياض الغامدي

أما زال العقل السليم في الجسم السليم؟! ...

أ.د. فدوى بنت سلامة أبو مريفة

مقولة ترسخت في أذهاننا في المرحلة الابتدائية، لم تكن ضمن مقرر المطالعة أو المحفوظات، ولكنها من العبارات التي كنا نتباهى بزخرفتها في مقرر مادة "الخط"، فمرة نكتبها بخط الرقعة، ومرة بخط النسخ.

من نافلة القول سخاء ميزانية قطاعي التعليم والصحة التي تقرها حكومة خادم الحرمين الشريفين - يحفظه الله - كل عام، لأن هذين القطاعين يكملان بعضهما البعض في صناعة الموارد البشرية، حيث بلغت ميزانية وزارة التربية والتعليم في العام المالي ١٤٣٤/١٤٣٥هـ (١١٨,٤٢٥,٠٠٠,٠٠٠) ريال، وهو ما يمثل نسبة (١٤,٢٢٪) من ميزانية الدولة، وتجاوزت هذه الميزانية ميزانية دول مجاورة لنا. أما ميزانية وزارة الصحة فقد بلغت لعام ١٤٣٤/١٤٣٥ هـ (٥٤,٣٥٠,٣٥٥,٠٠٠) مليار ريال بنسبة زيادة (١٥,٤٥٪) مقارنة بميزانية العام المالي السابق، أما العام المالي الحالي ١٤٣٥ - ١٤٣٦هـ فقد تم رصد (٢٤٨) مليار ريال من ميزانية الدولة لمشاريع جديدة تركز على التعليم والصحة والخدمات الأمنية والبحث العلمي، وهو ما يعادل (٢٨٪) من ميزانية الدولة؛ وذلك لحرص الحكومة على التنمية البشرية، ورفع مستوى التعليم، والرعاية الصحية والاجتماعية. وتم تخصيص (٢١٠) مليار ريال للتعليم، لأهمية الاستثمار الحقيقي في أجيال المستقبل.

وأمام هذه الإنفاق السخي على قطاعي الصحة والتعليم فإن المواطن ينتظر مردودًا يتفق مع ضخامة الإنفاق، فالتطوير المستمر بما يواكب مستجدات العصر، هو نقطة البداية لاستثمار ميزانية الخير في عهد راعي نهضتنا خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز - يحفظه الله -، لأن التطوير هو الشريان الذي سينعش البلاد، وعلى وجه الخصوص عمل هاتين الوزارتين.

وبالرجوع إلى الأهداف العامة لوزارة التربية والتعليم، نتساءل لمَ لمْ تتضمن أهدافها بناء الصحة البدنية للطالب والمحافظة عليها؟!. ماذا يجني المجتمع من طلاب غير أصحاء يتخرجون من الثانوية العامة؟. إما يعانون من الهزال أو الربو أو السكر!! حيث تتدنى إنتاجية هؤلاء الأفراد، فلم يعد العقل السليم في الجسم السليم، ومع أن وزارة التربية والتعليم ركزت على موهبة أبنائنا ولياقتهم البدنية ومشاركاتهم في الأولمبياد العلمي، وهذا يحسب لها، إلا أنها نسيت أن صحة أبنائنا تاجاً يوازي في بريقه بريق تاج التعليم والموهبة. وكذلك الأمر فإن وزارة الصحة اجتهدت في علاج الأطفال ونسيت أن وقاية براعمنا خير من علاجهم، وتجاهلت أن الوقاية خير من العلاج، هذا المثل الذي وعيناه صغاراً عبر منشوراتها التوعوية، فلم لمْ تأخذ به وزارة الصحة؟!.

إن وقاية الأطفال من العديد من الأمراض التي تفتك بأجسامهم الصغيرة، أقل تكلفة من علاجهم. وحسب الإحصائيات الحديثة فإن المدارس تحتضن خمسة ملايين طالب وطالبة، وهم يُمثلون ربع سكان المملكة العربية السعودية وأن (١٢٪) من طلاب وطالبات المرحلة الابتدائية يعانون من الربو، وحسب تقرير حديث للاتحاد الدولي للسكري عام ٢٠١٣م، فإن السعودية تتصدر المرتبة الأولى في قائمة الدول العشر الأكثر إصابة بداء السكري في المنطقة العربية، وهنا نتساءل كم نسبة الأطفال الذين يعانون من السمنة؟!!. لماذا لم يختفِ مرض الحصبة الألمانية بين الأطفال السعوديين؟!!. كم، وكم هي الأمراض المعدية التي كانت وسيلة انتقالها المخالطة بين الطلاب في المدارس.

لا أحد ينكر جهود وزارة التربية والتعليم في التعاون مع الوزارة الصحة لتفعيل حملات التطعيم ضد الأوبئة والأمراض، ومن هنا نرى أنه يمكن تضافر جهود هاتين الوزارتين؛ لتوفير عيادة في كل مدرسة، فلماذا يضطر الطالب أن يتغيب عن المدرسة أو يستأذن لأبسط عارض يشعر به؟!، والأمر لا يعني أن يتوفر طبيب في كل مدرسة وإنما طبيب لمجموعة مدارس الحي أو الاستعانة بطبيب مستوصف الحي التي زاد عددها داخل الأحياء. إن وزارة الصحة لديها العديد من الجهود الواضحة في البرامج الوطنية لوضع سياسات واستراتيجيات لتحسين الوضع الصحي للسكان، من ضمن برامجها للرعاية الصحية الأولية برنامج "رعاية الأمومة و الطفولة"، وبرنامج "الرعاية المتكاملة للطفل"، وآخر "برنامج صحة المراهقين"، وجميع هذه البرامج مرصود لها ميزانية مخصصة يمكن أن تدعم الاقتراح أعلاه؛ لاستفادة المدارس وأبنائنا الطلاب من هذه البرامج الوطنية، ولعل في ذلك تحسين للبيئة المدرسية لتصبح المدرسة بيئة صحية سليمة جاذبة لأبنائنا.

إن تخصيص ربع الميزانية من قبل الدولة لقطاع التعليم في الوقت الذي يتسلم فيه زمام التعليم رجل واثق الخطى همته التطوير والتجديد هو سمو الأمير/ خالد الفيصل، يجعلنا نتسابق لتقديم المقترحات البناءة لتشهد مدارسنا تطويراً ننتظره ونحلم به يخرجها من البوتقة التي تعيشها منذ نشأة التعليم في الستينات، ولنبْني جيلاً ليس متسلحاً بالعلم فقط، وإنما جيلاً يقود الأمة إلى الازدهار والنماء بما يتمتع به من فكرٍ نير داخل الجسم السليم.

عضو مجلس الشورى

رئيس مجلس الشورى في كلمة أمام الجمعية العمومية لاتحاد البرلمانات الآسيوي
السلام الذي ينشده الاتحاد لا يتأتى إلا بالعمل والالتزام بالمواثيق والمعاهدات وترسيخ القيم الإنسانية المشتركة

أكد معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور/ عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ أن الحوار بين الدول والكيانات لم يَعُد خيارًا، بل بات ضرورة تفرضها الظروف، وقناعة راسخة يُؤمن بها الكثيرون، وربما أضحى الوسيلة الوحيدة، ليس لدرء الخطر واستبعاد شبح الصراعات وتجنب كُلفتها المادية والبشرية المتزايدة فحسب، وإنما لجلب المنافع أيضا، وتعظيم فكرة الاستفادة المشتركة والاعتماد المتبادل بين القوى والأطراف المختلفة بشتى تصنيفاتهم.

وقال معاليه: "إن المملكة العربية السعودية أدركت أهمية الحوار منذ أمد وعملت بجهد؛ ليكون عماد سياستها الخارجية. ونتيجة لجهود المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز فقد أسس- يحفظه الله - بالتعاون مع كل من مملكة (إسبانيا وجمهورية النمسا) مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات بالعاصمة النمساوية — فيينا- والذي افتتح -ولله الحمد- في ١٢ محرم ١٤٣٤ هـ، الموافق ٢٦ نوفمبر ٢٠١٢م، إيماناً منه - أيده الله- بأن الإنسان قادر على أن يجعل العالم واحة سلام واطمئنان يتعايش فيه أتباع الأديان والحضارات، ويتعاون الناس مع بعضهم باحترام، ويواجهون المشكلات بالحوار لا بالعنف، ونأمل أن يكون في إنشائه بُعداً جديداً لإذابة النزاعات، وإزالة الاحتقان، وتحقيق الرخاء والسلم و الأمان".

جاء ذلك في كلمة لمعالي رئيس مجلس الشورى في اجتماعات الدورة "السادسة" للجمعية العمومية لاتحاد البرلمانات الآسيوي التي عقدت أعمالها في العاصمة الباكستانية إسلام أباد أوائل شهر صفر ١٤٣٥ هـ.

وأكد معاليه ضرورة أن يُشكل اتحاد البرلمانات الآسيوية فرصة لمناقشة جميع القضايا التي تؤرق شعوب الدول الأعضاء، وتُحاكي همومهم وتطلعاتهم في ظل ما نشهده اليوم من أحداث متسارعة، منوهاً إلى أن السلام الذي يُنشده الاتحاد لا يتأتى إلا بالعمل الجاد، والنوايا الصادقة والاحترام المتبادل والالتزام بالمواثيق والمعاهدات وترسيخ القيم الإنسانية المشتركة.

وأشار معاليه إلى ما تتعرض له القارة الآسيوية من التحديات والتطورات التي وصفها بأنها بالغة الدقة تتطلب من الجميع تدارس أبعادها وتداعياتها (سياسياً، واقتصادياً، واجتماعياً)، وضرورة إتباع أفضل السُبل المنهجية لمعالجتها والتخفيف من آثارها السلبية على شعوبنا، وذلك عملاً بقول الله تعالى: (وَتَعَاوَنُواْ عَلَى الْبرِّ وَالتَّقْوَى، وَلاَ تَعَاوَنُواْ عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ) (المائدة:٢).

وتطرق معالي الدكتور/ آل الشيخ إلى النزاع العربي الإسرائيلي وعده واحداً من أبرز التحديات التي تواجهها المنطقة، فهو يتعلق بقضية الشعب الفلسطيني الشقيق وحصوله على حقوقه المشروعة، والتصدي للتوسع الاستيطاني الذي تُمارسه إسرائيل من خلال الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية، وشن العمليات العسكرية ضد الشعب الفلسطيني بلا هوادة.

وشدد على ضرورة تكثيف الجهود لحشد موقف دولي موحد لممارسة الضغط على إسرائيل، لإيقاف عدوانها وتوسعها في بناء المستوطنات وابتلاع المزيد من الأراضي الفلسطينية.

كما تطرق معاليه إلى الوضع في سوريا مُجدداً موقف المملكة العربية السعودية المتمثل في إدانة كل ما يتعرض له الشعب السوري الشقيق من أعمال القمع وإراقة الدماء.

وأضاف: "إن المملكة تؤكد في هذه المرحلة على ضرورة توفير الضمانات اللازمة لرعاية وإنجاح مسار الحل السلمي التفاوضي لمؤتمر جنيف (٢) وبما يكفل التوصل إلى الاتفاق على تشكيل هيئة حكم انتقالية ذات صلاحيات تنفيذية كاملة وفقا لبيان جنيف في ٣٠ يونيو ٢٠١٢م، الذي أقره مجلس الأمن، وتُؤكد في الوقت ذاته على موقفها الثابت بالحفاظ على وحدة سوريا واستقرارها وسلامة أراضيها، وأهمية اضطلاع مجلس الأمن الدولي بمسؤولياته إزاء التعامل مع الأزمة السورية وتداعياتها الخطيرة، وعدم اقتصار معالجة الأزمة على مسألة إزالة الأسلحة الكيماوية فقط".

وطالب معاليه الدول الأعضاء في الاتحاد بتعزيز كل سبل التعاون فيما بينها

وإزالة معوقاته، خصوصاً وأن هناك من يُحاول جاهداً الإساءة إلى العلاقات بين الدول الآسيوية وتعطيل مسيرتها وتقدمها، مشددًا على أهمية التضامن للتصدي لهذه المحاولات، أيا كان مصدرها ومن يقف وراءها.

ولاحظ الأهمية المتزايدة لقارة آسيا في عالمنا المعاصر من مُنطلق موقعها الجغرافي ومواردها البشرية والطبيعية المميزة، مُؤكداً أهمية التعاون فيما بين دولها لضمان الاستقرار والأمن بصفتها مقومات أساسية وشروطٍ لازمة لتحقيق التنمية المستدامة.

وعبر معالي الدكتور/ آل الشيخ عن الأمل في أن يخرج هذا الاجتماع بما يُجسد الرؤية المشتركة نحو النهوض بالعلاقات إلى المستويات المأمولة.

كما عبر عن تطلع مجلس الشورى إلى أن يقوم هذا الاتحاد بدوره نحو ترسيخ قيم الحوار في معالجة الموضوعات المطروحة حتى يتحقق لهذا الاتحاد أهدافه التي أنشئ من أجلها.

وهنأ معالي رئيس مجلس الشيوخ الباكستاني "سيد نيار بخاري" على رئاسته لأعمال الدورة "السادسة" لهذه الجمعية، سائلاً المولى – عز وجل- لهم العون والتوفيق والسداد، وللشعب الباكستاني الشقيق دوام الأمن والرخاء.

وتم خلال اجتماعات الجمعية العمومية انتخاب رؤساء اللجان الدائمة بالاتحاد، حيث انتخبت أندونيسيا رئيسة للجنة الدائمة المعنية بالتنمية الاقتصادية والمستدامة، ومملكة البحرين لرئاسة اللجنة الدائمة للشؤون السياسية، وتركيا لرئاسة اللجنة الدائمة المعنية بالشؤون الاجتماعية والثقافية.

وشارك أعضاء وفد مجلس الشورى في اجتماعات المجلس التنفيذي للاتحاد واللجان الدائمة، ولجنة الصياغة.

إعلان إسلام أباد:
الاتحاد يطالب بالوقف الفوري لإطلاق النار في سوريا ويؤكد حق الشعوب في تقرير مصيرها

طالب اتحاد البرلمانات الآسيوية بالوقف الفوري لإطلاق النار في سوريا، ووقف نزيف الدم، وبدء الحوار السياسي لإنهاء الوضع الراهن، وأن يكون للشعب السوري الحق في تقرير مصيره.

وأدان التطرف والإرهاب بكافة أشكاله وصوره، مُؤكداً رفضه للعنصرية وربط الإرهاب بالإسلام.

جاء ذلك في إعلان إسلام أباد الذي صدر في ختام أعمال الجمعية العمومية لاتحاد البرلمانات الآسيوية في دورتها "السادسة" التي عقدت في العاصمة الباكستانية إسلام أباد.

وشدد الاتحاد على أهمية بناء اقتصادي آسيوي يساعد على التنمية المستدامة، وحث على دعم حقوق (الأقليات، والمرأة، والشباب) في الدول الآسيوية.

وأكد ضرورة دعم التعاون بين دول آسيا لمواجهة جميع التحديات التي تواجه القارة الآسيوية، ومكافحة الفقر، وتحقيق تطلعات الشعوب الآسيوية في العيش في أمن وسلام.

وفي الوقت الذي عبر الاتحاد فيه عن تقديره للدول التي تستضيف اللاجئين الفارين من بلدانهم بسبب النزاعات، أكد اعترافه بحق الشعوب التي تخضع للاحتلال في الدفاع عن نفسها، والنضال من أجل حقوقها.

وطالب إعلان إسلام أباد الدول الأعضاء بالتعاون في مجال الطاقة والبيئة ومحاربة التصحر.

وأكد دعمه للحوار بين أتباع الأديان والحضارات، لإشاعة التفاهم بين الشعوب، والسلام في ربوع الأرض.

أضواء على الجوانب التشريعية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ومجالاتها

يحتفل العالم باليوم العالمي للمعاقين في الثالث من شهر ديسمبر من كل عام، ومن أبرز ما يتم التركيز عليه في هذه المناسبة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والواجبات المترتبة عليهم من جهة، وعلى المجتمع من جهة أخرى. وتستند هذه الحقوق على معطيات (عقائدية وأخلاقية واجتماعية وجوانب نظامية تراعي حق الجميع في المساواة في مختلف شئون الحياة).

وتنبع حقوق الإنسان في المجتمعات الإسلامية بصفة عامة من الكتاب والسنة، وتستند إلى مقاصد الشريعة الخمسة، الحفاظ على الدين والعقل والنفس والنسل والثروة والعرض، وتصطبغ بالعادات والتقاليد وطبيعة المجتمع الإسلامي المتكافل، والذي يُوصف بالبنيان المرصوص من خلال ترابط أفراده وأسره ومجتمعه.

وفي هذا السياق، ورد في النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية، عدد من المواد التي تكفل حقوق الإنسان في مختلف جوانب الحياة، ومنها المادة (٢٧) والتي تنص على: "تكفل الدولة حق المواطن وأسرته، في حالة الطوارئ، والمرض، والعجز، والشيخوخة، وتدعم نظام الضمان الاجتماعي، وتشجع المؤسسات والأفراد على الإسهام في الأعمال الخيرية"، ومن ثم مواد في الأنظمة ذات العلاقة تُدعم حقوق الإنسان بصفة عامة.

وفي مجال تدعيم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ورعايتهم وتأهيلهم لممارسة حقوقهم، صدر قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (٧١٥) بتاريخ ١٣٩٤/٥/١٣هـ، لتأصيل أسس خدمات المعوقين في المملكة، ثم لائحة لبرامج تأهيل المعوقين بالقرار الوزاري رقم (١٣٥٥) بتاريخ ١٣٩٤/٩/١٧هـ، ثم صدرت اللائحة الأساسية "الثانية" التي عدلت بعض بنود اللائحة الأولى، وذلك بقرار مجلس الوزراء الموقر رقم (٣٤) الذي اشتمل على اللائحة الأساسية لبرامج التأهيل المعمول بها حالياً، تبعها قرارات إلحاقية عدلت بعض بنودها، وتوجت الجوانب التنظيمية لمختلف جوانب حياة الأشخاص ذوي الإعاقة بصدور "نظام رعاية المعوقين" بالمرسوم الملكي الكريم رقم (م/٣٧) بتاريخ ١٤٢١/٩/٢٣هـ، ليُرسي قواعد (الرعاية، والتأهيل، وحقوق

أ.د. محسن بن علي فارس الحازمي

التعليم، والتدريب، والعمل، والمشاركة المجتمعية للأشخاص ذوي الإعاقة في المملكة العربية السعودية).

كما تحققت تسهيلات خدمية عديدة نتجت عن توصيات ثلاثة مؤتمرات عالمية في شؤون الإعاقة والتأهيل، تشمل البنية التحتية ومنها: "مكونات في كوادر البناء السعودي"، وتسهيل الوصول الشامل للخدمات والأعمال الحياتية، وأعلنت مُدن (الرياض، ومكة المكرمة، والمدينة المنورة، والقصيم) مُدن مُهيأة "صديقة" للمعاقين.

وعلى المستويات الإقليمية والعالمية يُعتبر العقد العربي والاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الموافق على انضمام المملكة إليها بالمرسوم الملكي رقم (١٤٩) بتاريخ ١٤٢٩/٥/٢١هـ عطفاً على قرار مجلس الشورى رقم (٦٦/٩٦) بتاريخ ١٤٢٩/١/١٨هـ، اتفاقية شاملة لمجمل حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على المستويين الإقليمي والعالمي.

والاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة هي إطار تعاون دولي، تعتمد على مبدأ حقوق الإنسان، وإزالة كل أشكال التمييز بما فيها (الأهلية، والقانونية، والحق في بناء الأسرة، والتعلم، والعمل، والصحة، ومكافحة الإقصاء الاجتماعي، وتمكين الأشخاص المعوقين من المشاركة الفعالة في جهود التنمية)، وتتضمن الاتفاقية آلية رصد لتأمين التزام الدول بتنفيذ بنودها. وترتكز على المبادئ المنصوص عليها في مواثيق وإعلانات وعهود دولية، جدول (١).

الرياض ومكة المكرمة
والمدينة المنورة والقصيم
مُدن مُهيأة للمعاقين

جدول (١) : المبادئ الأساسية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والطابع العالمي لحقوق الإنسان.

١- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
٢- العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان
٣- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
٤- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
٥- اتفاقيات عديدة ذات صلة.
٦- أهمية التعاون الدولي في تحسين الظروف المعيشية للأشخاص ذوي الإعاقة.

وتؤكد الاتفاقية على أهمية إدماج قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة في التنمية المستدامة، وتعترف بأن النساء والفتيات والأطفال ذوات الإعاقة، يواجهن خطراً أكبر في العنف أو الإصابة أو الاعتداء، وتعترف بحق الأشخاص ذوي الإعاقة في الوصول إلى البيئة المادية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وخدمات الصحة والتعليم والإعلام والاتصال من أهمية لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ومن هذه المنطلقات، وضعت ثمانية مبادئ أساسية مبينة في الجدول (٢).

جدول (٢): المبادئ الأساسية التي ترتكز عليها حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

١- احترام الفوارق وقبول الأشخاص ذوي الإعاقة، كجزء من التنوع البشري والطبيعة البشرية.
٢- احترام كرامة ذوي الإعاقة واستقلالهم الذاتي.
٣- عدم التمييز ضدهم بأي صورة.
٤- كفالة اشتراك ذوي الإعاقة ومشاركتهم في المجتمع بصورة كاملة وفعالة.
٥- إتاحة تكافؤ الفرص، والوصول إلى البيئة المادية والاجتماعية والثقافية وخدمات الصحة والتعليم وغيرها، لذوي الإعاقة.
٦- احترام قدرات الأطفال ذوي الإعاقة، وحقهم في الحفاظ على هويتهم.
٧- المساواة بين الرجل والمرأة.
٨- إمكانية الوصول إلى جميع مقومات الحياة.

وتهدف الاتفاقية إلى تعزيز وحماية وكفالة تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة، تمتعاً كاملاً على قدم المساواة مع الآخرين بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتعزيز احترام كرامتهم المتأصلة.

وتُعنى الاتفاقية الدولية بالالتزامات (التعليمية، والأمنية، والصحية، والحقوق السياسية، وإدماج قضايا ذوي الإعاقة في استراتيجيات التنمية المستدامة، وإعمال حقوق الإنسان دون ما تمييز بما في ذلك اتخاذ التدابير التشريعية والإدارية، لإنفاذ الحقوق المعترف بها).

ويُعنى البرتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، الملحق للاتفاقية باختصاص لجنة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في كل دولة.

تمكين ذوي الإعاقة من التمتع بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية

وقد وضعت آلية للعمل لضمان تنفيذ الاتفاقية الدولية، تتطلب تعاون الدول لتحقيق أهداف الاتفاقية وتشكل لجنة معنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لتقوم بتنفيذ المهام المنوط بها في الاتفاقية. وتتولى وزارة الشؤون الاجتماعية في الدول المنظمة إلى الاتفاقية والمؤسسات التابعة لها، وخاصة الجمعية الوطنية للمعاقين فيها، بالتعاون مع هيئة حقوق الإنسان، ووزارة الخارجية، ومن تراه وزارة الشؤون الاجتماعية إعداد تقرير دوري حول الاتفاقية.

ويأتي العقد العربي للمعوقين كأداة مماثلة للاتفاقية الدولية، ولكن في إطار إقليمي، تُراعي خصوصية المنطقة، ولينص على آلية لمتابعة تنفيذ العقد من خلال لجنة وطنية ولجنة تضم الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، والمنظمة العربية للمعوقين.

وقد وافقت المملكة على الاتفاقية بموجب المرسوم الملكي رقم (١٤٩) بتاريخ ١٤٢٩/٥/٢١هـ، عطفاً على قرار مجلس الشورى رقم (٦٦/٩٦)

بتاريخ ١٤٢٩/١/١٨هـ، وقرار اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم (٢٢٣) بتاريخ ١٤٢٩/٤/١هـ.

تشكيل لجنة معنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لتقوم بتنفيذ المهام المنوط بها في الاتفاقية

وللمجتمع ومؤسساته الخيرية في المملكة العربية السعودية مساهمات مشكورة في دفع عجلة رعاية وتأهيل المعوقين لممارسة حقوقهم في المملكة العربية السعودية، تجسدت في إنشاء عدد من مراكز التشخيص والرعاية والتوظيف ومن ذلك على سبيل المثال، الجمعية السعودية الخيرية لرعاية وتأهيل الأطفال المعوقين (جمعية الأطفال المعوقين حالياً). والتي أقامت بدورها مراكز لرعاية وتأهيل الأطفال المعوقين في بعض مناطق المملكة، و(الجمعية السعودية للتوحد)، و(جمعية الصم)، و(الجمعية الخيرية لرعاية وتأهيل المعوقين) في المنطقة الشرقية وغيرها. وبلغ عدد الجمعيات الخيرية أكثر من (٦٠٠) جمعية، يُعنى عددٌ كبيرٌ منها برعاية وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة إلى جانب مؤسسات خاصة وأهلية، منها (مدينة الأمير سلطان بن عبد العزيز للخدمات الإنسانية)، ومركز (العون) في جدة، حيث كان إنشاء أول مركز من قبل الجهات الأهلية عام ١٣٩٧هـ، وازداد عددها حتى وصل في عام ١٤٢٠هـ إلى "تسعة عشر" مركزاً أهلياً للرعاية والتأهيل، تقدم خدماتها للمعوقين بمختلف مدن ومراكز وقرى المملكة.

ومع كل ما سلف، تبقى الحاجة قائمة للمزيد من الجهد والدعم والمساندة؛ لتفعيل النظم واللوائح، وتطوير صور التلاحم والتنسيق والتعاضد بين أفراد المجتمع ومؤسساته، لتحقيق المزيد من الأهداف الخدمية للأشخاص ذوي الإعاقة من قبل الجهات الحكومية والأهلية والجمعيات الخيرية، بل، وجميع أفراد المجتمع المدني، ورسم الصورة المشرقة التي نتطلع إليها جميعاً في المملكة، ففي المجال الإحصائي لا تزال الحاجة قائمة إلى إيجاد سجل وطني للإصابة بالإعاقات وتصنيفها وحصر التسهيلات الخدمية في مجالات التشخيص والرعاية والتأهيل لمختلف الأعمار وتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة، وتفعيل برامج التشخيص المبكر، والتدخل المبكر لما قبل الزواج، وما قبل تكوين الأسرة، وللحوامل، وحديثي الولادة، وإعمال وسائل الوقاية الفاعلة لمختلف أنواع الإعاقات وفي مختلف الأعمار، وتعزيز الوصول الشامل للأشخاص ذوي الإعاقة إلى مختلف الجهات ذات العلاقة بالحياة المعيشية، ومراكز ومنشآت الخدمات وفي مختلف مناطق المملكة.

ففي مجال التوعية والتثقيف لا تزال الحاجة قائمة لتكثيف العمل لرفع مستوى الإدراك والوعي بالإعاقات، وأنواعها، ومتطلباتها الخدمية، وزيادة مراكز الرعاية لمواكبة مقتضيات تزايد أعداد المعوقين وحاجتهم إلى الدعم المادي والرعاية والتأهيل. وفي مجال البحوث العلمية تبرز الحاجة إلى استجلاء أوجه مُسببات الإعاقة ووسائل مكافحتها والحد من آثارها، وإيضاح الطرق الناجعة لتقديم الخدمات المناسبة للمصابين بها على أسس علمية، وتبنّي مشاريع بحثية وطنية وأساسية تُعنى بتسهيل سبل الحياة المعيشية للأشخاص ذوي الإعاقة، حيث دور البحث العلمي في الجامعات والمستشفيات والمؤسسات ذات الصلة في هذا المجال، والعمل على تحقيق تطلعات الأشخاص ذوي الإعاقة إلى مستويات متطورة في هذه الحقول والمجالات.

والتكامل والتنسيق بين الجهات التي تقدم خدمات في مجال الإعاقة، أمر ضروري لتحقيق الشمولية، والوصول إلى الأهداف الرامية لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع في ضوء توجيهات خادم الحرمين الشريفين، وحكومته الرشيدة ،والدعم المتوافر لتأمين متطلبات ومقتضيات الخدمات اللازمة للأشخاص ذوي الإعاقة، حيث لا تزال جهود الوقاية والرعاية والتأهيل والتمكين لهم تنمو باضطراد – كماً ونوعاً – والحمد لله والمنة.

الإهتمام بالبحوث العلمية لمعرفة أوجه مُسببات الإعاقة ووسائل مكافحتها والحد من آثارها

الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام
CHARITY COMMITTEE FOR ORPHANS CARE

في ظل توسع الجمعية بافتتاح فروعها وزيادة المستفيدين من خدماتها، تبنت إنسان إنشاء الأوقاف الخيرية بهدف تغطية مصاريف كفالة الأيتام من ريع الأوقاف ، ويمكن إيصال صدقاتكم لمشاريع الأوقاف من خلال دعم **مشروع الصدقة الجارية**

بإمكانك إيصال دعمك من خلال إرسال رسالة SMS فارغة إلى الرقم 5055 لكافة مزودي خدمة الاتصالات

ثمرات دعمكم

أرقام حسابات الجمعية

مصرف الراجحي	1646080100001190
بنك الرياض	2011693049901
بنك البلاد	9993333111110005
البنك العربي الوطني	0180117400000015
البنك السعودي الهولندي	0331781000005
مصرف الإنماء	68220002000000
البنك الأهلي التجاري	2231900000200
بنك ساب	0200999904472
مجموعة ساميا المالية	9907004758
البنك السعودي الفرنسي	7796400001163
بنك الجزيرة	0036231111001

للتبرع والاستفسار 920001133 - www.ensan.org.sa

عضو مجلس الشورى اللواء طيار عبد الله السعدون لـ " الشورى"

تجربة الشورى من أجمل محطات حياتي

من الدراجة إلى الطائرة... هكذا عنّون أول كتاب يحكي سيرته الطويلة من الطفولة والمدرسة والكلية العسكرية، إلى أن طار للولايات المتحدة، وواصل دراسته في المجال العسكري وتعلم الطيران، ليعود إلى أرض الوطن، وهو يحمل تجربة ثرية للبدايات الأولى من تخصصه في الطيران العسكري، الذي لم يمنعه من شغفه القديم المتمثل في قراءة الأدب والأعمال الأدبية، وبعد طول مشوار من الغربة يعود الضابط الطيار لمهام وظيفته التي تتطلب منه ضرورة التنقل داخل المملكة وخارجها، إلى أن يتم تعيينه قائداً لكلية الملك فيصل الجوية، ومن ثم عضوًا في مجلس الشورى في دورتيه "الخامسة والسادسة".

عضو مجلس الشورى، اللواء طيار ركن متقاعد/ عبد الله بن عبد الكريم السعدون، فتح قلبه وعقله لـ"الشورى" وروى جوانب كثيرة من مراحل حياته الشخصية، فإلى تفاصيل الحوار.

أجرى الحوار: منصور العساف

س- ربيع العمر وبدايات المشوار الدراسي أيام الطفولة الأولى، ماذا بقي منها في ذاكرة اللواء/ عبد الله؟

ج- بقيت أشياء كثيرة تحتل مكانها في الذاكرة، لا تستطيع أي برمجة لاحقة أن تمحوها، ذكريات بقي طعمها في فمي وصداها في أذني وتأثيرها في كل عمل أقوم به، ففي الغاط تلك البلدة الهادئة التي أسندت رأسها إلى سلسلة جبال طويق، ومدت أقدامها على رمال النفود الحانية، وبين هذه وتلك أودية تمدها بالحياة مثل العروق في الجسد، هناك كانت الطفولة والصبا، عشت يتيماً، لكن عظمة الأم وحنانها لم يترك لليتم أثراً، أتذكر جيداً موطن الصبا، ولو ذهبت اليوم لأفتش عن بقايا تلك الحجارة التي كنا

نلعب بها لوجدت بعضاً منها، ولا تزال تلك الأثلة التي كنا نستظل بها ونصطاد فيها الطيور واقفة حزينة تحيي من يمر بها بكل كسل، أتذكر جيداً حين كنا نذهب حفاة إلى المدرسة، أما الأولاد الميسورون فيأتون على الحمير

> عشت يتيماً لكن
> حنان الأم لم يترك
> لليتم أثراً

والدراجات الهوائية، أتذكر المدرسة جيداً وقسوة المعلمين وإخلاصهم، أتذكر شظف العيش حيث لا كهرباء ولا وسائل اتصالات، وحتى الماء يتم جلبه من الآبار القريبة بمجهود فردي من قبل الرجال والنساء.

الأول على الكلية

س- كيف كانت مرحلة الدراسة للواء/ عبد الله السعدون وتأثيرها على مسيرتك في الحياة؟.

ج درست المرحلة الإبتدائية في الغاط، ولم يكن فيها آنذاك سوى مدرسة واحدة، وكنت محظوظاً بوجود أم حرصت على تعليمي. ولولا إصرارها لتركت المدرسة كما تركها أبناء جيراننا ممن كنت أغبطهم على عدم الذهاب إلى المدرسة. وبدلاً من ذلك استطعت أن أقنع أحدهم بدخول المدرسة مما جعل بقية إخوته يتبعونه رغم عدم قناعة والدهم بأهمية الدراسة. ولأنه لا يوجد مدرسة متوسطة في الغاط ، فقد انتقلت إلى الرياض عند عمي. يرحمه الله ، وسجلت في المتوسطة الثانية في شارع الملك فيصل، ثم انتقلت إلى متوسطة ابن خلدون بعد افتتاحها لقربها من البيت في دخنه. كان المعلمون من مختلف الجنسيات العربية. وكان الحشو في المناهج أقل مما هو عليه الآن. وكانت الأنشطة الفنية والرياضية كثيرة أيضا، وبعدها انتقلت إلى اليمامة الثانوية، وكانت الوحيدة في الرياض المتاحة لنا. أما الثانية فكانت ثانوية معهد العاصمة الذي كان في ذلك الزمان لأبناء الأسرة المالكة وبعض الأسر القريبة منهم فقط.

لم أكن أذكى زملائي ولكنني حددت الهدف واستثمرت الوقت

الصبر والإصرار

كانت ثانوية اليمامة تعج بالتيارات الفكرية من كل مكان، أحببت القراءة وكنت مسؤولا عن الإذاعة المدرسية، وكان جو التسامح هو السائد إلى أن بدأ التشدد مع ما صاحب الصحوة من اجتهادات وأصبح الفن من الأمور غير المرغوبة فيها وخاصة الموسيقى، بعد أن أنهيت المرحلة الثانوية، ذهبت إلى كلية الملك فيصل الجوية، وكنت أرغب في دراسة الطب لولا قلة الفرص داخل المملكة وخارجها. وفتحت لي كلية الملك فيصل الجوية نوافذ كثيرة، بدأت أتعلم الانضباط العسكري الصارم، وتعلمت اللغة الإنجليزية، والأكل بالشوكة والملعقة، وأحياناً أسمع الكلمات البذيئة من زملائي القدامى وأتحمل الجزاءات المهينة أيضًا. لكن الصبر والإصرار هو سلاح من يرغب التفوق والنجاح، وجاء يوم التخرج لأحصل على المركز الأول وأحصل على ثلاث جوائز من الجوائز الأربع المتاحة. بعدها أتاحت لي القوات الجوية الابتعاث إلى الولايات المتحدة للمزيد من الدراسة والطيران المتقدم ودورات أخرى كثيرة.

كنت محظوظاً

س- كيف حصلت على المركز الأول في دفعتك، ومعه ثلاث جوائز مع أنك لم تشر إلى أنك كنت متفوقاً في التعليم العام؟.

ج- في الكلية لم أكن أذكى الطلاب، ولا أكثرهم حفظاً، لكنني كنت محظوظاً بوضع هدف مهم، وهو تحقيق المركز الأول منذ دخولي الكلية، وقد عملت جاهداً لتحقيق ذلك، واستثمرت الوقت وكل الإمكانات المتاحة لتحقيق الهدف، حين تضع هدفاً كبيراً يصبح محفزاً. والأمر الثاني المهم والذي تهمله كثيراً، هو أن تتحدث بإيجابية عن نفسك وقدراتك. وبعدها يتولى العقل الباطني تهيئتك للقيام بأفعال تحقق ما تمليه على عقلك الباطني، التحدث إلى نفسك أو أبنائك أو طلابك بإيجابية له مفعول السحر، وهكذا حققت المركز الأول بتوفيق الله، كنت أردد دائماً: كم أنا محظوظ، أنا ذكي، كم أنا سعيد بدخولي الكلية، بعكس بعض الزملاء الذين لا تسمع منهم سوى الشكوى والتذمر والإحباط، ما أقوله لك أثبتته الدراسات الحديثة، لذا علينا أن نتحدث بإيجابية إلى أنفسنا وإلى من حولنا.

الأصعب والأجمل

س- وما أهم القرارات الحاسمة في حياة اللواء/ عبد الله السعدون؟ القرارات الأصعب والأجمل؟.

ج أعتقد أن من أصعب القرارات على الصعيد الشخصي، هو قراري أين أذهب بعد المرحلة الثانوية: فهي التي تقرر الحياة العملية والعلمية، وكنت محتاراً بين الطب والهندسة والطيران، ومع أن ميولي كانت أدبية إلا أنني لم أفكر في التخصص الأدبي أو التربوي، ولو ذهبت إلى هناك لربما كان لي مسلك آخر، أما على المستوى العملي فقد كانت حرب تحرير الكويت من أصعب مراحل حياتي. ذلك أنها كانت نتيجة حماقة دكتاتور أعطى دولة كبرى فرصة ذهبية لتدمير بلده وكل ما بناه من قبله، لقد كنت أتألم وأنا أرى آلاف الطائرات تقلع يومياً حاملة معها الدمار لتلقي به على مراكز الأبحاث وكل ما لدى العراق من قدرات عسكرية واقتصادية ومرافق.

أصعب قرار واجهته هو تحديد مساري بعد الثانوية العامة

أما أجمل قرار فكان بدون مبالغة، هو الزواج من جميلة اسمها سلطانة، لها من اسمها نصيب فقد تسلطت على قلبي وامتلكته وتربعت على عرشه، مضى على ارتباطي بها ثمان وثلاثون سنة، كانت خلالها نعم الحبيبة والمعين والصديق، عملنا معاً كفريق رائع لمواجهة أعباء الحياة، بذرنا وسقينا خلال

تلك المدة أجمل ما يمكن أن يهدى للوطن، أولاداً وبناتاً رائعين وناجحين، وأمضينا أجمل الذكريات في الشدة والرخاء، الزوجة العاقلة والمثقفة هي أجمل ما في الحياة، لأنها تصبح صديقة ومعينة ومستشارة.

الطب والهندسة والطيران جعلت دراستي الأدبية "تحصيل حاصل"

بهؤلاء افتخر

س- بالعودة إلى حياتك الشخصية متى كان الزواج؟، وكيف كانت مراسم هذا الاحتفال في تلك الفترة؟، وما هي ثمرة هذا الزواج؟.

ج- في ذلك الوقت كانت مراسم الزواج تتسم بالبساطة، و أقرب ما تكون إلى الزواج العائلي، كان زواجي في عام ١٣٩٥ هـ، وقد أثمر الزواج عن أشياء كثيرة منها الطمأنينة والصحة والنجاح، كلها عوامل من أسباب السعادة الزوجية، ومعرفة أن الله أوجد الإختلاف بين الرجل والمرأة ليكمل بعضهم بعضاً، وليغطي كل واحد منهما نقاط ضعف الثاني، وليس للتفاضل أو السيطرة، زوجة واحدة ملأت علي كل كياني وغمرتني بالعطف والتشجيع والمؤازرة، ونتج عن هذا الزواج ثلاثة أبناء، أولهم نايف يحمل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد، ويعمل في مؤسسة النقد، وثامر ماجستير هندسة في أرامكو، وفيصل في كلية الطب. أما البنات فأكبرهم دانة محاضرة في جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن، ونورة تخرجت حديثاً من جامعة اليمامة، وستذهب قريباً لدراسة الماجستير في الولايات المتحدة، ومشاعل والجوهرة في المرحلة الثانوية، هؤلاء هم مصدر فخرنا والحمد لله.

فلسفة تربوية

س- رغم مشوارك العسكري الطويل، إلا أنه لا يوجد من بين أبنائك من يحمل الميول العسكرية..لماذا؟، وما هي فلسفتك في تربية فلذات الأكباد؟.

ج- الأبناء والحمد لله جميعهم ناجحون ويتميزون بالاعتدال الذي أحرص على إقناعهم بأهميته في الحياة، وقد تركتهم يختارون ما يناسب ميولهم، ولذا ليس فيهم من لديه ميول عسكرية، رغم أنهم أمضوا جانباً كبيراً من حياتهم في قواعد عسكرية، وفلسفتي في تربيتهم هي أن أكون قدوة لهم، فلا يمكن أن أنهاهم عن عادة وأنا أمارسها، ومن أهم أساليب التربية إغداق الحب والحنان عليهم، وعدم التقتير عليهم، مع تعليمهم قيمة التوفير وعدم التبذير، أعلمهم حب القراءة منذ الصغر، وأذهب بهم إلى المكتبات، وأشتري لهم مجلات الأطفال، وأحثهم على قراءتها ومراسلتها، وألعب معهم الرياضة، وأشجعهم عليها، وقد علمتهم بنفسي السباحة، تدربت معهم على التايكوندو. وتعلمت رياضة الغوص في البحر وتعلموها. وفي هذه الأيام نمارس رياضة صعود الجبال معاً وأحببهم كثيراً في حب الطبيعة واحترامها، وعدم العبث بالممتلكات العامة. وتساعدني زوجتي في الكثير من هذه المهام.

الأبناء أمانة في أعناقنا ومن أكثر الأخطاء التي يقع فيها الدعاة هي حين يركزون على الكم وينسون الكيف، ومنها التربية والتعليم والصحة.

زوجتي وأولادي هم مصدر فخري

الطائرة قبل السيارة

س- هل بالفعل أنك قدت الطائرة قبل السيارة، أم أردت أن يكون عنوان جانبي فقط لكتابك الجذاب "عشت سعيداً"؟.

ج- أؤكد لك أنني دخلت الكلية ولم يسبق لي أن تعلمت قيادة السيارة، في ذلك الوقت لم تكن السيارات متوفرة إلا عند قلة من الناس الميسورين ولم أكن منهم، لذا تعلمت قيادة الطائرة وتخرجت من الكلية. وأنا لا أملك رخصة قيادة، ولا أعرف كيف أقود السيارة، وقد كنت محظوظاً أنني تعلمت قيادة السيارة في أمريكا حيث يركزون هناك على أصول السلامة كربط الحزام والتقيد بالسرعة وإعطاء الطريق حقه، وقد تعلمت كل ذلك بعد التخرج وعلمته لأبنائي فيما بعد.

تعلمت قيادة الطائرة قبل السيارة بسنوات

تدوين التجربة

س - من "الدراجة إلى الطائرة" كتاب ممتع ومفيد وينقل تجربة ثرية، حدثنا عنه واختصر للقارئ كيف فكرت في كتابته؟.

ج- قصة هذا الكتاب بدأت قبل تقاعدي بعشر سنوات، حين قرأت مثل صيني يقول: " لتعمر الأرض عليك أن تقوم بثلاثة أمور أن تزرع شجرة وأن تكون أسرة وأن تكتب كتاب". ومثل آخر يقول: " إذا مات عجوز مات معه مكتبة كبيرة"، حينها بدأت أجمع مواد الكتاب وأدون ما أعتقد أنه سيثريه ويفيد القارئ، خاصة أنني وجيلي كنا محظوظين أن عشنا بين جيلين، جيل الجوع والحاجة وشظف العيش، وجيل الوفرة والكماليات الكثيرة التي ننعم

بها، وقد سجلت في بداية الكتاب بعض المواقف التي تؤخذ منها العبر والدروس، وكانت العمة سارة هي نجم الكتاب دون منازع، لعصاميتها وقوة عزيمتها وصبرها وعدم يأسها، وزواجها سبع، مرات ثم تحدثت عن المدرسة في ذلك الوقت، وانتقالي إلى الرياض، ودخولي كلية الملك فيصل الجوية، وبداية الطيران، وكان العنوان الجانبي للكتاب "من الدراجة إلى الطائرة" ذلك أنني انتقلت من قيادة الدراجة إلى قيادة الطائرة دون معرفة قيادة السيارة، وتحدثت كثيراً عن تجاربي في أمريكا وفي الظهران والطائف وتبوك وجنوب المملكة وصنعاء، ودروس كثيرة تعلمتها من مراحل الطيران المختلفة من النجاحات الكثيرة والإخفاقات أيضا.

تحدثت كثيراً عن موضوع قريب إلى نفسي، وهو التعليم بمراحله المختلفة، وكيف انحرف عن مساره وأصبح للتلقين والحصول على الشهادة فقط، وأوردت أمثلة على ذلك، ومثال حي على المعلم الناجح، وتحدثت عن الثقافة وأثرها في تقدم وتخلف الشعوب، والكتاب اليوم يجري الإعداد لطبعته الرابعة، وخصوصاً بعد أن كتب عنه معالي الوزير عبد العزيز الخويطر، كتاب أشاد به وأهداه لي دون أن أعلم بذلك إلا بعد طبعه وتوزيعه، لقد فتح هذا الكتاب لي نوافذ كثيرة ومعارف شتى، وأفادني في كثير من جوانب اللغة والتأليف، وبسببه تلقيت اتصالاً من صاحب السمو الملكي الأمير/ سلمان بن عبد العزيز – يحفظه الله – الذي قرأ الكتاب وأعجب به وأهداه لبعض أصحاب السمو الأمراء، وبسبب الكتاب ذهبت إلى كل من نيوزيلندا واستراليا وماليزيا لإعطاء محاضرات للطلاب السعوديين هناك.

كما قمت بإعطاء محاضرات داخل المملكة في الجامعات والمدارس والمنتديات. إنني أنصح كل صاحب تجربة أن يدونها ليستفيد منها غيره.

مزيد من الصلاحيات لمجلس الشورى

س- هذه هي الدورة الثانية لك في مجلس الشورى، حدثنا عن هذه التجربة بشيء من التفصيل؟.

ج- أعتبر تجربة الشورى من أجمل محطات حياتي ذلك أنها فتحت لي أبواب معرفة كثيرة، وذلك لتنوع الخبرات، والتخصصات العلمية والعملية لأعضاء المجلس، وكثرة المواضيع التي يدرسها، حقاً إنها جامعة عملية يتخرج منها العضو بالكثير من التجارب، كما أنها فرصة لا تتكرر ليعطي العضو رأيه في الكثير من مواضيع تهم المواطن في هذا البلد، ويعد المجلس صمام أمان فيما يخص الأنظمة ودراستها وتعديل ما يراه في مصلحة المواطن. المجلس يزخر بالعقول والتجارب من مختلف التخصصات وما يحتاجه هو مزيداً من الصلاحيات ليتمكن من مساندة الحكومة ويكون خير عون لولي الأمر في القضاء على الفساد، والكثير من السلبيات وحفظ المال العام، ومراقبة أداء الجهات التنفيذية، وتقوية الجهات الرقابية.

مجلس الشورى يزخر بالعقول والتجارب ويحتاج المزيد من الصلاحيات

سيارات الأجرة .. العشوائية والفوضى .. الخلل في التنظيم أم في الرقابة

النقل عصب الحياة وشريان المدن العصرية، وكلما تعددت وسائله وخياراته سار موضوع النقل والتنقل في المدن خصوصًا الكبيرة بوتيرة سهلة ويسيرة، إلا أن هناك محاذير قد تطرأ على بعض هذه الوسائل منها سيارات الأجرة التي تتأتى مع الحاجة لها خصوصا في تلك المدن التي تعج بالكثافة السكانية كمدينة الرياض.

وتشهد مدينة الرياض كغيرها من عواصم العالم زحمة مرورية كبيرة، الأمر ترافق معها حاجة ملحة لسيارات الأجرة.. والأخيرة تعيش الآن حالة من الفوضى والعشوائية، لا تعكس المستوى الحضاري التي وصلت إليه العاصمة.

سيارات الأجرة وخدماتها العشوائية، وتنظيم هذا القطاع المهم، وأهمية سعودته، كونه واجهة حضارية للبلد، خصوصاً في المطارات، كانت عنواناً للتحقيق لمجلة "الشورى" حيث تناولت هذا الموضوع، وسلطت الضوء عليه واستكشفت خفاياه وخباياه مع مسئولين وممارسين سعوديين لهذه المهنة التي يسيطر عليها الوافد الأجنبي.

وأجمع كل من قابلتهم المجلة على أن هذه الخدمة تعيش حالة عدم التنظيم، والحاجة الماسة لسعودة هذا القطاع بالكامل بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة، وتوطين هذه المهنة التي تدر دخلاً، وتتشارك مع المواطن السعودية حياته اليومية.

وتطرقت المجلة لمحاور أبرزها ما ينقص هذا القطاع وتشريع قوانين تسهم في تسهيل حركة سيارات الأجرة، وتحديد أماكن خاصة لوقوف سيارات الأجرة بدلا من العشوائية في بحثها عن الركاب في الشوارع والطرقات السريعة، وتسببها في الكثير من الحوادث المرورية، إلى جانب أهمية سعودة قطاع الأجرة بالكامل أسوة بدول العالم، بالإضافة إلى توحيد الأسعار لجميع سيارات الأجرة ومراقبتها، كما تطرقت المجلة في هذا التحقيق إلى المعوقات والصعوبات التي يواجهها مستخدموا سيارات الأجرة.

في البداية نوه عضو مجلس الشورى رئيس لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بالمجلس سعدون بن سعد السعدون إلى: "أن مشكلة الازدحام المروري من الظواهر السلبية التي أصبحت تميز شوارع مُدننا

متوسط الحوادث المرورية لسيارات الأجرة (١٢) ضعف متوسط حوادث المركبات الأخرى.

د. سعدون السعدون

الرئيسية في المملكة خلال السنوات الماضية. مُرجعاً ذلك إلى عوامل عديدة منها: (الهجرة إلى المدن الكبرى طلباً للرزق، أو مواصلة الدراسة، أو متابعة المصالح في الأجهزة الحكومية المتركزة فيها، أو الحصول على الخدمات المتوفرة في الرياض بشكل أفضل من الموجود في الأماكن الأخرى). إلى جانب كثرة الشركات والأعمال وارتفاع مستوى المعيشة في الرياض الذي مكن الكثير من السكان من مواطنين ووافدين من اقتناء المركبات الخاصة بيسر وسهولة مما زاد من أعداد المركبات الصغيرة في الشوارع، وبنسبة أعلى بكثير من أعداد الحافلات، حتى تسبب في هذا الازدحام الذي لا يطاق".

وأكد: "أن الحل الجذري لهذه المشكلة يكمن في سرعة الانتهاء من تنفيذ مشاريع النقل العام داخل المدن، لتقليل الاعتماد على السيارات الصغيرة والتوجه إلى التنقل عن طريق الحافلات والقطارات، لافتاً النظر إلى اعتماد واقرار عدد من مشاريع النقل العام من قبل الدولة - يحفظها الله - في كل من الرياض ومكة المكرمة وجدة والمدينة المنورة".

وعد الدكتور/ السعدون انتشار سيارات الأجرة (الليموزين) التي تجوب الشوارع ليل نهار بشكل عشوائي بحثاً عن الركاب مشكلة كبرى يجب الوقوف عندها طويلاً، والعمل على مواجهتها بالحلول الممكن تنفيذها. مضيفاً إلى ذلك ظاهرة تكدسها أمام الأسواق العامة، وفي الشوارع والطرقات الرئيسية وانتقالها السريع إلى الخانات اليمنى من الطريق ووقوفها المفاجئ مما يُسهم في إرباك السير والتسبب في الحوادث.

وقال: "إن مشكلة الازدحام المروري تحتاج إلى منظومة متكاملة من الحلول، فبالإضافة إلى أهمية تطوير شبكة متكاملة للنقل العام تشمل الحافلات والقطارات الكهربائية، لإيجاد بدائل مناسبة للنقل وموثوقة يستخدمها المواطنون والوافدون كبديل عن مركباتهم الخاصة، والاعتماد على آليات النقل الجماعي، فإننا بحاجة إلى حل مساند وسريع لمشكلة الفوضى التي نراها الآن في عمل سيارات الأجرة، والعمل على تطبيق أنظمة النقل ولوائحه القائمة والمعدة من وزارة النقل على سيارات الأجرة (الليموزين) للحد من تجوالها العشوائي والتنسيق المستمر بين وزارة النقل، ووزارة الشؤون البلدية والقروية، والإدارة العامة للمرور في هذا الشأن، وتخصيص أماكن لوقوف وانتظار سيارات الأجرة بشكل منظم، وفي مواقع

معينة يتم الاتفاق عليها، وكما هو الحال في المدن المتقدمة يتم تخصيص مواقف في نهاية الشوارع الرئيسية، وفي مواقع معينة عند الأسواق التجارية يتم منها اركاب وتنزيل الركاب وانتظار سيارات الأجرة".

تزويد سيارات الأجرة بأجهزة اتصال ورقم هاتف موحد لكل شركة

وأضاف الدكتور/ السعدون: "أن تطبيق هذه الأنظمة واللوائح سيحد من التجوال العشوائي لسيارات الأجرة والتي انتشرت بشكل كبير، وتجوب الشوارع بحثا عن الزبائن بشكل عشوائي. وطالب بتزويد سيارات الأجرة بأجهزة اتصال حديثة ورقم هاتف موحد لكل شركة، وتقييد تحركها؛ ليكون حسب الطلب من المتصلين والقضاء على التحرك العشوائي، وإلزام أصحابها بتركيب الأنظمة الآلية، للتمكن من تتبع المركبات وتحديد أماكنها ومراقبتها وربطها بمركز المعلومات بوزارة النقل لمتابعتها، ومعرفة مدى تقيدها بالأنظمة والقوانين".

سعودة قطاع الأجرة بالكامل أسوة بدول العالم

وتمنى سعودة قطاع سيارات الأجرة بالكامل لأهميته، والذي يمكن عن طريقه توفير فرص عمل كبيرة لأبناء البلاد، معرباً عن اعتقاده بأن القطاع يحتاج إلى التطوير ليكون مُجدياً ومرغوباً لدى المواطنين.

ورأى أن أهم خطوة في هذا السياق، هي رفع مستوى العاملين في هذا القطاع وتحديد رواتب مجزية لهم، بحيث يمكن اعتباره وظيفة رسمية تؤمن دخلاً مناسباً ومستوى معيشة طيب للمواطن. ولفت النظر إلى أن من يقبل على مهنة سائق الأجرة في الوقت الحالي، هم المتقاعدون، أو من لم يجد عملاً، وبالتالي يعتبره عملاً مؤقتاً فلا يعطيه الأهمية والتركيز الكامل، ولذلك تتجه معظم الشركات إلى استقدام العاملين من الخارج.

واقترح إصدار كادر وظيفي وساعات عمل محددة ووضع مميزات مغرية تلتزم بها الشركات لتوظيف المواطنين كخطوة أولى نحو تطوير هذا القطاع، كما شدد على أهمية وضع ضوابط يتقيد بها العاملون في هذا القطاع من المواطنين. إلى جانب التنسيق والتعاون مع الهيئة العامة للسياحة والآثار وتحديد مراكز معتمدة لتدريب وتأهيل المواطنين الراغبين العمل في مهنة سائق سيارة الأجرة.

إصدار كادر وظيفي وساعات عمل محددة وحوافز مغرية لسعودة القطاع.

توحيد الأسعار لجميع سيارات الأجرة

وأشار الدكتور/ سعدون السعدون إلى أن أسعار خدمات سيارات الأجرة غير منضبطة بالرغم من وجود العدادات حسب اشتراطات وزارة النقل. وأرجع ذلك إلى عدم قناعة الزبائن بمصداقية هذه العدادات واعتقادهم أن تسعيرتها عالية بالنسبة لمشاويرهم التي تعودوا عليها، فيتجهون إلى "المفاصلة والمفاوضة" مع السائق والتي قد تتسبب في الخلاف وسوء الفهم في تحديد الأجرة. وطالب وزارة النقل بعمل حملات توعوية لبيان أهمية هذه العدادات ومصداقيتها، وإلزام كل من السائق والزبون بها بعد تأكد الوزارة بأن الأسعار التي وضعتها للكيلو من المسافات عادلة ومرضية.

تنظيم سيارات الأجرة في المطارات بما يعكس الوجه الحضاري للمملكة.

وأكد أهمية تنظيم سيارات الأجرة في المطارات، لأنها واجهة البلاد وأول من يستقبل القادمين إلى بلادنا الغالية. مؤكداً أهمية متابعة سيارات الأجرة في المطارات من حيث نظافتها، وتوفر وسائل السلامة فيها بما يسهم في تحسين خدماتها ويزيد من فعاليتها. وطالب أن يشمل ذلك محطات القطارات التي تئن من الفوضى في الأسعار ونوعية السيارات غير المؤهلة لتقديم الخدمة في هذه المواقع المهمة – بحسب قوله –.

٤٣ ألف سيارة أجرة غالبيتها في الرياض وجدة

من جانبه أكد عضو مجلس الشورى الدكتور/ جبريل حسن العريشي: "أن سيارات الأجرة هي واجهة الدولة أمام زائريها، ومنها يحصل الزائر على أول انطباع عن ثقافة الدولة، لذا فهي تحظى باهتمام عال في معظم دول العالم، كما أنها تتيح للعاملين فيها عائداً اقتصادياً مجزياً إذا تمت إدارتها كما ينبغي".

وكشف الدكتور/ العريشي عن عدد سيارات الأجرة على مستوى المملكة حالياً الذي يصل إلى أكثر من (٤٣) ألف سيارة، فيما يبلغ عدد السائقين السعوديين العاملين عليها حوالي(١٥) ألفاً، في حين أن عدد السائقين من العمالة الوافدة حوالي (٢٨) ألفا، وتعود ملكية هذه السيارات لحوالي (١٣٧٥) شركة سعودية.

وأبان: "أن مدينة الرياض تستحوذ على أكبر نصيب منها بنسبة (٤٠) في المئة، تليها محافظة جدة بنسبة (٣٣) في المئة، ثم المنطقة الشرقية بنسبة (١٧) في المئة ثم تتوزع نسبة (٥) في المئة على بقية المناطق".

واستعرض الدكتور/ جبريل حسن العريشي الخدمات التي تقدمها سيارات الأجرة، مُبدياً تعجبه مما يتم تداوله من مشكلات بشأنها، سواء من السائقين أو الشركات أو وزارة النقل.

ولفت إلى أن كل الأطراف الفاعلة ترى أن الخدمة المقدمة، ليست كما ينبغي أن تكون، وتضارب الآراء بشأن المشكلات التي يتعرض لها هذا القطاع الذي وصفه بالمهم.

ويرى أن المشكلة في شركات سيارات الأجرة في المملكة التي لا تهتم بصيانة السيارات. وقال: "إن شركات الأجرة تتحمل جزء من المشكلة بالنظر إلى وجود أكثر من سائق يعملون على سيارة واحدة، وبعض السائقين يعملون بتراخيص منتهية أو التستر على العمالة المخالفة". مؤكداً أن كثيراً منهم يفتقرون للتأهيل الأدبي والأخلاقي والمهني.

وأضاف: "السائق السعودي يتعامل مع وظيفة سائق الأجرة على أنها وظيفة إضافية وليست أساسية، أو أنها وظيفة مؤقتة يتركها عند الحصول على وظيفة أخرى في مجال آخر".

واستطرد في الحديث عن السائقين ونظرتهم للمجتمع ونظرة المجتمع إليهم بتلك الدونية لمهنة سائقي الأجرة، ومن تفضيل النساء للسائق الوافد، حتى أن بعض سائقي سيارات الأجرة السعوديين يلجئون إلى

التخفي في الزي الباكستاني؛ لكي يكون مقبولاً من النساء ممن يعتقدن أن ركوب السيارة مع السائق الوافد يحافظ على خصوصيتهن أثناء محادثاتهن مع بعضهن أو من خلال الهاتف النقال، أو ممن يتشككن في التزام السائقين السعوديين بآداب المهنة.

وتحدث عضو مجلس الشورى الدكتور/ جبريل العريشي عن ما يتعلق بالشركات، وعدم وجود نظام يفتح المجال للإبداع لتقديم خدمة أفضل.

وقال: "لاحظ البعض أن الكثير من الشباب السعوديين لا يرغب في وظيفة سائق أجرة تحت مظلة الشركات العاملة في القطاع، نظراً لتوافر فرص تملك سيارات الأجرة الخاصة من خلال برنامج خادم الحرمين الشريفين، أو البرامج الأخرى.

وأشار إلى: "أن أغلب مالكي سيارات الأجرة لا يقدرون مهنتهم، ويرون أن ما يقدمونه هو مجرد خدمة ركوب السيارة، بينما في قطاع الأعمال الذي يدخل فيه شركات سيارات الأجرة لا يمكن تحقيق عائد مجز بمجرد إتاحة سيارة الأجرة، وبالتالي الحصول على عائد مماثل لما تحصل عليه أي سيارة أجرة أخرى".

وأكد الدكتور/ العريشي أن الشركة التي تقدم خدمة واحدة لكل الركاب، هي شركة عاجزة عن إدراك أنها تتعامل مع شرائح مختلفة من الركاب ذوي الاحتياجات المختلفة، وكل شريحة تحتاج إلى أسلوب خاص في التخاطب، وفي تقديم الخدمة، وفي الترويج لها، مبيناً أن هناك زبائن لا يهتمون إلا بالسعر المنخفض، بينما هناك من لا يتطلع بالضرورة إلى ذلك بقدر ما يتطلع إلى السائق الجاد، صاحب السيارة النظيفة، الذي يراعي دقة المواعيد، ولا يفرض حديثه على الراكب.

ووجه انتقاداً لسائق سيارة الأجرة الذي لا يهتم كثيراً بحالة السيارة التي يقودها، ولا يحرص على تتبع الأماكن المحتملة لوجود الركاب، ولا يقدم يد المساعدة حين ينبغي ذلك لصاحب الحقيبة الثقيلة أو للمسنين أو لذوي الاحتياجات الخاصة، ولا يراعي أصول التعامل مع المرأة عند ركوبها للسيارة – بحسبه قوله –.

وشدد الدكتور/ جبريل العريشي على أهمية طرح حلول عاجلة، وحسم سن القوانين وتفعيلها في إطار خطة وطنية ذات رؤية وأهداف من شأنها أن تفتح الباب أمام جودة الخدمة وازدهارها، مطالباً أن تتم دراسة مثل هذه الآراء التي تعبر عن كل الأطراف بعمق وحكمة.

وعرج العريشي على اللائحة الجديدة لسيارات الأجرة الخاصة التي نصت على استحداث مراكز توجيه لخدمة الزبائن عبر الهاتف؛ بهدف الحد من الزحام المروري. وأوضح أن اللائحة تقضي بغرامة قدرها (٧٠٠) ريال لتدخين السائق في المركبة، و(٥٠٠) ريال لعدم الالتزام بالزي الموحد، و(٥٠٠) ريال لعدم المحافظة على حسن المظهر، كما حددت اللائحة غرامة استعمال المركبة لمدة تزيد عن العمر الافتراضي بـ (٥) آلاف ريال، وممارسة النشاط بدون ترخيص (٥) آلاف ريال، واشترطت اللائحة ألا تزيد مدة استعمال السيارة على (٥) سنوات من تاريخ الصنع، ولا تقل سعة المحرك عن (٢٤٠٠) سم٣. كما أعطت اللائحة وزارة النقل الحق في إيقاف التراخيص لمدة (٣) شهور في حال تكرار المخالفة للمرة الأولى، و(٦) شهور في الثانية، وسنة في الثالثة، وسحب الترخيص في المرة الرابعة، كما اشترطت في السائق أن يكون لائقاً صحياً وبدنياً وحاصلاً على رخصة

سيارات الأجرة لا ينبغي أن تكون مهنة من لا مهنة له

قيادة عامة من الفئة الأولى سارية المفعول وصادرة وفقا لنظام المرور.

وشدد عضو مجلس الشورى الدكتور/ جبريل العريشي على أن قيادة سيارات الأجرة لا ينبغي أن تكون مهنة من لا مهنة له، بل هي مهنة لها أصولها وقواعدها.

وتساءل عن تاكسي لندن، وسبب حصوله على لقب المدينة ذات أفضل خدمة تاكسي في العالم على مدى ست سنوات في بعض استطلاعات الرأي، حتى أن هناك خدمة تاكسي لندن في قلب مدينة الرياض.

كما تساءل عن سبب حصول دبي على الترتيب الثالث بين (٤٠) من كبرى مدن العالم في جودة خدمة التاكسي في استطلاعات أخرى للرأي.

وأكد أن المواطنين يستحقون خدمة تضاهي ما يحصل عليه ساكنو لندن ودبي، بوجود سيارة أجرة تليق بالمواطن السعودي، وبمكانة هذه البلاد الطاهرة.

خالد الحقيل

تحديد مواقف خاصة لسيارات الأجرة

وتوجهت المجلة إلى مسؤول في شركة متخصصة في النقل العام هو المهندس/ خالد الحقيل الرئيس التنفيذي لشركة النقل الجماعي (سابتكو) الذي أكد أن نشاط الأجرة من الخدمات الضرورية، وأحد أنماط النقل المهمة التي فرضت نفسها تمشياً مع الطفرة التنموية التي انتظمت في كافة القطاعات الإنتاجية والخدمية، ونتج عنها اتساع أفقي في رقعة المدن.

وقال: "إن ارتفاع دخول الأفراد وزيادة أعداد السكان تَطَلَبَ تطوراً في

خدمات النقل داخل المدن، ومنها خدمات الأجرة، ونتج عن الزيادة الكبيرة في أعداد سيارات الأجرة وانتشارها بشكل ملحوظ، ولا سيما في المدن الرئيسية العديد من السلبيات التشغيلية، ومنها التجوال العشوائي بحثاً عن الركاب وطالبي الخدمة في الشوارع والطرقات، الأمر الذي تسبب فضلاً عن الزحام والاختناقات المرورية في ارتفاع أعداد الحوادث المرورية".

وسلط المهندس/ الحقيل على إحصائيات الحوادث المرورية لسيارات الأجرة التي وصل متوسطها حوالي (١٢) مرة ضعف متوسط عدد حوادث المركبات الأخرى.

وعزا أسباب ذلك إلى التجوال العشوائي في المدن، مشيراً إلى أن كل سائق يقطع يومياً مسافة تزيد عن (٤٠٠) كم، فضلاً عن الإرهاق والتعب الذي يشكو منه سائقو تلك السيارات من جراء ساعات العمل الطويلة التي تزيد عن (١٤,٥) ساعة بحثاً عن الركاب.

وشدد على ضرورة تحديد مواقف مخصصة من قبل البلديات والأمانات لتشغيل سيارات الأجرة مع تطبيق نظام الاتصال اللاسلكي وجعله شرطاً أساسياً لشركات سيارات الأجرة للعمل في هذه الخدمة لضبط الحركة والاستغناء عن مواصلة السير والحركة وتوليد الرحلات العشوائية بحثاً عن الركاب.

وعن سعودة قطاع الأجرة يؤكد الرئيس التنفيذي لشركة سابتكو: "أن هناك جهوداً تبذل في هذا المجال سواء من وزارة النقل، أو وزارة العمل، وبعض الجهات التمويلية منها بنك التسليف السعودي، وبرنامج باب رزق جميل لتمليك سيارات الأجرة للمواطنين لرفع معدلات السعودة في هذا النشاط".

سائق الأجرة يقطع (٤٠٠) كم، ويعمل (١٤,٥) ساعة يومياً

وأشار إلى وجود معوقات تواجه تلك الجهود، تتمثل أبرزها في طبيعة العمل في هذا النشاط، وضرورة توافر الجهود لدعم هذا التوجه من خلال تحديد الاحتياجات ووضع المتطلبات المطلوبة واستقطاب المواطنين وتوظيفهم بشروط حسنة، ومواصلة برامج السعودة حتى بلوغ الهدف المنشود.

وأضاف: "إن خدمات سيارات الأجرة نظرياً موحدة، ولكن تكمن المشكلة في عدم التزام (الشركات والسائقين والمستفيدين) من الخدمة بذلك حيث يعتمد دخل السائق على كيفية الاتفاق بين السائق والشركة، بينما يتم تحديد الأجرة عادة بالمساومة بين الراكب والسائق".

واستطرد قائلاً: "هنالك حاجة لإيجاد الوسائل الممكنة لتبني وفرض نظام العداد للمحافظة على حق الراكب والسائق والشركة، فضلاً عن الإيجابيات الأخرى التي يمكن الحصول عليها من جراء تطبيق نظام العداد، كالتغلب على مشكلة السرعة الزائدة والإرهاق والتعب التي تعد من الأسباب الرئيسية لحوادث هذه السيارات".

وأبان أن ثمة فرق لا يستهان به في متوسط السرعة بين الرحلات التي يستخدم فيها العداد، والتي عادة ما تسير بسرعة معقولة ونظامية، وبين الرحلات التي لا يكون العداد مستخدماً فيها، ويحاول سائقيها الإسراع في إنهاء رحلة الراكب كي يتمكنوا من الحصول على أكبر قدر من الرحلات في أقصر وقت، وكذلك التخفيف من التعب والإرهاق الذي يشكو منه سائقو سيارات الأجرة من جراء ساعات العمل الطويلة بحثاً عن الركاب، لارتباط دخل السائق بإيراده اليومي.

وعن مراقبة سيارات الأجرة أكد المهندس/ الحقيل: "أنها من بديهيات تشغيل الخدمة، مشيراً إلى الجهود التي يقوم بها المسئولون في كل من وزارة النقل وإدارات المرور لضبط وتنظيم عمل سيارات الأجرة والتأكد من الالتزام والتقيد بالنظم والتعليمات ذات العلاقة".

وأوضح: "أن الرقابة مكلفة وتحتاج إلى إمكانيات مادية وبشرية للقيام بها، لا سيما في وجود هذا العدد الكبير من سيارات الأجرة وحركتها الكثيفة في الشوارع والطرقات بحثاً عن الركاب، و تتضمن اللائحة التنظيمية لمزاولة هذا النشاط العديد من وسائل الرقابة كأجهزة التتبع وتطبيق نظام الاتصال اللاسلكي، وفرض نظام العداد، وتخصيص مواقف عامة لتشغيل الخدمة ومنع التجوال العشوائي، بالإضافة إلى الجهود التي تقوم بها إدارات المرور بتكثيف أجهزة الرقابة الميدانية و التلفزيونية وشرطة المرور السرية تسهم إيجاباً في هذا المجال وتولد الشعور بوجود رقابة دائمة في الشوارع والطرقات".

قطاع سيارات الأجرة مربح لكنه يتطلب مجهوداً إضافياً

على صعيد ذو صلة استطلعت مجلة مجلس الشورى آراء من يقوم على هذه الخدمة من سائقي الأجرة السعوديين، وأكدوا أن العمل في هذه المهنة مربح، ولكن يتطلب مجهوداً إضافياً، مشيرين إلى أن سوق العمل يحتاج مزيداً من القوى العاملة، وعبروا عن استيائهم في الوقت ذاته من تأخر قرار توطين هذه الوظائف ومزاحمة الأجنبي لهم في هذه المهنة.

ووصف مناحي السبيعي (٢٨) عاماً العمل في سيارة الأجرة بأنه رائع جداً ومربح من الناحية المادية، مبيناً أنه يعمل في هذه المهنة في المساء، حيث يعمل موظفاً في إحدى الشركات، وذلك لزيادة دخله.

وقال: " إن السوق يتطور ويزدهر كل يوم، ويحتاج مزيداً من السعودة، كاشفاً أن متوسط ما يحصل عليه يومياً ما بين (١٥٠ – ٢٠٠) ريال يومياً".

وأفاد السبيعي الذي يحمل الشهادة الثانوية أنهم يجدون منافسة شرسة من قبل الوافدين، فهم يتحدون في سبيل كسب الزبون ويخفضون الأسعار التي لا نصل إليها فقط كسباً للزبون.

وحصل السبيعي على سيارة الأجرة من خلال برنامج "الإيجار المنتهي بالتمليك" الذي يعمل بها منذ سنة وثلاثة أشهر، لافتاً إلى وجود صعوبات وعقبات تحد من العمل بسبب ظروف التعامل مع هذه المهنة، مشدداً على أهمية وجود ضوابط وأنظمة تحمي قائدي سيارات الأجرة.

وشرح جزءاً من هذه المعاناة بالقول: "تصادف أحياناً من يستفيد من الخدمة ولا يدفع مقابلها، وأحياناً يقوم الراكب بتصرفات لا تليق كالتدخين، وغيرها".

كما التقت المجلة بسائق أجرة آخر، وهو عبد المحسن العصيمي من سكان مدينة الرياض، ويبلغ من العمر (٢٥) عاماً، ويعمل في هذه المهنة منذ سنتين مؤكداً أنها مهنة مربحة لكن في الوقت ذاته متعبة.

وكشف عن ذلك بالقول: "أحياناً نضطر لعدم لبس الثوب حتى نستطيع الحصول على مزيد من الزبائن الذين يفضلون الركوب مع الوافد الأجنبي".

ولم يجد العصيمي ما يفسر سبب النفرة من السائق السعودي، وتفضيل الأجنبي، مشيراً إلى أنها معاناة جميع السائقين السعوديين.

ولفت إلى أنه وبالرغم من ذلك، فإنه مستمر في هذا العمل الذي يجني منه قرابة (٧) آلاف ريال شهرياً.

ونصح الشبيعي العاطلين عن العمل باستغلال الفرصة، والدخول في هذا السوق الرائج والمفتوح، إلا أنه أكد على ضرورة أن تكون الأمانة والكفاءة متحققة في من يريد الدخول لهذا المجال..

وأشار إلى أن هذه المهنة تتطلب الاحتكاك بالجمهور، وخصوصاً من العوائل، ولم يخف العصيمي تعرضه لمواقف محرجة كتحرش الشباب بالفتيات وهو ما أجبره – بحسبه – لتظليل الجزء الخلفي من السيارة حتى يحمي نفسه، ومن يركب معه.

وسلط الشاب العصيمي الضوء على منافس مخالف للنظام، وهو سائق المشاوير الخاصة الذي يضرب بالنظام عرض الحائط مسبباً له ولزملائه مضايقة.

وقال: "هؤلاء لم يجدوا من يردعهم، ولم يتخذوا الطرق النظامية في النقل، وهم بهذا الوضع أحدثوا فوضى وضايقونا في رزقنا".

وعايش العصيمي حالات كثيرة منها التحرش والملاحقة والمطاردة من قبل متهورين ومراهقين، يصل بهم الأمر إلى استيقاف السيارة بالقوة.

وأكد ضرورة وجود أنظمة رادعة لمثل هذه التصرفات غير الأخلاقية، مستدركاً أنه يتعامل مع تلك الأوضاع بشكل رسمي عن طريق تبليغ الشرطة.

وعرج على موضوع العمالة الوافدة التي تنافس في السوق، منوهاً إلى أن الحملة التصحيحية للعمالة الوافدة أسهمت في التخفيف من مزاحمتهم، مُنبهًا إلى عودة بعضهم للسوق بعد هدوء الحملة.

مواطن تعلم اللغة الأوردية، لكسب الوافدين

أما منصور الشمري (٣٥) عاماً فله حكاية سردها لـ "الشورى" ملخصها: (أنه أتقن لغة الأوردو واللباس الخاص بأهل تلك اللغة؛ لأجل أن يحصل على زبائنه).

وقال وهو معتمراً الكوفية الباكستانية والزي الباكستاني التقليدي: "في بداياتي قبل (٥) سنوات لم يكن هناك إقبال من قبل الزبائن خصوصاً من الجنسيات الإسلامية من الهند وباكستان وأفغانستان وبنجلاديش ويتحاشون الركوب معي لأسباب أجهلها".

وتابع: "فكرت في تعلم اللغة الأوردية، وفعلا هذا ما حدث. فتعلمتها من خلال مخالطة من يتكلمون بهذه اللغة، وقمت بتغيير ملابسي لإيهام الراكب بأنني من بني جلدته لأحصل على ما أريد".

هذه الحيلة التي اتخذها منصور الشمري قادته ليحصل على مالاً وفيراً، مؤكداً أنه يتعامل مع ما تقتضيه المصلحة، ولن يستطيع معالجة قناعة مترسخة لدى المقيمين بأن السائق السعودي مثله مثل غيره من سائقي الأجرة.

وطالب الشمري بأهمية توطين هذا القطاع والإسراع في سن القوانين الصارمة التي تحمي من يعمل فيه، منوهاً إلى أنه تعرض لمرات عديدة للضرب والقذف بالحصى أو العلب الفارغة.

وأشار إلى معاناته مع القيادة في ظل استهتار السائقين بسائق الأجرة، وعدم التعامل معه من منطلق احترام وتقدير..

ونادى الشمري من لديه فراغ وعلى علم ودراية بهذه المهنة ويستطيع معرفة الطرق والأحياء والمواقع، أن يمارس هذا العمل الشريف؛ لما له من مردود مالي جيد يغنيه عن السؤال.

أما عبد العزيز باناجه الذي يبلغ من العمر(٤٢) عاماً فيعمل في هذا القطاع منذ (١٥) سنة ولا يفكر بتغيير المهنة لأنها أصبحت باب رزق له، فقد أكد على أهمية تبني حملة لتصحيح مفاهيم المجتمع عن السائق السعودي، وضرورة الثقة به ودعمه.

وقال: "على المجتمع أن يغير النظرة الدونية لسائق الليموزين، كما عليه أن يفضل الركوب مع المواطن السعودي دعما له لأنه ابن البلد".

وشرح باناجه عدم اقبال الراكب السعودي سواء كان رجلاً أو امرأة، مع السائق السعودي، بأنها أسباب غير منطقية وفقاً لكثير من الحوارات التي تدور أحياناً معهم داخل المركبة.

ومن خلال خبرته أكد: "أن عزوف المواطن عن السائق السعودي بحجة أنه لا يأخذ راحته في الحديث بالجوال، وأن السائق السعودي كثير الأسئلة، وهناك نسوة لا يردن أن يعرف السائق بيتها أو مقر سكنها، وغيرها من الأسباب.

الإدارة العامة لتنظيم الجلسات تُكرم الأسمري والعبد المنعم

أقامت الإدارة العامة لتنظيم الجلسات حفلاً تكريميًا لكل من الأمين العام المساعد لشؤون الجلسات الأستاذ/ حسن بن عبد الله الأسمري، والأستاذ/ عبد العزيز بن عبد الله العبد المنعم مدير إدارة القرارات في المجلس بمناسبة تقاعدهما عن العمل. كما تم خلال الحفل الاحتفاء بمدير عام الإدارة العامة لتنظيم الجلسات الدكتور/ سعيد بن محمد القحطاني.

د. البازعي يشارك في مهرجان الشارقة للشعر العربي

شارك عضو مجلس الشورى الدكتور/ سعد البازعي في مهرجان الشارقة للشعر العربي ٢٠١٤م الذي أقيم في الشارقة بدولة الإمارات العربية المتحدة.

واشتمل المهرجان في هذه الدورة على عناوين نقدية لافتة من خلال الملتقى الفكري المصاحب للأمسيات الشعرية، تناولت أثر التحولات الحضارية والثقافية في بناء القصيدة الكلاسيكية، والتساؤل حول ما إذا كانت القصيدة العمودية (شكلاً فنياً أم مرجعية ثقافية)، ومحاولات تغريب القصيدة العمودية، وعلاقة القصيدة الكلاسيكية بعمود الشعر العربي. وشارك في الملتقى الفكري إلى جانب الدكتور/ البازعي كل من الدكتور/ محمد عبد المطلب من مصر، والدكتور/ رائد عكاشة من الأردن، والدكتور/ محمد الخطابي من المغرب.

ترقية ١٢ موظفاً من المرتبة العاشرة فما دون

صدرت موافقة معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور/ عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ على ترقية ١٢ موظفاً إلى مختلف المراتب من المرتبة العاشرة فما دون.

وشملت الترقيات كلاً من:

المرتبة "العاشرة"

- عبدالرحمن بن محمد العرفج — إدارة شؤون الموظفين.

المرتبة "التاسعة"

- عادل بن عويض السلمي — مكتب نائب رئيس مجلس الشورى.
- مقبل بن شاهر البيشي — إدارة التخطيط والتطوير.

المرتبة "الثامنة"

- عبدالرحمن بن عبدالله الزيد/ إدارة أعمال لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة.
- عبداللطيف بن محمد عرفه — الإدارة العامة لتقنية المعلومات.

المرتبة "السابعة"

- محمد بن عبدالعزيز الغريبي — إدارة التخطيط والتطوير.
- جابر بن مفرح قرادي — إدارة المعلومات.

المرتبة "السادسة"

- عبدالله بن يحي طميحي — إدارة الخدمات العامة والصيانة.
- يحي بن علي القرباني — الإدارة العامة للمستشارين.
- بندربن يحي المالكي — إدارة شؤون الموظفين.
- منصور بن فرحان العتيبي — إدارة الأمن والسلامة.
- فهد بن ماجد بن مهنا — إدارة تنظيم الاجتماعات.

و(الشورى) تتقدم بالتهنئة لجميع الموظفين الذين شملتهم الترقيات، وتتمنى أن تكون دافعاً لهم نحو بذل المزيد من الجهد والعطاء في أداء أعمالهم بما يخدم أعمال المجلس ويحقق أهدافه.

تبث روح المشاركة والمسؤولية ..
أندية طلاب وطالبات جامعة الملك سعود تحاكي "المجالس والبرلمانات"

الوعيل

الوعيل لـ" الشورى": نادي الإعلام منبر لنقل صوت الطلاب

الأندية الطلابية في الجامعات السعودية تعد أنموذجاً مصغراً للمجلس أو البرلمان، وأجوائها العملية والانتخابية تحاكي الواقع الشوري، وتنمي المشاركة والمسؤولية الاجتماعية لدى الطلاب والطالبات، بل إنها تبث روح القيادة وتسهم في إعداد الطاقات والكوادر المؤهلة وتفعل عمليات تأهيل وتطوير المشاركة الفاعلة والبناءة لدى طلاب وطالبات المرحلة الجامعية، كما سوف تسهم - بإذن الله - في تحسين وتصحيح الأداء الحكومي والمجتمعي مستقبلاً، من خلال تفعيل الرقابة وتحمل المسؤولية والأمانة التي من شأنها رفعة وخدمة المجتمع والوطن على حد سواء.

"الشورى" تستعرض في هذا التقرير نشاط الأندية الطلابية في جامعة الملك سعود وآلية عملها ونادي الإعلام بالجامعة على وجه الخصوص.

ترشيح رئيس النادي بالتصويت والانتخاب.. والطالب صاحب قرار

ملتقى اكتشاف وتطوير

انطلقت فكرة إنشاء الأندية الطلابية في جامعة الملك سعود أواخر عام ٢٠٠٧ م، وتعد الأندية ملتقى مهماً لاكتشاف وتطوير وتنمية المواهب، والعمل على تشجيع الابتكار والإبداع لدى الطلاب، كما تعد الأندية مركز إشعاع علمي وثقافي واجتماعي ورياضي وفني يتيح للطلاب التواصل مع رواد هذه الأنشطة داخل الجامعة وخارجها ومصدر رئيس لعرض نتاجهم.

آلية الاختيار

تشرف عمادة شؤون الطلاب على النادي ويكون الأعضاء من الطلاب والطالبات المنتظمين دراسياً في الجامعة، والمشرف يتم اختياره من أعضاء هيئة التدريس وهو المسؤول عن التخطيط والتقويم وتنفيذ النشاط، وعادة ما يكون المشرف هو رئيس القسم الأكاديمي، أما مدير النادي فيتم اختياره بالانتخاب حيث يترشح عدد من الطلاب لرئاسة النادي، ومن ثم يتم التصويت على المرشح من قبل الطلاب، وهناك أندية تقوم بمناظرة مباشرة بين المرشحين قبل عملية الاختيار والتصويت، وتستمر فترة إدارته للنادي عامين، علماً أنه لا حد معين لعدد أعضاء النادي.

ويبلغ عدد الأندية بالجامعة حتى الآن أكثر من ١٥ نادياً منها أندية المحاسبة، الاقتصاد، الصيدلة، الموارد البشرية، الفيزياء، تقنية المعلومات، القانون، الإدارة، الحياة، نبراسا، مجتمعي، القراءة، التثقيف الصحي، الإعلام. وتحظى جميعها بدعم مالي من الجامعة سنوياً.

نادي الإعلام

تأسس نادي الإعلام عام ١٤٣٠ هـ بعد طرح الفكرة من أحد طلاب القسم آنذاك.

ويوضح رئيس نادي الإعلام حالياً المعيد في القسم مشعل الوعيل في تصريح لـ"الشورى": "أن عدد أعضاء النادي الآن يبلغ "٤٠ عضواً". ويسعى النادي إلى ربط الطالب بسوق العمل سواء عبر زيارة المؤسسات الصحفية والإعلامية أو عبر استضافة الإعلاميين وخبراء الإعلام داخل أروقة الجامعة، ويهدف أيضاً إلى توفير فرص تدريبية وتوظيفية للطلاب في كافة التخصصات الإعلامية حيث تم تدريب وتوظيف مجموعة من الطلاب في مؤسسات صحفية وقنوات تلفزيونية وإذاعية، ويقدم النادي دورات إعلامية سواء لطلاب القسم أو من بقية التخصصات، من أجل صقل مواهبهم خارج القاعات الدراسية وبعيداً عن إطار المقررات الدراسية".

ويضيف الوعيل: "أن عمادة شؤون الطلاب قدمت كافة الصلاحيات لاختيار الرئيس والأعضاء بكافة الطرق المثلى فأتاحت المجال أمام الطلاب الذين لهم حق الترشح والتصويت".

وأضاف: "نعتزم في الدورة القادمة - لرئاسة النادي - أن يقدم المرشح خطة عمل متكاملة تتواءم مع أنشطة النادي وأهدافه، مشيراً إلى أن سير العمل في النادي أشبه بالعمل تحت قبة مجلس الشورى أو أي برلمان، حيث يقدم الأعضاء قضايا الطلاب التي يعانون منها ويتم مناقشتها وبحث الحلول المناسبة، ومن ثم يتم رفعها بعد الموافقة إلى مجلس القسم".

وخلص إلى القول: "إن النادي يستشعر المسؤولية، ويعد واجهة ومنبر لنقل صوت طلاب الإعلام".

١٨٠ طالباً زاروا المجلس وتعرفوا على آلية عمله

زار مجلس الشورى خلال شهر صفر ١٤٣٥ هـ نحو (١٨٠) طالباً من طلاب الجامعات والمدارس، وحضروا جانباً من الجلسات العامة للمجلس، وشاهدوا النقاش، والحوار تحت القبة، ومستوى الطرح والرأي والرأي الآخر، المتميز بالصراحة والشفافية.

كما تجولوا في أروقة المجلس، وقاعاته المختلفة، وشاهدوا فيلماً قصيراً يوثق عمل المجلس، ويعرف بآلية عمله، ولجانه المتخصصة.

فقد زار المجلس وفود طلابية من كل من: جامعة دار العلوم، ومتوسطة الإمام الدوري لتحفيظ القرآن الكريم، ومدارس صفوان بن سليم، ومتوسطة دار البيعة، ومدارس الفتح، ومدرسة عبد الله بن اسلم متوسطه.

كما زار المجلس عدد من الطلاب المبتعثين في بريطانيا ضمن برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي، ووفد طلابي من جامعة هارفارد الأمريكية بينهم طلاب سعوديون مبتعثون للدراسة في الجامعة.

وتأتي زيارات الوفود الطلابية ضمن التواصل المجتمعي الذي درج عليه مجلس الشورى، لرفع الثقافة الشورية، والحوار لدى أفراد المجتمع، حيث تعمل إدارة العلاقات العامة بالمجلس على تنظيم الزيارات للطلاب، واستقبالهم، وتعريفهم بمجلس الشورى ومهامه التنظيمية (التشريعية) والرقابية، وما يقوم به من جهود في دعم التنمية الشاملة بمختلف مناطق المملكة.

دراسة بحثية توصي بتكوين مجالس شورية مصغرة لتدريب الناشئة وفق المبدأ الإسلامي الأصيل

أوصت دراسة علمية بحثية بتوجيه النظر إلى مبدأ الشورى في الإسلام من خلال تدريسه في مراحل التعليم المختلفة، وتكوين مجالس شورية مصغرة لتدريب الناشئة على هذا المبدأ الإسلامي الأصيل، فالممارسة العملية للمبادئ أجدى وأجدر رسوخاً، وثباتاً واستمراراً .

جاء ذلك في التوصيات التي أصدرتها الباحثة مي بنت محمد بن إبراهيم الرومي بعد دراسة بحثية بعنوان: (الشورى في الإسلام)، حيث أكدت كذلك على ضرورة الاهتمام بتطبيق الشورى في كل مجال من مجالات الحياة، وفيما هو مباح، ولم يرد فيه نص، فهي السبيل الأقرب إلى صواب الرأي والبعد عن الخطأ، وحذرت من الانسياق وراء الدعوات التي تمدح في الديمقراطية الغربية، وضرورة تأصيل مبدأ الشورى الإسلامية .

وقد ختمت الباحثة مي الرومي دراستها – التي تكونت من مقدمة وخمسة مباحث تفرع منها عدة مطالب – بالقول: "استبان من خلال هذا البحث تعريف الشورى، وشمل ذلك تعريف الشورى في اللغة، وتعريف الشورى اصطلاحاً، وظهر كذلك مشروعية الشورى .وتم إيراد الأدلة على مشروعية الشورى من القرآن الكريم، والأدلة على مشروعية الشورى من السنة النبوية، والأدلة على مشروعية الشورى من الإجماع، وأبرز البحث أهل الشورى والشروط الواجب توافرها فيهم، كما كشف البحث عن مجالات الشورى وفوائدها، وبين البحث كيفية تنظيم الشورى، ومعرفة الفرق بينها وبين الديمقراطية ."

وواصلت قائلة: "ومن خلال هذا البحث ظهر أيضاً كيف أن مبدأ الشورى في الإسلام يتصف بالمرونة، حيث جاء هذا المبدأ بدرجة كافية من العموم ليتسع لكل تنظيم بحسب الحاجة إليه، فلم تحدد الشريعة أسلوباً معيناً لممارسة الشورى، بل قررت المبدأ العام، وتركت كيفية التطبيق والتفصيلات وفق حاجاتنا ومقتضيات الظروف والأحوال ."

عدسات لاصقة تساعد في قياس معدلات السكر في دموع المرضى

أعلنت شركة "غوغل" الأمريكية أنها تعمل على تطوير "عدسات لاصقة ذكية" يمكنها أن تساعد في قياس معدلات الغلوكوز في دموع المصابين بداء السكري.

ويتم تطوير العدسة اللاصقة الذكية خصيصًا لمساعدة مرضى السكري على مراقبة مستويات السكر (غلوكوز الدم) لديهم كبديل عن فحص الدم بثقب الجلد يومياً لاستخلاص قطرة دم، وتتضمن العدسة الذكية شريحة بالغة الصغر تبدو وكأنها جزيئات براقة مع هوائي أصغر من شعرة الإنسان، وتنوي غوغل إضافة ضوء من نوع LED، لتضيء مع ارتفاع مستوى السكر.

وبحسب موقع "تيك كرانش" فإن الشركة تختبر حالياً نماذج أولية من العدسات اللاصقة الذكية التي تستخدم شريحة لاسلكية، وجهاز التقاط للسكر لاقط الغلوكوز(glucose sensor)، وتم دمج هاتين الشريحتين بين طبقتين من مادة العدسة اللاصقة. وتستند غوغل في آلية عمل العدسات الذكية إلى أبحاث تؤكد أن سوائل الجسم (مثل دمع العين) يمكن أن تساعد على تتبع مستويات السكر، وسيجري اللاقط في العدسة قراءة كل ثانية لتتبع تعدي السكر للحدود المطلوبة في جسم المريض؛ لتنقل المعطيات إلى المريض وطبيبه. ويُتوقع أن تتعاون غوغل مع شركاء في قطاع العدسات اللاصقة لإنتاج وطرح هذه العدسات الذكية في الأسواق.

غراء لاصق لجراحات القلب

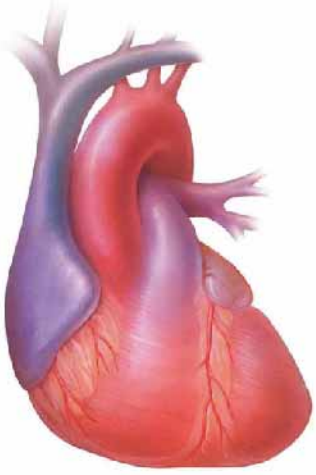

على الرغم من التطور الهائل في مجال الطب، لاسيما جراحة القلب، إلا أنه لا يزال العديد من العلماء يرون أن الطب بحاجة ماسة لنوع من "الغراء الجراحي"، ليضاف إلى قائمة الخيارات المتوافرة حالياً لاستخدامها في عمليات جراحة القلب، وهي الغرز أو التدبيس.

ويعمل جيف كارب مساعد مدير مركز الطب التجديدي في مستشفى "بريغام أند وومان" بمدينة بوسطن الأميركية، وفريق من الباحثين، على تطوير نوع أفضل من الغراء أو "لاصق" لاستخدامه في العمليات الجراحية للأطفال بعيوب خلقية في القلب.

ويتمحور عمل فريق العلماء، بحسب ما أوردته قناة "سي إن إن" الأمريكية، على إنتاج مادة لاصقة تتميز بخصائص القدرة على العمل في قلب ينبض بوجود الدم، أي ما يعني الحاجة إلى مواد مرنة وقابلة للتحلل وغير سامة.

وقد تمكن العلماء من اكتشاف مكونات رئيسة هي "الغيلسرول وحامض السيباسك"، وهي مواد متوافرة بالجسم البشري، تمكن العلماء من استخدامها في إغلاق ثقب بالشريان السباتي بقلب خنزير، وترميم ثقوب بقلب فأر ينبض دون الحاجة لشفط الدم منه، طبقاً لكارب، مشيرين إلى أن "المادة ظلت لاصقة لستة أشهر والحيوان كان بحالة طيبة."

إلا أن أي اختبارات للغراء اللاصق على قلب بشري لم تجر بعد، لكن كارب توقع أن يطرح في الأسواق ما بين سنتين إلى ثلاث سنوات.

الأفوكادو بديلاً للأطعمة الخفيفة

كشفت دراسة علمية حديثة أن "الأفوكادو" يُعد من الأطعمة الفعالة للغاية للحد من آلام الجوع، وتقليل كميات الأطعمة التي يتم تناولها بين الوجبات الغذائية، مؤكدة أن تناول نصف ثمرة "أفوكادو" عقب الغداء يحد كثيراً من اللجوء لتناول أطعمة "السناكس" حتى موعد وجبة العشاء.

وأكدت الدراسة التي أشرف عليها باحثون من جامعة "لوما ليندا" الأميركية ونشرتها صحيفة "الديلي ميل" أن الأشخاص الذين يتناولون "الأفوكادو" مع وجبة الغداء تقل رغبتهم نحو تناول أي أطعمة حتى موعد العشاء بنسبة ٤٠٪، حيث يشعرون بالامتلاء والشبع الشديد لمدة ٣ ساعات كاملة عقب الغداء، لافتة إلى أنه على الرغم من مساهمة هذه الثمرة في زيادة السعرات الحرارية وكمية الكربوهيدرات التي يتم تناولها فإن مستويات السكر بالدم لا ترتفع.

يذكر أنه تم اختيار "الأفوكادو" مؤخراً ضمن أكثر خمسة أطعمة صحية على مستوى العالم، وذلك بفضل قيمته الغذائية العالية واحتوائه على قدر الكبير من الفيتامينات والمعادن، مثل (حمض الفوليك، وفيتامين ج، وفيتامين ك، وفيتامين ب٦، وعنصر النحاس، وكما يحتوي على قدر كبير من الألياف)، والمثير أنه اُختلف في تصنيفه سواء كان من الفاكهة أو الخضراوات، فعلى الرغم من أنه يعد من أنواع الفاكهة في علم النباتات، ولكنه داخل المطبخ يستخدم مع الخضراوات لتحضير السلطة.

الكمبيوتر .. صداع وتشنج عضلات

يعاني العاملون الذين تفرض عليهم ظروف عملهم الجلوس والعمل بوضعية ثابتة ولفترات طويلة من مشكلة تشنج العضلات، مما يؤدي إلى الإصابة ببعض الأمراض كالصداع. لذا ينصح الأطباء الألمان بإجراء بعض التمارين لارتخاء العضلات.

فالعمل أمام الكمبيوتر لساعات طويلة، يؤدي إلى اتخاذ وضعية متشنجة، تتمثل في وضع الأيدي على لوحة المفاتيح والتركيز بالنظر على الشاشة، مما يعني حدوث شدّ في عضلات الكتف والرقبة وتباطؤ تدفق الدم إليها، وانخفاض نسبة الأوكسجين التي تصلها، مما يؤدي إلى إصابة العضلات بالتصلب.

وتؤكد أخصائية العلاج الفيزيائي في مدينة "لايبزيغ" الألمانية، "غريت غيلفيتز"، على ضرورة علاج تصلب العضلات وعدم الاستهانة به، إذ قد يؤدي إلى الإصابة بالصداع.

ولفك تصلب العضلات، تنصح "غريت" بالقيام باستراحة قصيرة أثناء العمل والقيام ببعض التمارين المهمة، كتمارين مدّ العضلات، التي تتمثل في إمالة الرأس إلى الجانب، مما يعني ملامسة الأذن اليسرى للكتف الأيسر وفي نفس الوقت مدّ اليد اليمنى إلى الأسفل، ليحصل شدّ على طول محور الكتف والرقبة. كما يجب المحافظة على التنفس بارتخاء وعدم حبس الأنفاس والبقاء بهذه الوضعية لمدة عشرين أو ثلاثين ثانية ومن ثم العودة ببطء إلى الوضع الطبيعي. وللتدليك دور مهم في فكّ تصلب العضلات أيضا، ويتم ذلك بضغط اليد بقوة داخل العضلة المتصلبة، حتى ولو سبب ذلك ألماً خفيفاً. كما يمكن فكّ تصلب عضلات الرقبة بالقبض عليها بالإبهام والسبابة وتدليك الرقبة من الأعلى إلى الأسفل. أما بعد العودة من العمل، فتنصح غريت بالاستحمام بماء ساخن.

وفي حالة أصبحت حركة العضلة صعبة أو مقيدة أو شعر الشخص بتنميل في الذراعين واليدين، فعندها تنصحه الأخصائية بضرورة التوجه إلى الطبيب. ومن جهة أخرى تؤكد غريت على أن ممارسة الرياضة تساعد على تلافي مشكلة تصلب العضلات.

الصداع ومرض التصلب اللويحي

أظهرت دراسة طبية ألمانية وجود صلة بين الإصابة بالصداع ومرض "التصلب اللويحي". ولم تكن هذه الصلة معروفة سابقاً مما يعني أن هذا يشكل كشفاً جديداً يفتح المجال أمام تشخيص هذا المرض وعلاجه مبكراً.

و"التصلب اللويحي"، هو مرض عصبي يؤثر على الدماغ والنخاع الشوكي، ويؤدي إلى حدوث أضرار في (الغمد الميالين) الذي يحيط ويحمي الخلايا العصبية، مما يقود إلى حدوث مشكلات في نقل الرسائل العصبية بين الدماغ والجسم.

وتشمل أعراض "التصلب اللويحي" اضطرابات في الرؤية، وضعفاً في العضلات، وصعوبة في التوازن، والشعور بتنميل، ومشكلات في الذاكرة والتفكير. وأشارت الدراسة -التي أعدها فريق علمي وطبي ألماني- إلى أن هناك ارتباطاً بين الصداع والإصابة بالتهاب الجهاز العصبي المزمن، أو ما يسمى "بالتصلب اللويحي"، إذ إن الصداع قد يكون أحد الأعراض المبدئية لهذا المرض. ونشرت الدراسة في المجلة الطبية الدولية المتخصصة "بلوس وان"، إضافة إلى مجلة "نيتشر ريفيو".

وتمكن أطباء أعصاب وعلم نفس في مدينة روستوك من إثبات أن الشابات بالأخص ممن يعانين من التصلب اللويحي، يصبن بشكل أكبر بالصداع، الأمر الذي أثار اهتماماً عالمياً، وستكون له آثار كبيرة في تشخيص هذا المرض وعلاجه مستقبلاً.

ويقول البروفيسور "بيتر كروب" - من معهد الطب النفسي السريري وعلم الاجتماع السريري بجامعة روستوك الطبية- إن الصداع عادة لا يشبه تلك الآلام الناجمة عن الشقيقة "الصداع النصفي"، مضيفاً أن الباحثين أجروا فحوصات على مائتي مريض ومريضة مصابين بالتصلب اللويحي ووجدوا أن ٧٠٪ منهم يعانون من الصداع.

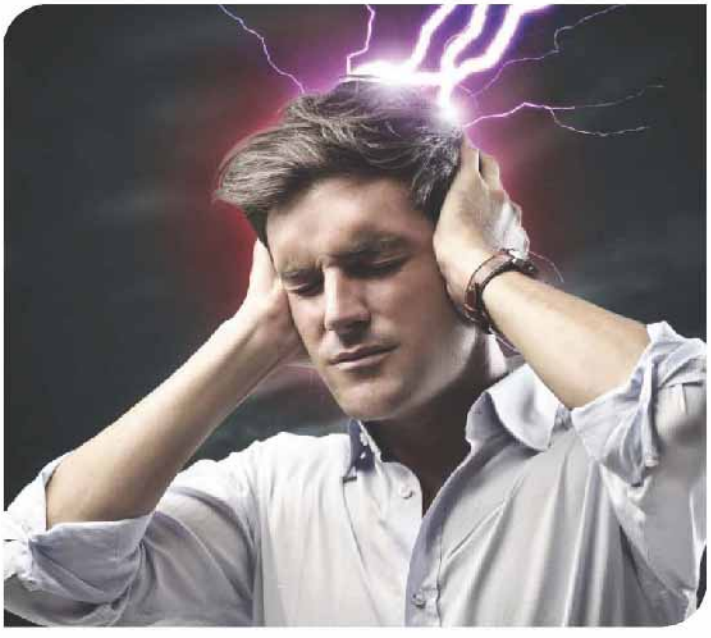

وتكمن أهمية هذا الكشف الطبي في أنه قبل ذلك لم تكن هناك صلة بين الصداع واحتمال الإصابة بالتصلب اللويحي، وذلك حسب ما يقول الدكتور أوفه تسيتل - من عيادة طب الأعصاب في الجامعة ذاتها- مشيرًا إلى أن الكشف عن التصلب اللويحي مبكرا مهم للغاية، وأن هذه الصلة المكتشفة تزيد من نسبة الكشف عن المرض لدى المصابين به.

رئيس مجلس الشورى يستقبل السفير التركي

استقبل معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور/ عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في مكتبه بمقر المجلس في الرياض، سفير جمهورية تركيا المعين لدى المملكة "يونس دميرار".

وأكد آل الشيخ خلال اللقاء عُمق العلاقات الثنائية بين المملكة العربية السعودية وجمهورية تركيا في مختلف المجالات.

وهنأ معاليه السفير التركي بمناسبة تعيينه سفيراً لبلاده لدى المملكة. متمنياً له التوفيق في مهام عمله بما يسهم في تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين، لاسيما على الصعيد البرلماني بما يخدم المصالح المشتركة للبلدين وشعبيهما الشقيقين.

ونقل السفير التركي لمعالي رئيس مجلس الشورى تحيات رئيس البرلمان التركي "جميل جيجك"، فيما حملهُ معاليه تحياته وتقديره لرئيس البرلمان التركي وأعضائه.

وتم خلال اللقاء بحث سبل تعزيز العمل والتعاون الثنائي على صعيد العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان التركي، وتفعيل دور لجنتي الصداقة البرلمانية في المجلسين بما يُسهم في دعم التعاون والعمل المشترك بين البلدين الشقيقين.

ويستقبل سفير المملكة في البحرين

استقبل معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور/ عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ بمكتبه في مقر المجلس بالرياض، سفير خادم الحرمين الشريفين المُعين لدى مملكة البحرين الشقيقة الأستاذ/ عبد الله بن عبد الملك آل الشيخ.

وهنأ معالي رئيس المجلس خلال الاستقبال السفير آل الشيخ على الثقة الملكية الكريمة، مُتمنيا له التوفيق في أداء مهام عمله بما يعزز العلاقات الأخوية بين البلدين الشقيقين.

من جانبه أعرب السفير عبد الله آل الشيخ عن اعتزازه بالثقة الملكية بتعيينه سفيرًا للمملكة في البحرين، داعيًا الله أن يكون عند حسن ظن القيادة الرشيدة، وتقديم كل ما يستطيع لخدمة دينه، ثم مليكه ووطنه.

حضر الاستقبال عضو مجلس الشورى عضو لجنة الشؤون الخارجية في المجلس الدكتور/ عبد المحسن المارك.

د. آل الشيخ يستقبل السفير السديري

استقبل معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور/ عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ بمكتبه في المجلس بالرياض، سفير خادم الحرمين الشريفين المُعين لدى كندا الأستاذ/ نايف بن بندر السديري.

وهنأ معالي رئيس المجلس السديري خلال اللقاء على الثقة الملكية الكريمة، مُتمنياً له التوفيق في أداء مهام عمله بما يعزز العلاقات الثنائية بين المملكة وكندا، لاسيما على مستوى العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان الكندي.

وحمل معالي رئيس مجلس الشورى السفير السديري نقل تحياته لمعالي رئيس البرلمان الكندي وأعضائه.

ويستقبل السفير جمال رفه

استقبل معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور/ عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في مكتبه سفير خادم الحرمين الشريفين لدى جمهورية أوغندا الأستاذ/ جمال رفة.

وتم خلال اللقاء استعراض سبل تعزيز علاقات التعاون بين مجلس الشورى والبرلمان الأوغندي، وتفعيل لجنتي الصداقة البرلمانية في المجلسين.

كما تطرق الحديث خلال اللقاء إلى الزيارة المرتقبة لرئيسة البرلمان الأوغندي "ريبيكا التوكادغا" للمملكة العربية السعودية .

وحمل معالي رئيس مجلس الشورى السفير "رفة" نقل تحياته لمعالي رئيس البرلمان الأوغندي وأعضائه.

ويبحث مع سفير كازاخستان تعزيز العلاقات الثنائية

استقبل معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور/ عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في مكتبه بمقر المجلس في الرياض، سفير جمهورية كازاخستان المعين لدى المملكة "باخيت باتيرشايف".

وهنأ معاليه السفير الكازاخستاني بمناسبة تعيينه سفيرًا لبلاده لدى المملكة؛ متمنياً له التوفيق في مهام عمله بما يُسهم في تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين، لاسيما على الصعيد البرلماني بما يخدم المصالح المشتركة للبلدين وشعبيهما الشقيقين.

ونقل السفير الكازاخستاني لمعالي رئيس المجلس خلال اللقاء، تحيات وتقدير فخامة رئيس جمهورية كازاخستان "نور سلطان نزربايف" ومعالي رئيس مجلس الشيوخ، ومعالي رئيس مجلس النواب، فيما حمله رئيس مجلس الشورى تحياته وتقديره لفخامة رئيس جمهورية كازاخستان، ولرئيسي وأعضاء مجلسي الشيوخ والنواب

جرى خلال الاستقبال استعراض عدد من الموضوعات والقضايا ذات الاهتمام المشترك بين المملكة وكازاخستان، وسبل تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين في شتى المجالات خاصة العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى ومجلسي الشيوخ والنواب، وتفعيل دور لجنتي الصداقة البرلمانية السعودية الكازاخستانية بما يعزز علاقات التعاون البرلمانية.

حضر اللقاء المدير العام للعلاقات العامة والإعلام المكلف في المجلس الأستاذ/ فهد بن عبد الله المسيند.

رئيس مجلس الشورى يستقبل وفداً من الطلاب المبتعثين في المملكة المتحدة

أكد معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور/ عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ اهتمام المجلس بالطلاب المبتعثين في الخارج، وحرصه على التعرف على المعوقات والتحديات التي تواجههم أثناء مواصلة دراساتهم العليا في الجامعات العالمية.

كما أكد معاليه أن مجلس الشورى يسعى إلى إيجاد الحلول المناسبة لتلك الصعوبات عند مناقشة المجلس تقارير الأداء السنوية لوزارة التعليم العالي والجامعات، حيث تقوم لجنة الشؤون التعليمة والبحث العلمي في المجلس بجهود كبيرة في هذا الشأن بما يُسهم في تحقيق تطلعات خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود – يحفظه الله- نحو إعداد جيل واعد متسلح بالعلم والمعرفة؛ ليشارك بدوره في مسيرة التنمية بمختلف مجالاتها.

جاء ذلك خلال استقبال معاليه في مكتبه بمقر المجلس في الرياض، وفداً من الطلاب السعوديين المبتعثين في المملكة المتحدة.

من جانبهم أعرب الطلاب السعوديون عن شكرهم لمعالي رئيس مجلس الشورى، وأعضاء المجلس على ما يبذلونه من جهود لأبنائهم المبتعثين، وحرصهم على تذليل كافة الصعوبات التي تواجههم.

وفي السياق ذاته التقى عضو مجلس الشورى رئيس لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي في المجلس سمو الأمير/ خالد بن عبد الله بن مشاري آل سعود وفد الطلاب السعوديين المبتعثين في المملكة المتحدة.

وأطلع سموه الطلاب خلال اللقاء على الجهود التي تقوم بها لجنة الشؤون التعليمة والبحث العلمي في المجلس في دراسة تقارير الأداء السنوي لكافة الجهات الحكومية ذات العلاقة بقطاع التعليم، ومنها وزارة التعليم العالي والجامعات.

وأكد سموه حرص اللجنة على متابعة أحوال الطلاب والطالبات المبتعثين في الخارج، وتذليل كافة الصعوبات التي يواجهونها لمواصلة تعليمهم.

وقد حضر وفد الطلاب جانباً من الجلسة العامة التي عقدها المجلس، وشاهدوا آلية عمل المجلس في مناقشة الموضوعات المُدرجة على جدول أعماله، ومستوى الحوار، والرأي والرأي الآخر الذي يطرحه الأعضاء بكل حرية وصراحة وشفافية.

نائب رئيس مجلس الشورى يستقبل وفداً أمريكياً

استقبل معالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور/ محمد بن أمين الجفري في مكتبه بمقر المجلس وفداً أمريكياً يضم عدداً من مستشاري ومساعدي أعضاء الكونجرس الأمريكي الذي يزور المملكة حالياً.

ورحب معالي الدكتور الجفري بأعضاء الوفد، منوهاً بعلاقات التعاون بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، في مختلف المجالات، وبخاصة العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والكونغرس الأمريكي.

وأطلعهم على المهام التشريعية والرقابية، التي يضطلع بها مجلس الشورى، وفق اختصاصاته، كما أطلعهم على آلية عمل المجلس ولجانه المتخصصة.

من جانبهم عبر أعضاء وفد الكونجرس الأمريكي عن سعادتهم بزيارتهم للمملكة العربية السعودية، مؤكدين أهمية العلاقات بين المملكة والولايات المتحدة. كما عبروا عن سعادتهم بزيارة مجلس الشورى، وحضور جانب من جلسة المجلس لهذا اليوم، والاستماع إلى الحوار والنقاش الذي تشهده قبة المجلس.

وأجاب معالي الدكتور/ الجفري خلال اللقاء على استفسارات أعضاء الوفد التي تمحورت حول مهام مجلس الشورى، وعدد أعضائه، والدور الذي تقوم به اللجان المتخصصة.

حضر الاستقبال عضو مجلس الشورى نائب رئيس لجنة الصداقة البرلمانية السعودية الأمريكية المهندس/ محمد النقادي، وعضو المجلس عضو اللجنة الدكتور/ عوض الأسمري.

مساعد رئيس المجلس يلتقي وفدًا طلابيًا من جامعة هارفارد الأمريكية

استقبل معالي مساعد رئيس مجلس الشورى الدكتور/ فهاد بن معتاد الحمد، في مقر المجلس بالرياض، وفداً طلابياً من جامعة هارفارد الأمريكية الذين يزورون المملكة حالياً.

ورحب معالي مساعد رئيس المجلس في مستهل الاستقبال بالوفد، مؤكدًا عمق العلاقات التي تجمع بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية في شتى المجالات (السياسية والاقتصادية والثقافية) وبخاصة التعاون المشترك على صعيد العمل البرلماني.

وأطلع معاليه الوفد على مسيرة مجلس الشورى في المملكة وآلية عمله ولجانه المتخصصة، ومهامه التنظيمية والرقابية، وجهوده في دعم مسيرة البناء والتنمية بالمملكة عبر دوره في مناقشة تقارير أداء الأجهزة الحكومية واقترح الأنظمة وتعديلها.

وأشار معالي الدكتور/ فهاد الحمد إلى جهود مجلس الشورى في دعم السياسة الخارجية للمملكة من خلال مناقشة الاتفاقيات الثنائية بين المملكة والدول العربية والإسلامية والصديقة، وجهود لجان الصداقة التي تربط بين مجلس الشورى والمجالس البرلمانية والتشريعية في مختلف دول العالم.

بعد ذلك أجاب معالي مساعد رئيس المجلس على أسئلة الطلاب والطالبات التي ركزت على آلية عمل المجلس ولجانه المتخصصة.

حضر اللقاء عضو مجلس الشورى رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة في المجلس الأستاذ/ أسامه قباني، وعضو المجلس عضو لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشورى الدكتوره خوله الكريع.

لجنة الصداقة في مجلس الشورى تجتمع بالسفير النرويجي لدى المملكة

عقدت لجنة الصداقة البرلمانية السعودية النرويجية بمجلس الشورى برئاسة عضو المجلس الدكتور/ أحمد بن عمر الزيلعي، في مقر المجلس بالرياض اليوم اجتماعًا مع سفير مملكة النرويج لدى المملكة السيد " كارل شويتز فيبه".

وجرى خلال الاجتماع مناقشة عدد من الموضوعات والقضايا ذات الاهتمام المشترك بين المملكة العربية السعود ومملكة النرويج، واستعراض علاقات التعاون بين البلدين الصديقين في شتى المجالات.

كما تم بحث سبل تعزيز العمل والتعاون الثنائي على صعيد العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان النرويجي، وتفعيل دور لجنتي الصداقة البرلمانية في البلدين بما يسهم في دعم التعاون والعمل المشترك بين الجانبين.

لجنة الصداقة البرلمانية في مجلس الشورى تجتمع بالسفير النمساوي

عقدت لجنة الصداقة البرلمانية السعودية النمساوية بمجلس الشورى برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة معالي الدكتور/ عبد الرحمن بن عبد العزيز السويلم، اجتماعًا مع سفير جمهورية النمسا لدى المملكة السيد/ "جريجور كويسلر" وذلك في مقر المجلس بالرياض.

وجرى خلال الاجتماع مناقشة عدد من الموضوعات والقضايا ذات الاهتمام المشترك بين المملكة العربية السعودية وجمهورية النمسا، واستعراض علاقات التعاون بين البلدين الصديقين في شتى المجالات.

كما تم بحث سبل تعزيز العمل والتعاون الثنائي على صعيد العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان النمساوي وتفعيل دور لجنتي الصداقة البرلمانية في المجلسين بما يسهم في دعم وتنمية العلاقات والتعاون المشترك بين البلدين.

لجنة الصداقة البرلمانية الثانية في مجلس الشورى تلتقي بعدد من السفراء

التقت لجنة الصداقة البرلمانية الثانية في مجلس الشورى برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة سمو الأمير/ خالد بن عبد الله بن مشاري آل سعود بسفراء ورؤساء البعثات الدبلوماسية لكل من "المملكة المتحدة وايرلندا ونيجيريا وغامبيا وسيراليون والنيجر وبنين" المعتمدين لدى المملكة في مقر مجلس الشورى في الرياض.

وتم خلال اللقاء بحث سبل تعزيز التعاون الثنائي على صعيد العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى ومجالس وبرلمانات تلك الدول، وتفعيل دور أعمال لجان الصداقة البرلمانية بما يسهم في دعم التعاون والتنسيق المشترك بين مجلس الشورى وبرلمانات الدول الأعضاء في المجموعة البرلمانية الثانية.

حضر اللقاء أعضاء مجلس الشورى أعضاء لجنة الصداقة البرلمانية الثانية في المجلس.

بعد ذلك شرف الجميع حفل العشاء الذي أقامته لجنة الصداقة البرلمانية في مقر المجلس.

يشار إلى أن مجلس الشورى يرتبط بلجان صداقة مع أكثر من (١٤١) برلمان في مختلف دول العالم، وتهدف لجان الصداقة إلى توثيق روابط التعاون البرلماني بين مجلس الشورى وتلك البرلمانات؛ وذلك لتحقيق أكبر قدر من التنسيق والتعاون في المحافل البرلمانية الدولية.

على صعيد أخر حضر أعضاء لجنة الصداقة البرلمانية "العاشرة" في مجلس الشورى برئاسة عضو المجلس معالي الأستاذ سليمان بن سعد الحميد حفل الغداء الذي أقامه سفير دولة الكويت لدى المملكة الشيخ/ ثامر بن جابر الصباح في مقر السفارة بالرياض ، كما حضر رئيس وأعضاء اللجنة حفل العشاء الذي أقامه سفير جمهورية الصين لدى المملكة "لي تشنغ ون" في مقر السفارة بالرياض .

وجرى خلال اللقاءين بحث سبل تعزيز العمل والتعاون الثنائي على صعيد العلاقات البرلمانية ، وتفعيل دور لجان الصداقة البرلمانية المشتركة.

برقية شكر لمعالي رئيس المجلس من نائب رئيس مجلس الشورى القطري

تلقى معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور/ عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ برقية شكر من نائب رئيس مجلس الشورى بدولة قطر الشقيقة الأستاذ/ عيسى بن ربيعة الكواري، رداً على برقية التهنئة التي بعثها معاليه له بمناسبة إعادة انتخابه نائباً لرئيس مجلس الشورى القطري.

وعبر الكواري عن شكره وتقديره لمعالي رئيس مجلس الشورى ولأعضاء المجلس على مشاعرهم النبيلة وتمنياتهم الطيبة له، داعياً الله أن يوفق الجميع في خدمة البلدين وشعبيهما الشقيقين، وأن يُديم أواصر التعاون والتواصل بين مجلسي الشورى السعودي والقطري.

الدستورية الكويتية تؤكد سلامة انتخابات يوليو ٢٠١٣ وصحة مرسومي حل مجلس الأمة ٢٠٩

أكدت المحكمة الدستورية الكويتية سلامة العملية الانتخابية لمجلس الأمة التي أجريت في ٢٧ يوليو الماضي وسلامة الاجراءات التي اتخذتها الحكومة، بعد إصدار «الدستورية» في يونيو الماضي حكماً ببطلان مجلس ديسمبر ٢٠١٢م.

ورفضت كل الطعون الداعية إلى بطلان المجلس، إما لعدم قانونيتها، وإما لعدم قبولها من الناحية الشكلية.

وفي الطعون الانتخابية المقامة على سلامة نتائج العملية الانتخابية، قررت المحكمة بطلان عضوية النائبة في الدائرة "الأولى" معصومة المبارك، وأسامة الطاحوس في "الثالثة"، بعدما قبلت الطعنين المقامين من عبدالحميد دشتي ونبيل الفضل، وأكدت على عضويتهما بدلاً من معصومة المبارك وأسامة الطاحوس، بينما رفضت المحكمة باقي الطعون المقامة على نتائج العملية الانتخابية من عدد من المرشحين في عدد من الدوائر الانتخابية، لعدم سلامة هذه الطعون، وبصحة النتائج المعلنة في تلك الدوائر من قبل اللجان القضائية المشرفة على الانتخابات.

وفي الطعون الانتخابية البارزة، التي نظرتها المحكمة الدستورية والمتمثلة في الطعن المقام من النائب السابق صالح الملا على بطلان انتخابات المجلس الحالي لعدم دستورية مرسوم الصوت الواحد الذي تم تعديل قانون الدوائر الانتخابية بشأنه، انتهت المحكمة إلى عدم قبول طعن الملا من الناحية الشكلية، استناداً الى عدم مشاركته في الانتخابات وتصويته فيها.

البرلمان اليمني يقر موازنة ٢٠١٤

صادق مجلس النواب اليمني على ميزانية الجمهورية اليمنية لسنة ٢٠١٤م، والتي تتضمن زيادة في الإنفاق تبلغ حوالي ٤٪ مقارنة بميزانية ٢٠١٣ م، ليصل إلى ٢,٨٨ تريليون ريال يمني «١٣,٤ مليار دولار».

وشارف اليمن على انهيار اقتصادي بعد انتفاضة شعبية اندلعت في ٢٠١١ م، وأجبرت الرئيس السابق علي عبد الله صالح على التنحي.

وكان مجلس الوزراء قد وافق على مسودة الميزانية في ٢٦ ديسمبر / كانون الأول.

وذكرت «وكالة الأنباء اليمنية» أن الإيرادات المقدرة في ٢٠١٤ م، تبلغ حوالي ٢,٢٠ تريليون ريال بارتفاع حوالي ٦٪ عن ٢٠١٣ م. وتتوقع الميزانية عجزا يبلغ حوالي ٦٧٩ مليار ريال مقابل ٦٨٢ مليار ريال في ميزانية ٢٠١٣ م.

وما زال الوضع المالي في اليمن يتضرر من هجمات متكررة على خطوط أنابيب النفط يشنها رجال قبائل ساخطون. وتساهم صادرات الخام بما يصل إلى ٧٠٪ من الإيرادات في ميزانية الحكومة.

وأكد مشرعون على أن التحدي الرئيسي أمام الحكومة سيتمثل في إعادة الأمن إلي البلاد من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية.

وتسارع التعافي الاقتصادي العام الماضي في اليمن ثاني أكثر الدول العربية فقرًا بعد موريتانيا حيث يعيش ٤٠٪ من اليمنيين على أقل من دولارين يوميا.

ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يسجل اليمن نمواً بنسبة ٦٪ في ٢٠١٣ م، مقارنة مع ٢,٤٪ في العام السابق. وانكمش الاقتصاد اليمني ١٢,٧٪ في ٢٠١١ م، عندما شاعت الاضطرابات في البلاد.

البرلمان الأوروبي يرفض بيع الجنسية

تبنى البرلمان الأوروبي قراراً ضد خطط بعض دول الاتحاد الأوروبي وخاصة مالطا بشأن بيع الجنسية الوطنية ليصبح المشتري بعدها مواطناً من مواطني الاتحاد.

وذكر البرلمان ومقره "ستراسبورغ"، في قراره "إن مواطني الاتحاد لا يمكن أن يكون لهم ثمن" . ودعا البرلمان المفوضية الأوروبية إلى أن تعلن في وضوح ما إذا كانت هذه الخطط تحترم نص وروح اتفاقيات الاتحاد ولوائحه الخاصة بعدم التمييز.

كما أن هذه الخطط التي تعرف باسم "الجنسية مقابل الاستثمار" تُمكن أثرياء الدول الأخرى وحدهم من الحصول على الجنسية الأوروبية من دون أية اعتبارات أخرى وهو ما يعني "التمييز" .

وأدانت مفوضة العدل فيفيان ريدنغ خطة مالطا، وتساءلت: "هل حق الحصول على الجنسية الأوروبية يعتمد فقط على ما في جيب الشخص أو في حسابه المصرفي؟" . وأكدت أن الجنسية لا يجب أن تكون للبيع .

وكانت مالطا قد أعلنت خطة لمنح الجنسية لمن يدفع ٦٥٠ ألف يورو من دون اشتراط الإقامة أو أي شروط أخرى. ويتوقع أن تقدم هيئة استشارية للهجرة في بريطانيا نهاية شهر فبراير / شباط المقبل مشروع قانون يتيح للأثرياء الأجانب شراء تأشيرات إقامة في المملكة المتحدة، والحصول بعدها على الجنسية البريطانية، وذلك عبر الدخول في مزادات أو مقابل تبرعات سخية للمستشفيات والجامعات والمدارس، وعارضت الحكومة في السابق مشروعات مماثلة، وينقسم النواب في البرلمان بشأن هذه الخطط بين مؤيد ومعارض .

وسائل التواصل الاجتماعي حاضرة في انتخابات البرلمان السويدي ٢٠١٤

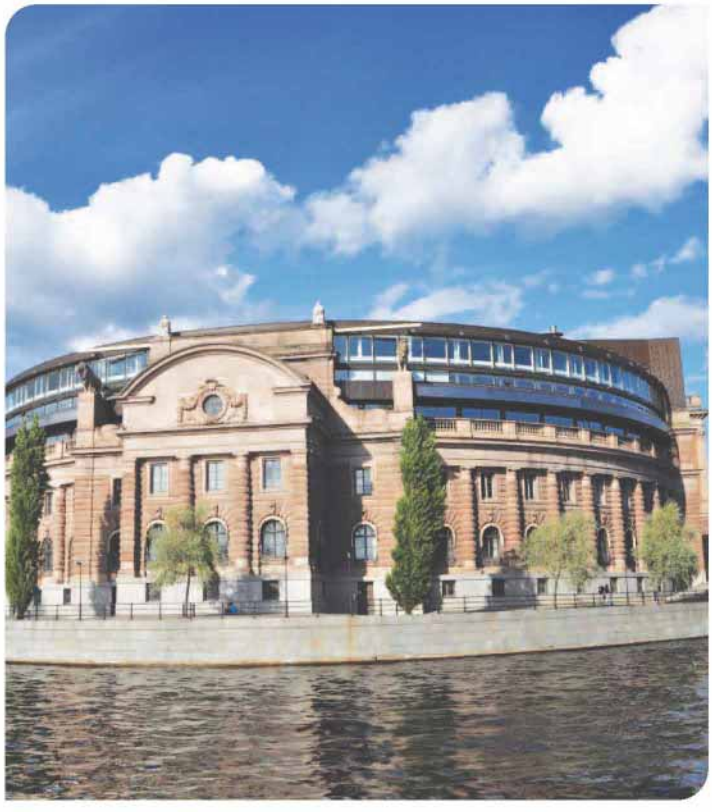

يعتقد خبير سويدي في مجال الإعلام الالكتروني أن تلعب وسائل التواصل الاجتماعي دوراً كبيراً ومهماً في الحملات الانتخابية في انتخابات البرلمان السويدي التي ستجرى في ايلول، سبتمبر من هذا العام.

ويرى يوهان رونيستام، متعهد في مجال وسائل الاتصال الاجتماعي واتصالات العلامات التجارية، أن الاحزاب نضجت، منذ الانتخابات الماضية، فيما يتعلق بالاستفادة من الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، كما أن الأمر لم يعد يتعلق بالإعلان عن ذات الرسالة التي توجهها من خلال الدعايات الانتخابية الأخرى. اليوم يستخدم السياسي الفيسبوك والتوتر وغيرهما من وسائل التواصل الاجتماعي عبر الانترنت، بشكل تام لخلق حوارات مع ناخبيه، فيقوموا هم بدورهم في نشر وتوصيل رسالة الحزب.

الفرق الأكبر بين ما كانت عليه الحملات الانتخابية التي جرت في العام ٢٠١٠ م، وما ستكون عليه خلال الدورة الانتخابية في العام الحالي، هو أن الأحزاب ستقوم بتمويل انتاج أفلام دعائية قصيرة ومقالات أكثر مما كان سابقاً، وتنزيلها على صفحات انترنت مختلفة يمكن بسهولة توزيعها.

ويقول يوهان رونيستا: "إننا سنرى فرقاً كبيراً في كثير من المضامين التي تطرحها الأحزاب على شكل أفلام ومقالات مكتوبة، وربما في كميات واسعة من الصور أيضا. ولكن في المقام الأول، وهو الأهم أن يكون هناك فهم بأن الناخبين متواجدون على الانترنت، ويبحثون عما تطرحه الأحزاب، وماذا لديها من رؤى وما ستقرر حول ما تطرح" .

مسألة حقوقية

عدد القرار (١٢) بتاريخ ٢٤ محرم عام ١٣٥٢هـ
الأمر السامي بالعدد (٧٠٣) بتاريخ ٢٨ محرم عام ١٣٥٢هـ
تمت موافق المقام السامي على هذا القرار،
وكلفت الجهات المختصة، بإنفاذ مقتضاه،
وإجراء اللازم لختم إتمام الموضوع.

اطلع مجلس الشورى على المعاملة المرفوقة الواردة من مقام رأسه، مجلس الوكلاء برقم (٤٧) بتاريخ ١٣٥٢/١٢/٢هـ، والمتضمنة استيضاح كاتب عدل مكة، عما إذا القرار الصادر من المجلس بأعضاء وعموم المسائل الزوجية في رسوم الخزانة، بما في ذلك النفقة والطلاق.

يشمل الصكوك التي تتضمن اثبات أعيان للزوجة مُجمدة لدى مأمور بيت المال ضمن تركة زوجها حالة أن هذه الأعيان مملوكة للزوجة أم لا؟.

تداول الأعضاء البحث في الخصوص المذكور، وبعد الفحص والتدقيق قرر المجلس بالأكثرية المطلقة أن الأعيان الثابتة للزوجة في تركة زوجها تعتبر من المسائل الزوجية المُعدة من رسوم الخدمة.

وعلى هذا حصل التوقيع،

طبق الأصل.

مخالفة كلا من حضرات العضوين المحترمين الشيخ/ عبد الوهاب نائب عام، والشيخ/ أحمد عزاوي.

أن الداعين يرون أن ثبوت الأعيان في التركة للزوجة مسألة حقوقية، لا علاقة لها بالمسائل الزوجية التي هي عبارة عن النفقة والطلاق والحضانة والمهر وما إلى ذلك من الأمور التي تكون بين الزوج وزوجها. لذلك نرى أن كل حكم يحق للزوجة والعكس لزوجها في تركة أحدهما، تابع للرسوم المقررة، ويرجع بالرسم على كل حال على المحكوم عليه.

والله الموفق،

وعلى هذا حصل التوقيع،

طبق الأصل.

المراجع الحكومية

عدد القرار (١٤) بتاريخ ٢٤ محرم عام ١٣٥٢هـ
الأمر السامي بالعدد (٧٠٣) بتاريخ ٢٨ محرم عام ١٣٥٢هـ
تمت موافق المقام السامي على هذا القرار،
وكلفت الجهات المختصة، بإنفاذ مقتضاه،
وإجراء اللازم لختم إتمام الموضوع.

اطلع مجلس الشورى على الصك التجاري المرفوق برقم (١٤) المؤرخ في يوم ٢٩ جمادى الثاني، والتي فيه السجل بسجل المجلس التجاري بصحيفة ١٩/١٨/١٧ – وعدد(١١) المتضمنة الحكم على أحمد عبد الرب العمودي بتسليم مائة واثنين وخمسين جنيهاً انكليزياً ذهب، ومائة وخمسة قروش ذهباً لسعيد باكلكا وكيل صالح باكريم مع مصاريف المحاكمة، مبلغ وقدره (٦٥٠) ستمائة وخمسون قرشاً أميرياً، وأجرة الوكيل لكل جلسة (٤٠) أربعون قرشاً أميرياً عن (٤٤٠) أربعمائة وأربعين قرشاً أميرياً حكماً وجاهياً.

وعلى اللائحة الاعتراضية المؤرخة في ١٨ من رجب عام١٣٥٢ هـ، المقدمة من المحكوم عليه أحمد عبد الرب العمودي، وعلى الرد المُقدم عليها من المحكوم له صالح باكريم، والمؤرخة في ٢١ من شعبان عام ١٣٥١هـ، وعلى النقض الظاهر بعدد (٣) بتاريخ ٢٥ من شوال عام ١٣٥١هـ، وعلى الصك المشار إليه من المجلس الإداري بجدة المتضمن نقض الإعلام المذكور لسببين:

(الأول): أن المجلس التجاري بين حكمه على الإقرار الضمني من المُدعي عليه.

(الثاني): وقوع اليمين على غير الوجه الشرعي.

وعلى قرار المجلس التجاري الصادر على أثر النقض المذكور بعدد (٦٥) بتاريخ ٣ من ذي القعدة عام ١٣٥١هـ، المتضمن الرد على الوجهتين اللتين اعتمدهما المجلس الإداري موجهتين للنقض بما مآله:

(أولاً): أن الحكم إنما صدر بناءً على الاعتراض الصريح من المحكوم عليه بالمدعي به. السندين الموقعين منه بمقتضى المادة (٤٩٨) من النظام التجاري.

(ثانياً): أن طلب اليمين من المدعي بدون طلب المُدعي عليه، وإن كان أمراً زائداً من الوجهة الشرعية، فليس ذلك مما يوجب نقض الحكم على أنه قد ظهر من قرار المجلس التجاري بعدده (٦) بتاريخ ٣ من ذي القعدة عام ١٣٥١هـ، وأن المجلس قد سأل المدعي عليه، هل يطلب تحليف المدعي، فأبى، حتى حلفه المجلس بقرار منه، حسبما نصت به المادة (٥٠٥) من النظام احتياطياً.

وبعد البحث والتدقيق في ذلك الحكم والاعتراض والنقض والرد عليه ومطابقة الجميع على نصوص المجلس التجاري، وما تقضي به الأصول الشرعية، فقد قرر المجلس بالإجماع ما يأتي:

١- أن اعتراض المحكوم عليه غير وارد، وعليه جرى التصديق على حكم الصك المذكور، وعدم الالتفات إلى نقضه المُظهر في المجلس الإداري للأسباب السابقة الذكر، والمفصلة في قرار المجلس التجاري عدد(٦٥) بتاريخ ٣من ذي القعدة عام ١٣٥١هـ لمطابقتها للنظام.

٢- التنبيه على المجلس التجاري بأن يُلاحظ بعد الآن ما يلي:

ا- توقيع أعضاء مع الرئيس على كل حكم في نفس الصك حسبما قضت به المادة (٩٧).

ب- أن يُدرج في صكوك حُكامه كل ما ينبغي عليه الحكم من عدمه أو العدول عنه أو نحو ذلك.

وعلى هذا حصل التوقيع،

طبق الأصل.

مصلحة المطوف

عدد القرار (١٤) بتاريخ ٢٨ محرم عام ١٣٥٢هـ
الأمر السامي بالعدد (٧٠٣) بتاريخ ٢٨ محرم عام ١٣٥٢هـ
تمت موافق المقام السامي على هذا القرار،
وكلفت الجهات المختصة، بإنفاذ مقتضاه،
وإجراء اللازم نحو إتمام الموضوع.

اطلع مجلس الشورى على أوراق هذه المعاملة الواردة من مقام رأسه بمجلس الوكلاء رقم (٢٠٦) بتاريخ ١٣٥٢/١١/٢٠هـ، والمشتملة على استرحام منا، والمرفوع إلى صاحب الجلالة الملك المُعظم بطلب وضع مصلحة لهم في السيارات، وعلى خطاب وزارة المالية رقم (٤٣٨٦) بتاريخ ١٣٥١/١٢/٢٧هـ، إجابة على طلب رأسه الديوان العالي المتضمن أن من مصلحة المطوف في السيارات هي نصف جنيه ذهب على خراجي المدينة، نصف ريال ذهب ما بين جدة ومكة المكرمة، أما المُقوم فليس له في شيء في السيارات، وذلك امتثالاً للأمر العالي الكريم.

تناقش المجلس في هذا الموضوع، وبعد البحث والمناقشة قرر المجلس بالإجماع ما يلي:

١ ـ أنه بالنظر إلى أن للمقومين المذكورين مصلحة خاصة على الجمال مقابل ضمانة الجمالين، وما قد يحصل منهم من قصور.

٢ ـ بناء على عدم علاقتهم بالسيارات ، علاوة على أن أصحابها، هم المسؤولون عنها، وعن كل تقصير، يقع الركاب بسببها، فإن المجلس لا يرى وجاهتهم لطلب البحوث عنه، وعلى كلٍ فالرأي العالي لوليه.

وعلى هذا حصل التوقيع،
طبق الأصل.

محمود عبد الخير أحمد عارف (١٣٣٠هـ-١٤٢١هـ)

نشأته

ولد السيد محمود عبد الخير أحمد عارف، بمدينة جدة عام (١٣٣٠هـ).

الحياة العلمية

تلقى علومه الابتدائية في الكتاتيب، وحفظ من خلالها القرآن الكريم، وتعلم التجويد، والإملاء، والخط، ثم اجتهد في طلب العلم على كبار علماء مكة المكرمة.

درس الفقه واللغة العربية بمدرسة الفلاح بمدينة جدة، حتى حصل على شهادتها العالية عام ١٣٤٢هـ.

الأعمال والوظائف

عمل أستاذاً بمدرسة الفلاح بمدينة جدة منذ تخرج منها.
عُين مُدرساً بمكتب المعارف بمدينة جدة.
عمل بمديرية الأوقاف على وظيفة رئيس حسابات بجدة.
مديراً للكنداسة، ثم بهيئة البلدية بجدة.
عمل بالجوازات والجنسية.
عُين عضواً بمجلس الشورى بمكة المكرمة، عام ١٣٧٥هـ-١٤٠٤هـ.
عمل رئيساً لتحرير جريدة عكاظ في بداية قيام المؤسسات الصحافية.
عمل بمجلة المنهل.
عضو مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر.
عضو سابق في النادي الأدبي الثقافي بجدة. تحصل على وثيقة الإبداع الأدبي من رابطة الأدب الحديث بالقاهرة.

من مؤلفاته

ديوان المزامير.
ديوان الشاطئ والسراة (شعر)، ١٣٩٨هـ.
ديوان في عيون الليل (شعر)، ١٣٩٩هـ.
من أعماق الحياة.
وحي الضمير.
ديوان أرج ووهج (شعر)، ١٤٠٠هـ.
نظرات في الحياة والأدب (دراسة).
ديوان مدينتي جدة عروس البحر (شعر)، ١٤٠١هـ.
ديوان مشاعر على الضفاف.
ديوان الفردوس الحالم.
ألحان السحر.
مجموعة نثرية بعنوان: أصداء قلم، ١٤٠٢هـ.
مجموعة نثرية بعنوان: ليل ونهار، ١٤٠٣هـ.
مجموعة نثرية بعنوان: أكثر من فكرة.
مجموعة نثرية بعنوان: أوراق منسية.
مجموعة نثرية بعنوان: حصاد الأيام.

مكان وتاريخ الوفاة:

تُوفي مساء الأربعاء الموافق ١٤٢١/١١/٢٧هـ، حيث دُفن يوم الخميس في مقبرة الفيصلية بجدة.

العُرف الدُبلوماسي

د. عبدالله بن إبراهيم العسكر
عضو لجنة الشؤون الخارجية

تشمل الأعراف الدبلوماسية "diplomatic norms" على مجموعة من المبادئ والقواعد والياقات والإتيكيت المتعارف عليها في علم الدبلوماسية تنظيراً وتطبيقاً. تلك التطبيقات نجدها واضحة عند الحديث عن العلاقات القائمة بين الدول وممثليها الدبلوماسيين. تستند الأعراف الدبلوماسية على التراكم المعرفي، وعلى الأعراف والتقاليد الشفهية السائدة في التعامل الدبلوماسي، والتي أضحت ممارسات شائعة بفضل التكرار والسلوك المتبادل. وعادة يوصف الدبلوماسي الذي يتجاهل تلك الممارسات بأنه كسر العرف الدبلوماسي.

وكمثال على ذلك الحصانة الدبلوماسية diplomatic immense التي تمنح لأحد أفراد السلك الدبلوماسي. فهذه الحصانة تتكئ على العرف الدبلوماسي السائد. ومثلها: المعاملة بالمثل reciprocity" "، أو استخدام اللغة الدبلوماسية، أو أسلوب التعامل مع وزارة الخارجية عن طريق المذكرات الخطية والشفهية"memos written or oral". وتكثر الأعراف الدبلوماسية، ذلك أن كل ما جرت عليه العادة يصبح عرفاً مأخوذاً به ومطبقاً في الحياة الدبلوماسية.

يعتبر المتخصصون في الدبلوماسية بأن أهم مصادر القانون الدبلوماسي هي الأعراف. ويُطلق عليها مجموعة القواعد القانونية غير المكتوبة التي تنشأ من استمرارية سلوك الأفراد في مسألة معينة على وجه معين مع إيمانهم في إلزامها وضرورة احترامها. ويوجد ركنان للعرف، الأول: (مادي يتمثل في الاعتياد على سلوك معين وهو ما يسمى بالعادة)، والآخر: (معنوي يتمثل في الشعور بإلزام هذه العادة التي أضطرد على اتباعها". ذلك أن القانون الدبلوماسي التقليدي كان في الأصل قانوناً عرفياً غير مكتوب، إلاّ أنه تغير بعد توقيع اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية ١٩٦١ م.

وبعد أن قننت "regularized" اتفاقية "فينا" القواعد العرفية"customary rules" ليصبح بعدها المصدر الأساسي للقانون الدبلوماسي هو القانون المكتوب. وقد حلت اتفاقية "فينا" محل الأعراف الدبلوماسية غير المكتوبة. واطمأن الدبلوماسيون (ولو إلى حين) إلى وجود مدونة مقننة للأعراف الدبلوماسية. لكنهم في الوقت نفسه لا زالوا يعانون من أن الأعراف والقواعد عرضة للتغيير حسب تطور المجتمع الدولي وتغيّر حاجاته.

ومع ذلك فإنه مهما حاولت الاتفاقيات الدولية، والقوانين الداخلية استيعاب وتدوين الأعراف الدبلوماسية، فإنها لا تستطيع لكثرتها وتنوعها. لهذا كله تبقى الأعراف الدبلوماسية غير المدونة مهمة لسد النقص في المدَون أو لتفسير بعض المدَون.

عضو مجلس الشورى

أنتم أملي بعد الله

ساهم في مساعدة مرضى السرطان
بإرسال رسالة نصية فارغة إلى الرقم

5070

قيمة الرسالة الواحدة ١٠ ريالات

الجمعية السعودية الخيرية لمكافحة السرطان
SAUDI CANCER SOCIETY

92009592

www.saudicancer.org

وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ

نزاهة Nazaha

nazaha.gov.sa

رقم السنترال الموحد 0112644444

رقم الفاكس الموحد 0112645555

الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد

National Anti-Corruption Commission

سكوتك عما تراه من فساد إداري أو مالي،

يعد مشاركة فيه.. بلغ حتى لا تقع تحت دائرة المساءلة.

للاستعلام عن آلية تقديم البلاغات

19991

facebook facebook.com/nazaha.gov.sa

twitter twitter.com/nazaha_gov_sa